جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا

مجلة الأفق العلمية المحكّمة
طريـقك نحـو المجـد

مجلة الأفق العلمية المحكمة

Alofoug Scientific Refereed Journal

مجلة علمية نصف سنوية



ISSN: 1858 – 7216: ردمد

العدد الثالث
يونيو - 2026

تصدر عن إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي
بكلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا



مجلة الأفق العلمية المحكمة

Alofoug Scientific Refereed Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تصدرها إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي

بكلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا

الخرطوم – السودان

الرقم المعياري الدولي (ردمد): ISSN 1858-7216

الموقع الإلكتروني للكلية	www.alofoug.edu.sd
رابط المجلة	https://alofoug.edu.sd/magazine.php
البريد الإلكتروني للمجلة	alofougjournal@alofoug.edu.sd
الهاتف	+249 111 633 279 | +249 111633282
عنوان المراسلات	السيد/ رئيس تحرير مجلة الأفق العلمية المحكمة – كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا – السودان – الخرطوم – العشرة – شارع 25 شرق كهرباء جبرة وغرب صالة قرطبة وسيتي بلازا مول

مجلس الإدارة

الصفة في المجلس	الوظيفة
رئيساً	العميد
عضواً	رئيس التحرير
عضواً	أمين الشؤون العلمية
عضواً	الوكيل
عضواً	منسق برامج تقنية المعلومات
عضواً	منسق برامج الاقتصاد والعلوم المالية
عضواً	مدير الإعلام والعلاقات العامة
عضواً ومقرراً	سكرتير التحرير

هيئة التحرير

الصفة	الاسم
رئيس هيئة التحرير	د. أمير حسن عبد الله محمد خيري
عضو هيئة التحرير	د. وجدان مهدي أحمد
عضو هيئة التحرير	د. أمجد حسين عبد الرحمن
عضو هيئة التحرير	أ. معنز هلالي أحمد
عضو هيئة التحرير	أ. مريم عمر محمد التوم
مستشار التحرير	أ. د. عبد الماجد عبد الله حسن
مستشار التحرير	أ. د. عبد اللطيف البوني
سكرتارية التحرير	أ. خديجة عبد الوهاب العراقي
سكرتارية التحرير	أ. علوية صلاح الدين أحمد
تصميم المجلة	م. البراء عبد الحميد محمد الشيخ

محتويات العدد

كلمة العدد

د. أمير حسن عبد الله محمد خيري – رئيس هيئة التحرير 5

دور النظام المصرفي ومؤسسات التمكين الاقتصادي في الشمول المالي (تجربة السودان)

أ.د. أحمد مجذوب أحمد علي 6

الاقتصاد الدولي وحدود السيادة الوطنية في الدول المتأثرة بالنزاعات ـ السودان نموذجًا

د. عثمان النور أحمد رقم الله 45

أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية

إسماعيل إبراهيم آدم إبراهيم 59

تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام

د. أحمد آدم خليل أحمد الهواري 95

تحليل التركيبة العمرية والنوعية للإصابة ببعض الأمراض في ولاية شمال كردفان 2023م

د. أمير حسن عبد الله محمد خيري، د. غادة آدم صابر حسن 112

Application of Remote Sensing In Prospecting of Gold Mineralization Zones Around Umm Nabardi Area, River Nile State, Sudan.

Hassabelrasoul Elsidig Elhadi Ahmed 140

Antimicrobial Activity of *Cinnamon Verum*

Sahar Erowa Taha et al. 163

Teacher Encouragement of Critical Thinking in Higher Education: Instructional Practices and Their Relationship with Perceived Student Academic Outcomes

Dr. Khadimallah Ali Mohamed Al-Fahal 175

ضوابط النشر 189

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّنا ونحن نضع بين أيديكم العدد الجديد من مجلة الأفق العلمية المحكمة أن نقدّم لقرّائنا الكرام وباحثينا الأعزاء ثمرة جهد علمي متواصل، جمع بين دقّة البحث، وأصالة الطرح، وثراء التنوّع المعرفي. فقد جاء هذا العدد ليعكس طبيعة المجلة التي آمنت منذ نشأتها بأنّ العلم بناء متكامل، لا تنفصل فيه المعرفة بعضها عن بعض، وإن اختلفت التخصصات وتنوّعت الحقول.

وقد ضمّ العدد مجموعة من البحوث والدراسات التي امتدّت عبر حقول معرفية متعددة، فشملت علوم المختبرات بما تحمله من دقّة تجريبية وأهمية تطبيقية في خدمة الصحة والصناعة والبيئة، إلى جانب دراسات في الاقتصاد تناقش قضايا التنمية والاستثمار والسياسات المالية، وبحوث في العلوم الإدارية تعالج موضوعات القياس والإفصاح والرقابة والتدقيق في بيئة الأعمال المعاصرة. كما حظيت الإدارة بنصيب وافر من خلال أبحاث تتناول الأداء المؤسسي والقيادة والجودة والتخطيط الاستراتيجي، إلى جانب دراسات جغرافية تعني بالفضاء والمكان والموارد والتنمية المكانية، وأبحاث في اللغة الإنجليزية وآدابها تسلّط الضوء على قضايا لغوية ونقدية وترجمية معاصرة، وغير ذلك من التخصصات التي أثْرَت مضمون هذا العدد.

إنّ هذا التنوّع لم يكن تفرّقًا، بل كان تكاملًا؛ إذ إنّ مشكلات الواقع المعاصر لم تعد تحتمل المقاربات الأحادية، بل تحتاج إلى عقول تتقاطع فيها المعارف، وإلى رؤى تجمع بين دقّة المختبر، وواقعية الاقتصاد، ، وحكمة الإدارة، ووعي الجغرافيا، وثراء اللغة. ومن هنا جاء حرص هيئة التحرير على الانفتاح على مختلف التخصصات، إيمانًا منها بأنّ البحث العلمي الرصين هو الجسر الذي يربط بين المعرفة والتنمية.

ويسرّنا أن نتقدّم بخالص الشكر إلى السادة المحكّمين على جهودهم العلمية الدقيقة، وإلى الباحثين الذين أسهموا بأعمالهم في هذا العدد، وإلى فريق التحرير والمراجعة على ما بذلوه من وقت وجهد في إخراج هذا العدد بالصورة التي تستحقها مجلتنا وقرّاؤها.

وفي الختام، ندعو الباحثين إلى مواصلة الإسهام بأبحاثهم الأصيلة، وندعو قرّاءنا إلى قراءة ناقدة واعية، فما البحث العلمي إلا حوار ممتد بين العقول، وسعي دائم نحو الحقيقة.

والله وليّ التوفيق،

رئيس هيئة التحرير

د. أمير حسن عبد الله محمد خيري

دور النظام المصرفي ومؤسسات التمكين الاقتصادي في الشمول المالي (تجربة السودان)

The Role of Banking System and Economic Empowerment Institutions in Financial Inclusion (The Sudan Experience)

إعداد وتأليف

الأستاذ الدكتور أحمد مجذوب أحمد علي — عميد كلية الآفق للعلوم والتكنولوجيا (السودان)

Prepared & presented by

Professor Dr. Ahmed Majzoub Ahmed Ali

Dean of Alofoug College of Science & Technology Sudan

Abstract

This research aims to highlight the role of the Sudanese banking system and economic empowerment institutions in promoting financial inclusion in Sudan, as the main entities responsible for achieving it. The study employed the descriptive–analytical method and began by clarifying the historical emergence of the concept of financial inclusion globally, as well as the regional and Arab attention it has received. The study also referred to some financial inclusion indicators in the Middle East and North Africa region, along with selected features of the efforts of the Central Bank of Yemen on the same topic.

The study focused on explaining the role of the Central Bank of Sudan in preparing the legislative, regulatory, administrative, and financial environment necessary to achieve financial inclusion. It further outlined the Bank's efforts, strategic plans, monetary, and financial policies, supported by selected performance indicators. The study then examined the role of commercial banks in adopting and implementing financial inclusion programs by reviewing examples of their activities and performance indicators. It also highlighted the experience of specialized banks as institutions targeting social development, engaging with various groups, and applying a wide range of financing tools and instruments. In addition, the study discussed the role of economic empowerment institutions established to implement financial inclusion programs and encourage savings for social development. The research relied on statistical data issued by several international institutions and the Central Bank, in addition to reports from the Microfinance Unit of the Central Bank of Sudan and reports from selected banks.

The study concluded that notable progress has been achieved thanks to the Central Bank's policies, which encouraged banks to expand their provision of banking services, and due to its efforts in completing the legislative and regulatory frameworks for economic empowerment institutions. The study also emphasized the effective impact of the Central Bank's policy requiring banks to allocate 12% of their financing portfolios to microfinance as a key instrument for providing funding for financial inclusion programs and projects. The study concluded with the achieved results and recommendations to address the existing challenges that require further effort in order to achieve the goals of financial inclusion.

المستخلص

يستهدف هذا البحث إبراز دور النظام المصرفي السوداني ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تعزيز الشمول المالي في السودان، بوصفهما الجهات الرئيسة المسؤولة عن تحقيقه.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبدأت الدراسة بتوضيح تأريخ نشأة فكرة الشمول المالي عالميا، والاهتمام الذي وجدته إقليميا وعربيا، وأشارت الدراسة إلى بعض مؤشرات الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعض ملامح جهود البنك المركزي اليمني في ذات الموضوع.

ركّزت الدراسة على بيان دور بنك السودان المركزي في تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية والإدارية والتمويلية لتحقيق الشمول المالي، ثم بينت جهوده وخططه الاستراتيجية وسياساته النقدية والتمويلية، مع بيان بعض مؤشرات الأداء، ثم بينت دور المصارف التجارية في تبني وتنفيذ برامج الشمول المالي، حيث استعرضت نماذج لأعمالها ومؤشرات أدائها، مع بيان تجربة المصارف المتخصصة باعتبارها مصارف تستهدف التنمية الاجتماعية، وتتعامل مع مختلف الفئات وتطبق العديد من وسائل وأدوات التمويل. كما تناولت الدراسة دور مؤسسات التمكين الاقتصادي التي تأسست لتنفيذ برامج الشمول المالي وتشجيع الادخار التنمية الاجتماعية.

تمت الاستعانة في الدراسة ببيانات إحصائية صادرة عن بعض المؤسسات الدولية والبنك المركزي بالإضافة إلى تقارير وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي وتقارير بعض المصارف.

خلصت نتائج الدراسة إلى تحقيق تقدم ملحوظ بفضل سياسات البنك المركزي التي شجعت البنوك على التوسع في تقديم الخدمات المصرفية، وجهود البنك المركزي في إكمال النظم التشريعية والتنظيمية لمؤسسات التمكين الاقتصادي، وأشارت الدراسة إلى الدور الفعال الذي ترتب على سياسة البنك المركزي التي ألزمت المصارف بتخصيص نسبة ال 12% من المحفظة التمويلية لصالح للتمويل الأصغر، كأداة أساسية لتوفير التمويل لبرامج ومشروعات الشمول المالي، واختتمت الدراسة بالنتائج المحققة والتوصيات لمواجهة التحديات الماثلة التي تحتاج لمزيد من الجهد لتحقيق أهداف الشمول المالي

المصطلحات والاختصارات المستخدمة في البحث

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	الاختصار
التحالف العالمي للشمول المالي	.Alliance for Financial Inclusion	AFI
مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية	Financial Inclusion for the Arab Region Initiative	FIARI
صندوق النقد العربي	Arab Monetary Fund	AMF
أهداف التنمية المستدامة	)Sustainable Development Goals	SDGs
التكنولوجيا المالية	Financial Technology	FinTech
مشروع تطوير البنية التحتية والشمول للأسواق المالية	Yemen Financial Market Infrastructure and Inclusion Project	YFMIIP
مؤشر الشمول المالي المركب	Financial Inclusion Composite Indicator	FINCI
بنك السودان المركزي	Central Bank of Sudan	CBOS
وحدة التمويل الأصغر	Microfinance Unit	MFU
نظام التسويات الآنية الإجمالية	Real-Time Gross Settlement	RTGS
البنك الإسلامي للتنمية	Islamic Development Bank	IsDB
مشروع دعم تطوير التمويل الأصغر:	Sudan Microfinance Development Facility Project	SMDF
صندوق المانحين المتعددين	Multi Donors Trust Fund	MDTF
الصندوق العالمي للتنمية الزراعية	Integrated Agricultural and Marketing Development	IFAD

المقدمة

مشكلة البحث:

مشكلة هذا البحث هي: التعريف بتجربة السودان في الشمول المالي وبسطها للمهتمين والمتابعين، للوقوف عليها للاستفادة منها في التطوير النظري والتطبيق العملي، حيث يقع هذا العمل على الباحثين لجمع ورصد التجربة، والتعريف بها في كافة المنصات البحثية والعلمية خاصة وأن السودان من أوائل الدول التي اهتمت بالشمول المالي واتخذت له حزمة من الإجراءات، وتمت رعايته من رئاسة الجمهورية حيث ترأس النائب الأول لرئيس الجمهورية مجلس التمويل الأصغر الذي يضم كافة الجهات ذات الصلة، لتحقيق التنسيق المطلوب وإزالة العقبات الإدارية، باعتبار التمويل الأصغر رافعة من روافع الشمول المالي.

- هل قدم السودان تجربة متكاملة في الشمول المالي؟
- هل تبني السودان خطة استراتيجية لتحقيق الشمول المالي؟
- هل هيأ البنية التشريعية والتنظيمية اللازمة للشمول المالي؟
- هل حدد المرجعية الإدارية المعنية بالشمول المالي؟
- هل كون المؤسسات المساندة للشمول المالي؟
- هل أصدر السياسات الداعمة للشمول المالي؟

مراجعة الدراسات السابقة:

1. **دراسة الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه (تجربة السودان):**

إعداد الباحثان: بولمرج وحيدة / وكتاف شافيه: مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السابع العدد 3 ديسمبر 2021.

ركزت الدراسة على دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي واهتمت الدراسة بتعريف الشمول المالي وواقعه عالميا، ثم خصصت محورا لمفهوم التمويل الأصغر الإسلامي، ثم الشمول المالي في السودان ودور التمويل الأصغر فيه، وذكرت عدد وأنواع ودور مؤسسات التمويل الأصغر، كما أشارت الدراسة إلى تطبيق الصيغ الإسلامية في التمويل وأثرها في تحقيق أهداف الشمول المالي، وأشارت الدراسة باختصار شديد لجهود بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر والجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر من البنوك أو غيرها، ودعمت وأيدت الدراسة بمقارنة بين عامي 2011و2014، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي عزز الشمول المالي حيث يرى الباحثان تشجيع الدول الفقيرة لتطبيق تجربة السودان.

2. **واقع الشمول المالي في المصارف السودانية دراسة تحليلية د عمر محجوب الحسين**

Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) Vol 9 issue 3(2025) page 70-84

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع الشمول المالي في السودان في ظل الأزمة الاقتصادية والعقوبات الأمريكية وثورة التكنولوجيا والاتصالات، وأثر الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها على الشمول المالي، أظهرت الدراسة أن الشمول المالي في السودان منخفض ويحتاج لجهود كبيرة للتعافى الاقتصادي لانه المدخل للشمول المالي، وان التقنية وحدها لن تكون طريقا للشمول المالي، كما أنه لا يوجد أثر ظاهر يمكن ملاحظته للمصرفية الإسلامية في الشمول المالي، ويرى الباحث أن العقوبات الأمريكية فاقمت من المشكلة وأدى الفقر والأزمة الاقتصادية والصراعات إلى إضعاف الشمول المالي، وخلصت الدراسة إلى توصيات للحكومة بأتمتة المعاملات والتوسع في وسائل الدفع الإلكتروني والتزام المؤسسات الحكومية بذلك. كما أوصت الدراسة بزيادة حصة التمويل الأصغر والصغير لتحقيق الشمول المالي.

الفرق بين بحثنا وهاتين الدراستين أن منظور الدراسة في كل منهما حاول الربط بين الصيرفة الاسلامية والشمول المالي، واتفقت الدراستين معنا في أننا نعتبر التمويل الأصغر رافعة أساسية للشمول المالي. يضاف إلى ذلك أن هذا البحث سيهتم ببيان الإطار الكلي الذي انطلقت منه تجربة الشمول المالي في السودان، وتوضيح دور البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تحقيق الشمول المالي، كما سيركز على الموجهات الأساسية للحكومة ومدى ادراج الشمول المالي في استراتيجية مؤسساتها، وتحديدها للمرجع الأساسي المكلف بتنفيذ برنامج الشمول المالي، والدور المتوقع للبنك المركزي في الإشراف على البرنامج بحكم تخصصه، كما تميز هذا البحث بأنه سيبين آليات البنك المركزي التي استخدمها لتعميق الشمول المالي، مثل: اعتماد الاستراتيجيات وإصدار السياسات وتكوين المؤسسات المساندة والداعمة للتجربة وإصدار التشريعات المنظمة للعمل، وهل ستتفق دراستنا مع الدراستين على اعتماد التمويل الأصغر رافعة للشمول المالي.

فروض البحث:

ينطلق هذا البحث من افتراض أساسي أن تجربة السودان في تحقيق الشمول المالي تجربة فريدة تمتاز بشمول وتنوع في أدوات المعالجة، حيث تم ادراج الشمول المالي في الخطط الاستراتيجية وادماجه في السياسات الاقتصادية واستكمال مرجعياته التنظيمية والتشريعية

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

لا جدال في أهمية البحث في موضوع الشمول المالي فهو فوق أنه حق إنساني فهو هدف اجتماعي واقتصادي، وهو التزام عالمي لارتباطه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) خاصة محاربة الفقر والمساواة في الحقوق الاقتصادية وحق العمل وتحسين حياة المواطنين خاصة في الريف بتمكين النساء والشباب من العمل، ولهذا أصبح الشمول برنامجا للدول وهدفا ترعاه منظمات وتجمعات عالمية وإقليمية، كما صار هدفا قطريا، وليس أدل على ذلك من كونه أحد محاور هذا المؤتمر، كما أن التعرف على تجارب الدول في هذا الشأن ذو أهمية رئيسية إذ أنه يتيح فرصة للباحثين والمهتمين للوقوف على هذه التجارب بما لها وما عليها، والجمع بين الفهم النظري للموضوع والتطبيق العملي، وتمثل التجربة السودانية نموذجا يستدعي عرضه ونقاشه، لأنها اكتملت لها مطلوبات التنفيذ من الإرادة السياسية والقاعدة التشريعية والبناء التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي، فانطلقت لتحقيق أهدافها، وأصبحت تجربة ماثلة، حققت نجاحات ولا شك أنها واجهت تحديات، والتعريف بهذه التجربة يضيف إلى الرصيد المعرفي العالمي.

ويجيء اختيار الجهاز المصرفي والمالي كآلية أساسية لقيادة وتحقيق الشمول المالي لأنه الجهاز المعنى بذلك ابتداء، لعدة خصائص، أولها: تخصصه وخبرته المالية والتمويلية وانتشاره الجغرافي واتساع قاعدة المتعاملين معه، يدعم ذلك تزايد وتجدد ومرونة الموارد المالية المرنة التي يتصرف فيها، يستند في تحقيق أهدافه بتنوع ادواته ووسائله التمويلية، كما أن القدرات التنظيمية والاشرافية المتاحة له تمكنه من وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعتمد للتنفيذ، ومما يسهل مهمته في تحقيق أهداف الشمول المالي قدراته التسويقية وسعيه للانتشار بدوافع الحصول على الربح.

وتمثل مؤسسات التمكين الاقتصادي الذراع الثاني في تنفيذ الشمول المالي، لأنها أنشئت لخدمة فئات اجتماعية مستهدفة بالشمول المالي مثل: مؤسسات الشباب والمرأة والعاملين في القطاعين العام والخاص من ذوى الدخول المنخفضة، أو المؤسسات المتخصصة جغرافيا في بعض الولايات ذات الناتج والدخل الولائي المنخفض، وكلهم معنيون بالشمول المالي، ولهذا تصبح مؤسسات التمكين الاقتصادي الأداة الثانية الأساسية والفعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي المقررة.

هدف البحث:

يستهدف هذا البحث إبراز دور النظام المصرفي السوداني ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تعزيز الشمول المالي، باعتبارهما الجهات المسئولة عن تحقيقه، مع بيان معالم تجربة السودان في الشمول المالي، ببيان التخطيط الاستراتيجي الذي قام عليه هذا البرنامج، والسياسات المساندة التي اتخذتها الحكومة لأجل تحقيقه، والتنظيم الإداري الداعم لتحقيق هذه الأهداف.

منهج البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني بجمع البيانات عن تجربة الشمول المالي في السودان والأجهزة المختصة بها، وخطط وسياسات التنفيذ، وبيان نتائج ومؤشرات الأداء، ومن ثم ذكر بعض نماذج النجاح ومشكلات التطبيق والتحديات التي واجهت التجربة، وبناء على دراسة وتحليل هذه البيانات يتم تقديم التوصيات لتجاوز التحديات.

خطة البحث:

- هذه المقدمة التي احتوت على مشكلة البحث والفروض التي قام عليها وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وهدف البحث والمنهج المتبع فيه وخطته.
- المبحث الأول: الشمول المالي مبادرات عالمية وجهود عربية.
- المبحث الثاني: دور البنك المركزي.
- المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في الشمول المالي.
- المبحث الرابع: تجربة المصار ف المتخصصة في الشمول المالي.
- المبحث الخامس: دور مؤسسات التمكين الاقتصادي.
- الخاتمة: النتائج والتحديات والتوصيات.

الشمول المالي مبادرات عالمية وجهود عربية

بسبب الوعي المتزايد بالحقوق في كافة المجتمعات خاصة بعد تأسيس التحالف العالمي للشمول المالي. Alliance for Financial Inclusionالذي انطلق في عام 2008 خلال المنتدى العالمي للسياسات المنعقد في بانكوك تايلاند بمبادرة من البنك المركزي الماليزي، حيث يسعى هذا التحالف إلى تجميع البنوك المركزية والهيئات والمنظمات من الدول النامية والناشئة للتعاون وتبادل الخبرات لتشجيع الشمول المالي[1]

استجابة لهذه التوجهات وضعت الدول العربية الشمول المالي ضمن أهدافها الرئيسية لتعزيز الرفاه الاجتماعي-الاقتصادي وكذلك لتعزيز الاستقرار المالي. لأن الخدمات المالية المتاحة والملائمة والميسّرة يمكن أن تمكّن 63٪ من سكان المنطقة غير المتعاملين مع البنوك من دخول الاقتصاد الرسمي، والمساهمة في التنمية المستدامة والاستفادة منها، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة(SDGs) . ولقد بذلت جهودا مقدرة من المعنيين بهذا الملف خاصة صندوق النقد العربي (AMF) لترسيخ مفهوم الشمول المالي في المنطقة العربية. ففي عام 2012 بادر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى تأسيس فريق العمل الإقليمي للشمول المالي (FITF) كآلية رئيسية لدعم واضعي السياسات والمنظمين في معالجة قضايا الشمول المالي، وفي عام 2016 اعتمد المجلس اليوم العربي للشمول المالي الذي يُقام سنويًا في 27أبريل. وتوجت هذه الجهود بإطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) Financial Inclusion for the

[1] imf.org : Alliance for financial Inclusion bringing smart polices to life .

Arab Region Initiative | Arab Monetary Fund بمشاركة من صندوق النقد العربي(AMF) ، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية(BMZ) ، والتحالف من أجل الشمول المالي(AFI) ، وقد انضم البنك الدولي شريكاً في المبادرة. وقد أُطلقت المبادرة في 14سبتمبر 2017 خلال المنتدى العالمي للسياسات التابع لـ AFI الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، بحضور محافظي البنوك المركزية العربية[2]

وتستهدف المبادرة العربية للشمول المالي (FIARI) الآتي:

أ. توسيع وزيادة الوصول إلى خدمات مالية ملائمة للفئات غير المشمولة.

ب. دعم تطوير السياسات الوطنية والإقليمية لتحقيق الشمول المالي.

ج. تعزيز النمو الشامل والمستدام وفق أهداف التنمية المستدامة.(SDGs)

د. تحسين قدرات صناع السياسات وتشجيعهم على الإصلاحات.

وتركز المبادرة على المجالات التي تحقق الشمول المالي مثل: تبني استراتيجيات الشمول المالي وتحديث البيانات والاهتمام بقطاع المرأة وتمويل المشروعات الصغيرة ودعم الشركات الناشئة، والتوسع في استخدام التقنية المالية واعطاء عناية خاصة للتمويل الزراعي والأصغر، وتطوير البنية التحتية للأسواق المالية وتبني السياسات التي تضمن حماية المستهلك، وتنشر ثقافة التمويل.[3]

ووفقا لهذه التوجهات تبنت غالب الدول العربية برنامج الشمول المالي بقيادة البنوك المركزية فيها، وأصبح اليوم السنوي للشمول مناسبة للتقويم والمراجعة وللتذكير بهذا الأمر، حيث ظل صندوق النقد العربي من المبادرين بذلك، ففي بيانه في 2024/4/27 أشار إلى الآتي: (يعمل الصندوق بالتعاون مع المصارف المركزية العربية على الوقوف على العراقيل والتحديات التي تحول دون تعزيز الادخار لدى كافة فئات المجتمع، ويدعم تشجيع تطوير منتجات وحسابات ادخارية توفر عوائد جذابة وتحفز هذه الفئات على الادخار، إضافةً إلى تعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة لتسهيل الوصول إلى الحسابات الادخارية. كما تعمل المصارف المركزية العربية على إصدار القوانين واللوائح التي تعزز العدالة والشفافية في المنتجات الادخارية وتَعامُل المؤسسات المالية مع الأفراد المدخرين.) [4]

لم تكن اليمن بمعزل عن هذه التوجهات فاهتمت بالشمول المالي كتوجه وطني يستجيب لتطلعات المواطنين وكالتزام بمبادرات المؤسسات العربية التي هي عضوا فيها، وحرصت على نشر الثقافة المالية لتعميق التعامل مع المؤسسات المالية في كافة المجتمعات، لعلمها بأنها مطلب للثقافة المعاصرة وللمهتمين بالنشاط الاقتصادي، أسوة بالدول إلى جعلت من ذلك هدفا لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والرفاه الانساني.

[2] Financial Inclusion for the Arab Region Initiative | Arab Monetary Fund. .https://www.amf.org.ae/en/financial-sector/financial-inclusion-arab-region

[3] نفس المرجع السابق

[4] بيان صندوق النقد العربي بمناسبة يوم الشمول المالي في 2024/4/27 والذي نشره البنك المركزي اليمني

وسيظل الشمول المالي في اليمن تحديا أساسيا، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 12% من البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وأن 3% لديهم حسابات ادخار وأن 2% اقترضوا أموالا من المؤسسات المالية[5]، وهذا مؤشر كاف لمعرفة حجم التحدي، مما دفع البنك المركزي اليمني لاتخاذ حزمة من الإجراءات لتحقيق الشمول المالي الآتي:

1. إطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي وهي تهدف إلى زيادة وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية
2. تعزيز التكنولوجيا المالية FinTech)
3. توسيع خدمات الدفع الإلكتروني بتشجيع الدفع عبر الهاتف
4. دعم بنوك التمويل الأصغر وتشجيع تأسيسها
5. التثقيف المالي ونشر الوعي
6. تمكين المرأة والشباب
7. تعزيز الرقابة والتنظيم
8. التحول الرقمي للخدمات المصرفية

ويرى الباحثين الذين أعدا دراسة عن جهود البنك المركزي اليمني في الشمول المالي أن: نتائج الدراسة أظهرت وجود أثر إيجابي لجهود وإجراءات البنك المركزي اليمني المتمثلة بـ (تنوع المؤسسات المالية، التثقيف المالي، وحماية المستهلك، وأنظمة الدفع، والسياسات والتشريعات، والاستجابة للجهود الدولية) في تعزيز الشمول المالي في اليمن [6]

وواصلت الحكومة اليمنية جهودها لتحقيق الشمول المالي في إطار استفادتها من المال المخصص لمشروع تطوير البنية التحتية والشمول للأسواق المالية، حيث حصلت بموجب ذلك على دعم من البنك الدولي لتحقيق الشمول المالي في إطار مشروع :Yemen Financial Market

Infrastructure and Inclusion Project[7]

المؤشرات العالمية والإقليمية للشمول المالي:

أما على المستوى العالمي فبحسب ما ورد في دراسة قياس مستوى الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال افريقياMENA فإن مؤشر تعامل البالغين مع البنوك يكشف أن هناك تحسنٍا في الشمول المالي عالميًا، إلا أن

[5] الغزالي: ابتهال أحمد حسين: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في اليمن: مجلة العلوم الإدارية المجلد8 العدد 15 بتاريخ 15 يونيو 2023 ص 149-174) جامعة عدن كلية العلوم الإدارية)

[6] أحمد ع. ا. م., & العامري ع. ق. (2025). أثر جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن. المجلة العربية للدراسات الإدارية والمالية والمصرفية، 1(1), 51-69. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.1.1.4

[7] راجع صفحة مجموعة البنك الدولي على الإنترنت 17 يونيو/حزيران 2025

هذا التحسن قد حدث بشكل غير متساوٍ بين الدول. وتُظهر البيانات أن 69% من البالغين حول العالم يمتلكون حسابًا مصرفيًا في عام 2017، مقارنة بـ 62% في عام 2014 كما هو موضح في الجدول أدناه. وهذا يدل على تحسّن الشمول المالي عالميًا، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيكشف تحسناً خلال فترة 2011 إلى 2017 بارتفاع النسبة من 33% إلى 43%، ويبين نقص المعلومات عن بنسبة البالغين الذين يملكون حسابًا مصرفيًا في عام 2014 [8]

جدول رقم 1 يبين نسبة المتعاملين مع البنوك من البالغين

السنة	2011	2014	2017
النسبة العالمية	51%	62%	69%
نسبة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	33%	NA	43%

وكذلك تبين الإحصاءات المتاحة وضع الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا لمؤشر الشمول المالي المركّب (FINCI) الذي تبني أوزان لكل عنصر من عناصره{تبدأ من صفر وتنتهى ب واحد} والعناصر التي بنى عليها المؤشر هي:[9]

أ. الوصول إلى الخدمات (Access) : وهو ينظر إلى منافذ الخدمات: عدد الفروع في كل 1,000 كم²، وعدد أجهزة الصراف في كل 1,000 كم²، وعدد الفروع لكل 100,000 بالغ، وعدد أجهزة الصراف لكل 100,000 بالغ

ب. استخدام الخدمات (Usage) : وهو ينظر للودائع كنسبة من الناتج المحلي، وكذلك القروض كنسبة من الناتج المحلي

ج. العمق المالي: (Depth) وهو يقيس نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج، كما يقيس الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج، ويدخل تدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي FINCIعلى النحو الآتي:[10]

جدول رقم 2 يبين موقف الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	0.1	0.09	0.09	0.1	0.1	0..11	0.11	0.1	0.1	0.11	0.13	0.14	0.14	0.15	0.15	0.15	NA
جيبوتى	0.11	0.11	0.11	0.12	0.12	0.14	0.16	0.14	0.14	0.12	0.13	0.13	0.13	0.15	0.15	0.16	0.17

[8] Measuring Financial Inclusion in the MENA Region: Comparative Analysis. Rabab Jaber Chehayeb. Page 83 : GLOBAL BUSINESS & FINANCE REVIEW www.gbfrjournal.org for financial sustainability and people-centered global business.

[9] ص 86 من نفس المرجع السابق أعلاه

[10] المرجع السابق أعلاه ص 88

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصر	0.21	0.22	0.21	0.2	0.19	0.17	0.18	0.17	0.17	0.17	0.18	0.19	0.23	0.25	0.24	0.23	0.25
الأردن	NA	NA	NA	0.38	0.37	0.36	0.36	0.36	0.36	0.37	0.37	0.36	0.4	0.4	0.4	0.39	0.41
الكويت	0.28	0.29	0.31	0.35	0.36	0.41	0.4	0.38	0.39	0.4	0.43	0.43	0.39	0.42	0.42	NA	NA
لبنان	0.54	0.53	0.5	0.51	0.52	0.51	0.53	0.54	0.54	0.53	0.54	0.55	0.52	0.53	NA	NA	NA
ليبيا	0.09	0.08	0.09	0.09	0.1	0.12	0.12	0.2	0.13	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
المغرب	0.23	0.25	0.27	0.3	0.32	0.35	0.35	0.37	0.38	0.38	0.39	0.4	0.41	0.41	0.41	0.41	0.41
عمان	NA	NA	NA	NA	NA	NA	0.26	0.25	0.25	0.26	0.25	0.29	0.31	0.31	0.29	0.31	0.26
قطر	0.28	0.31	0.31	0.32	0.32	0.37	0.38	0.35	0.39	0.35	0.38	0.36	0.39	0.41	0.38	0.4	0.46
السعودية	0.17	0.17	0.18	0.2	0.21	0.24	0.23	0.2	0.2	0.21	0.23	0.26	0.27	0.26	NA	NA	NA
تونس	0.22	0.22	0.23	0.24	0.25	0.27	0.29	0.3	0.31	0.32	0.33	0.33	0.34	0.34	0.33	0.33	0.36
الامارات	0.22	0.28	0.28	0.31	0.34	0.42	0.4	0.39	0.39	0.38	0.4	0.4	0.41	0.4	0.39	0.38	0.37

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين الآتي:

أ. أن هناك دولا منخفضة الأداء: هي الجزائر – جيبوتي – ليبيا، ويرجع ذلك لمعاناتها من ضعف البنية المالية، وانخفاض تغطية الفروع والصرافات، بالإضافة إلى انخفاض في استخدام الحسابات البنكية.

ب. هناك دول متوسطة الأداء هي: المغرب – تونس – الأردن الذي أحرز تقدّمًا ملحوظًا خصوصًا في الوصول إلى الخدمات. وكذلك تحسن وضع المغرب فارتفع من 0.23 (2004) إلى 0.41 (2020). وكذلك تونس الذي ارتفع من 0.22 إلى 0.36

ج. هناك دول ذات أداء مرتفع نسبيًا هي: لبنان – الإمارات – قطر – الكويت، حيث يرجع ذلك في بعضها لتحسن مستوى الوصول للخدمات المالية بالإضافة إلى تحسن استخدام الموارد البنكية، أما دولتي قطر والإمارات فقد أظهرتا تطورًا مستمرًا. أظهرت لبنان بقيم عالية بسبب تحويلات العاملين بالخارج وغيرهم من المهاجرين، رغما عن أنه يعاني من نقص بيانات ما بعد 2017 بسبب الأزمة التي يمر بها.

وبصفة عامة فأن هذه النتائج تبين أنه لا زال هناك تحد كبير أمام الدول العربية لتحقيق الشمول المالي بحيث تنظر في مكونات المؤشر وتبني استراتيجياتها وخططها بما يمكنها من الانطلاق وتحسين أوضاعها، وآمل

من خلال عرض تجربة جمهورية السودان في محاورها المتنوعة ما يقدم موجهات لعمل مشترك يدعم التوجه العربي والعالمي في الشمول المالي.

دور بنك السودان المركزي في الشمول المالي :

يأتي دور البنك المركزي في ترسيخ وانفاذ وظيفة الشمول المالي لخصائصه ووظائفه المنصوص عليها في قانونه، فهو المسئول عن وضع السياسات إلى تحقق اهدافه وهو المعنى مباشرة بالاستقرار المالي وهو بنك الحكومة ووكيلها المالي والممسك لحساباتها والمصدر لصكوك التمويل الحكومية والمسؤول عن إداراتها، وفوق هذا وذاك فهو: المسئول عن تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.[11] فهو القيم على الجهاز المصرفي، المرخص لمؤسساته، والصانع لسياساته، والرقيب على أدائه، والممكن له للقيام بوظائفه والمسئول عن تطويره، ولهذا فان مباشرة البنك المركزي لمهمته في الشمول المالي تنطلق من هذه المسئولية - حسب وجهة نظري- وفق المحاور الآتية:

أ. ابتدار التشريعات وإصدار اللوائح والنظم والمنشورات لأنها تمثل الأساس القانوني الذي يرتكز عليه العمل.

ب. تبني الاستراتيجيات والخطط ووضع السياسات النقدية والتمويلية التي تحقق تعميم الخدمات المالية، لأنها الإطار الذي تسير وفقا له البرامج.

ج. استقطاب التمويل الخارجي والداخلي وتنظيمه وتوجيهه لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (مثل تأسيس المحافظ التمويلية) بما فيها هدف الشمول المالي.

د. التنظيم الإداري للأجهزة والمؤسسات المعنية بالشمول المالي، بما يشمل تأسيس المؤسسات المسئولة عن الشمول المالي مثل: إنشاء وحدة التمويل الأصغر بالبنك ووكالة ضمان التمويل الأصغر وترخيص مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الخدمات المالية.

ه. تقديم الدعم الفني وبناء القدرات والترويج والمبادرة بكافة الأعمال والواجبات والوظائف والأعمال المباشرة التي تحقق الشمول المالي.

وسنعرض هنا جهود البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي وفقا للمحاور المذكورة أعلاه، على النحو الآتي:

1) إكمال إصدار التشريعات واللوائح ذات الصلة بالشمول المالي:

إدراكا من البنك المركزي بأن التشريعات من قوانين ولوائح تمثل الإطار الأساسي الذي يحكم عمل المؤسسات، فقد بادر بالتنسيق مع الجهات المختصة لإصدار القوانين واللوائح اللازمة لتأسيس وتنظيم العمل المالي، حيث أصدر القوانين واللوائح الآتية [12]:

أ. مراجعة قانون تنظيم العمل المصرفي للعام 2004

[11] قانون بنك السودان المركزي معدلا حتى عام 2012 المادة (6)
[12] صفحة القوانين والتشريعات https://cbos.gov.sd

ب. لائحة تنظيم عمل مؤسسات الاستثمار المالي لسنة 2004م

ج. لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011م

د. لائحة تنظيم عمل المؤسسات المالية للإجارة لسنة 2011م

ه. قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011

و. قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر لسنة 2013م

ز. قانون سلطة تنظيم أسواق المال 2016

ح. قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية 2016

2) تبني الاستراتيجيات والسياسات التي تحقق الشمول المالي:

حرص بنك السودان المركزي على ترسيخ وتطوير الشمول المالي بتبني الاستراتيجيات والخطط والبرامج ووضع السياسات التي تحقق هذا الهدف، على النحو الآتي:

1. بادر بنك السودان المركزي في يوليو 2006م بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2007-2011م) وتم اعتمادها في سبتمبر 2006م كاستراتيجية أساسية لبناء القطاع[13].
2. اسندت الحكومة الدور الأكبر في مشروع التمويل الأصغر في عام 2006 لبنك السودان المركزي وفقا لهذا التكليف فقد إعد البنك المركزي في هذا العام رؤية استراتيجية لتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر استهدفت ثلاث محاور تمثلت في الآتي:
   أ. خلق بيئة تشريعية مشجعة لتنمية القطاع .
   ب. تعزيز دور واسناد مؤسسات التمويل الأصغر.
   ج. إنشاء بنيات تحتية مساندة[14].
3. تبني بنك السودان -عبر مجلس التمويل الأصغر- استراتيجية واضحة وجعل أحد محاورها الخمسة الشمول المالي، حيث نص على ذلك بالآتي: توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا، وتطوير نظام مالي اشتمالي ومستدام. [15]
4. أكدت السياسات النقدية والتمويلية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بإدارة وضبط وتنظيم السيولة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ودعم استراتيجية تخفيف حدة الفقر

[13] وحدة التمويل الأصغر على الإنترنت www.mfu.gov.sd
[14] وحدة التمويل الأصغر https://mfu.gov.sd
[15] استراتيجية التمويل الأصغر 2017/2013 https://cbos.gov.sd/

5. تضمنت سياسات بنك السودان المركزي منذ العام 2008م على محور خاص بالتمويل الأصغر بهدف دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمر ادراج هذا المحور في كل السياسات النقدية والتمويلية.[16]
6. ركزت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي على توسيع التمويل واستهداف كافة الفئات منذ العام 1999حيث اعتبرت السياسات النقدية والتمويلية قطاع الحرفيين أحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي. [17]
7. أكدت السياسة على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصاديا وكذلك المشروعات الصغيرة
8. فرضت السياسة التمويلية في العام 2005 على كل مصرف توجيه مالا يقل عن 10% من محفظة التمويل القائم للتمويل الأصغر لقطاعات، ثم رفعها البنك المركزي إلى 12% (لصالح مشروعات الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين). وهذه الفئات هي المستهدفة بالشمول المالي. [18]
9. وتأكيدا للالتزام بالشمول المالي نصت السياسات النقدية والتمويلية للعام 2011 على الآتي:[19]
   أ. تحقيق هدف الانتشار الأمثل للوحدات المصرفية لخدمة الأهداف التنموية.
   ب. توسيع دائرة التعمق النقدي {الشمول المالي} لجذب المدخرات وتوجيهها نحو التمويل والاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
   ج. نشر الثقافة المصرفية لزيادة ثقة التعامل في المصارف.
10. ثم تتابعت الخطط الاستراتيجية للفترة 2017/2013 ولم تخرج عن الإطار العام ولكن جاء بعضها أكثر شمولا وتوافقا مع متطلبات المرحلة، حيث نصت سياسة بنك السودان للعام 2021 على الآتي: تستهدف السياسات في المحور الثالث على تحقيق الشمول المالي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير وتقوية وحماية نظم وإجراءات حماية المستهلك.[20]
11. التزمت كافة الجهات المختصة ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث ركزت خطة وحدة التمويل الأصغر للفترة 2022/2020، على المحاور الآتية:[21]

---

[16] السياسات النقدية والتمويلية من العام 2008-2016 https://cbos.gov.sd
[17] السياسات النقدية للعام 1999 صفحة بنك السودان على الإنترنت
[18] السياسة النقدية لعام 2005 /https://cbos.gov.sd
[19] سياسات بنك السودان المركزي للعام CBOS2011 |
[20] التقرير السنوي الحادي والستين 2021 ص f34 نك السودان المركزي https://cbos.gov.sd/
[21] راجع استراتيجية وحدة التمويل الأصغر https://mfu.gov.sd

أ. المحور التشريعي :تطوير بيئة قانونية تمكن قطاع التمويل الأصغر، لاستقرار واستدامة مؤسسات التمويل الأصغر.

ب. محور بناء المؤسسات الفاعلة في المجتمع، القادرة على تقديم الخدمات المالية للمستهدفين

ج. محور التقنية والبنية التحتية :التوسع في التكنولوجيا الحديثة لتحصين الأداء المالي وتسريع الإجراءات، مثل الوكالات المصرفية واستخدام الهواتف في التعاملات المالية والاستغناء عن التداول النقدي المباشر.

د. محور التدريب وبناء القدرات بالاستمرار في التدريب للعاملين في القطاع وتطوير مهارات مهاراتهم.

ه. محور الشمول المالي: دمج الفقراء والنساء والشباب في النظام المالي الرسمي، وزيادة قاعدة المستفيدين.

والملاحظ أن هذه الاستراتيجية التزمت بموجهات وأهداف استراتيجية البنك المركزي من حيث المضمون والمحاور، وهو التزام منهجي يبين مدى التنسيق الذي يتم بين الوحدة التابعة للبنك واستراتيجيته المعتمدة والملزمة لأجهزته.

3) التقنية المالية:

ظل موضوع التقنية المصرفية وتوسيع الخدمات المالية وتنويعها وجذب العملاء، والانتشار المصرفين، من الأهداف الرئيسية للبنك المركزي، حيث تضمنت أهدافه الآتي: التوسع في مجالات التقنية المصرفية ومواكبة واحداث تطور حقيقي في أنظمة الدفع مع ضمان سلامتها وأمنها.[22] . كما تضمنت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2006 الآتي:[23]

أ. استكمال ربط فروع المصارف برئاساتها إلكترونيا والإسراع بربط بنوك الجنوب لاستيعابها في المشروعات القومية.

ب. البدء في إنشاء وتشغيل نظام التسويات الآنية الإجمالية RTGS لإتاحة المزيد من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ج. إنشاء وتشغيل أنظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة ووضع الضوابط التقنية والإدارية والرقابية لعملها وكذلك توفير البنيات الأساسية.

د. تطوير وسائل التفتيش والرقابة الإلكترونية والعمل على تحديث السياسات والضوابط لتتوافق مع إدخال التقنية المصرفية.

ه. إلزام المصارف باستخدام نظم مصرفية أساسية (Core Banking) متطورة تفي بمتطلبات الربط الآمن بالشبكة القومية.

---

[22] الخطة الاستراتيجية الخمسية الثانية CBOS2016-2012 |

[23] سياسات بنك السودان المركزي لعام CBOS2006 |

وأكدت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2011 على العمل على تكملة مشاريع التقنية المصرفية الآتية:[24]

أ. محول القيود القومي.

ب. المقاصة الإلكترونية.

ج. نظام الدفع والتسويات الإقليمي

كما نصت استراتيجية البنك المركزي 2016/2012 على الآتي: استكمال العمل بمشاريع التقنية المصرفية كمشروع الهاتف النقال وتطوير نظام سراج {سوق ما بين المصارف} بالإضافة إلى إصدار قانون نظم الدفع[25]

4) التنظيم الإداري المساند للشمول المالي:

أولى بنك السودان المركزي اهتماما خاصا لتأسيس التنظيم الإداري المساند للشمول المالي، لأنه من متطلبات تحقيق الأهداف، وهو من لوازم التخصص ومبادئ تقسيم العمل وتحديد المسئوليات ومن ثم التنفيذ والمتابعة والتقويم، فجاءت مبادرات البنك على النحو الآتي:

1. أكدت غالب السياسات على استكمال البناء المؤسسي بإنشاء المؤسسات غير المصرفية مع تأكيدها على سياسة التمويل الأصغر كآلية فعالة للدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير ضوابط تمويل المنشآت الصغيرة موجهات ثابتة في السياسات منذ العام 2007.[26]
2. **إنشاء وحدة للتمويل الأصغر:** حيث بادر بنك السودان المركزي في يوليو 2006م بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، وفي مارس 2007م أنشأ وحدة متخصصة للتمويل الأصغر كجهة رقابية وإشرافية تهدف إلى [27]:

أ. تشجيع وتحفيز التمويل الأصغر كأداة لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقية وتطوير التنمية الاقتصادية.

ب. تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لتسهيل عملية انسياب التمويل للشرائح المستهدفة من موارد القطاع الحكومي والغير حكومي

ج. التطوير المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات

د. إدخال التأمين الأصغر التكافلي والضمانات غير التقليدية كتأمين لأصحاب المشروعات الصغرى[28].

---

[24] سياسات بنك السودان المركزي للعام CBOS2011 |

[25] الخطة الاستراتيجية الخمسية الثانية CBOS2016-2012 |

[26] السياسة النقدية لعام 2005 https://cbos.gov.sd

[27] https://mfu.gov.sd أهداف وحدة التمويل الأصغر

[28] https://mfu.gov.sd وكذلك راجع السياسات النقدية للعام 2008.صفحة بنك السودان على الإنترنت:

3. إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر:

تبين للبنك المركزي من واقع تجربته في سوق التمويل أن توفير الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل هي أولى عقبات كبار وصغار المتمولين، ولتنفيذ سياساته في الشمول المالي الذي اتخذ له التمويل الأصغر كأحد نوافذه الأساسية، قام بتأسيس وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)بموجب القانون الذي صدر في سنة 2013، لضمان تيسير وصول التمويل الأصغر من المؤسسات المالية لمستحقيه عبر ضمان مؤسساته، حيث تعد من أهم مبادرات البنك المركزي في إنشاء المؤسسات المساندة والمساعدة لتحقيق الشمول المالي، لأن الضمان هو العقبة الأساسية إلى تحول دون تعميم الخدمات المالية.[29]

وهي تسعى حسب رؤيتها لتحقيق الريادة في تقديم الضمانات لمنح التمويل الأصغر لتحقيق التنمية المستدامة) بينما نصت رسالتها على تيسير وصول التمويل الأصغر من المؤسسات المالية لمستحقيه عبر ضمان مؤسساته للمساهمة في تحقيق الشمول المالي وتحريك عجلة الاقتصاد نحو الإنتاج وتحقيق رفاهية المجتمع) وتستهدف الوكالة توفير ضمان التمويل للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم التمويل للمشروعات الصغرى لتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع المصارف والمؤسسات المالية للدخول في مجال التمويل الأصغر، كما تعمل لجعل قطاع التمويل الأصغر جاذباً، بمساعدة المؤسسات العاملة في القطاع من الحصول على التمويل بالجملة من الجهات المختلفة الإقليمية والعالمية. وهي تختص بمساعدة البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لترقية وتطوير قدراتها التمويلية من السوق المحلي والإقليمي ونشر الوعي المالي وتوسيع الأسواق بنشر لمشروعات الصغيرة والصغرى.[30]

12. أدى التزام البنك المركزي بالتشريعات الاسلامية تتضمن أدوات لإعادة توزيع الثروة مثل (الزكاة والأوقاف والصدقات الأخرى) بالإضافة إلى تطبيق القرض الحسن إلى توسيع مصادر الضمان وتحقيق الأمان للأطراف المتعاملة في النظام المصرفي. فهذه الأدوات تحقق التكامل المطلوب بين صيغ التمويل الإسلامي وما ينجم عن التمويل من مخاطر وما تقدمه من تأمين ومصادر أمان لمساعدة الفقراء لسد أي مخاطر تمويلية أو تشغيلية.

ونستشهد هنا بما أقدم عليه البنك المركزي من إنشاء محفظة الأمان في السودان التي تكونت في العام 2011م برأسمال اسمي قدره 200 مليون جنيه كمرحلة أولى، يساهم فيها ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه ويساهم الجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون من المبالغ خصماً على النسبة المخصصة للتمويل الأصغر لسياسات بنك السودان المركزي وهي (12%). من سقف التمويل، وبلغ حجم المساهمات المدفوعة فعلا (125.9 مليون جنيه) وحدد أجل هذه المحفظة بثلاث سنوات كمرحلة أولى، انتهت في العام 2013م، قابلة للتمديد بناءً على تقييم التجربة. وقد أعد بنك الخرطوم {رائد المحفظة} خطة لتمديد أجل المحفظة إلى فترة أخرى وقد تقرر توزيع أرباح المحفظة المحققة سنوياً بنسبة 20% لمدير المحفظة (بنك الخرطوم) نظير إدارته للمحفظة و80% توزع للمساهمين كل بنسبة مساهمته. هذا قد حققت المحفظة نتائج جيدة في الانتشار حيث تم تمويل عدد (92,207)

[29] البنك المركزي على الإنترنت https://cbos.gov.sd تحت عنوان روابط مهمة وكالة ضمان التمويل الأصغر
[30] نفس المرجع أعلاه

مستفيد بإجمالي مبلغ (173.6) مليون جنيه في عدد (12) ولاية بنسبة تنفيذ 138%. حيث وصلت نتائج تمديد أجل المحفظة إلى توزيع مبلغ 106.5 مليون جنيه سوداني من راس المال للمساهمين.[31]

5) حشد واستقطاب موارد التمويل الخارجي (الشراكات):

حرص بنك السودان البنك المركزي على توسيع مصادر التمويل لأنشطة التمويل الأصغر ولهذا فقد عمل على المستويين العالمي والمحلي لاستقطاب التمويل، ومن أمثلة ذلك الآتي:

1. عقد شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جده:

تمكن البنك المركزي من توقيع شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة في مجالات تطوير التمويل الأصغر بتاريخ 2010/7/28، [32]حيث نصت اتفاقية الشراكة على أن يكون المبلغ الكلي 59,5 مليون دولار تدفع من البنك الإسلامي للتنمية – جدة وحكومة السودان ممثلة في بنك السودان المركزي وتخصص للمجالات الآتية:

أ. خط تمويل المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر والأنشطة المدرة للدخل.

ب. خدمات استشارية لمؤسسات التمويل الأصغر الوسيطة.

ج. معدات وبرمجيات لنظم إدارة المعلومات للتمويل الأصغر.

د. برنامج التدريب المهني لمواجهة احتياجات السوق..

2. مشروع دعم تطوير التمويل الأصغر:

Sudan Microfinance Development Facility (SMDF) Project

وسنبدأ ببيان شركاء المشروع وأهدافه وتقييم هذه الشراكة

i. شركاء المشروع وأهدافه:

هو برنامج شراكة بين البنك الدولي وبنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، حيث تم إنشاء هذه الشراكة عبر صندوق المانحين (MDTF) (Multi Donors Trust Fundوبنك السودان المركزي براس مال يعادل (20) مليون دولار وأعلن عن هذه الشراكة في الأسبوع الأول من أكتوبر 2008 ويهدف مشروع تأسيس الشراكة لزيادة وتوفير الخدمات المالية الميسورة التكلفة من خلال دعم مقدمي خدمات التمويل الأصغر الذين يمارسون هذا النشاط وفق أسس تجارية على أن يخصص المبلغ في المجالات الآتية :[33]

1. بناء قدرات بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطنيMFNE بمبلغ 250 الف دولار، يهدف إلى دعم التطوير الأولى للإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر بما يمكّن مزودي التمويل الأصغر المتنوعين من بدء العمليات، وتنويع منتجاتهم، وتوسيع مصادر رأس المال لديهم. كما يساعد

[31] تقرير بنك السودان المركزي للعام 2013 قطاع التمويل الاصغر
[32] بنك السودان المركزي، قسم الأخبار: خبر توقيع اتفاقية شراكة مع البنك الإسلامي جدة {https://cbos.gov.sd}
[33] تقرير البنك الدولي عن مشروع الدعم الذي قدم لحكومة السودان Sudan Microfinance Development Facility Project

هذا المكوّن في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية، مع التركيز على المجالات الرئيسية التالية:

أ. مهام التنظيم والرقابة،

ب. مهام البحث وصياغة وتنفيذ السياسات،

ج. التدريب.

2. جهاز تطوير التمويل الأصغر في السودان:(SMDF)

وبلغ الانفاق الفعلي عليه 5.64 مليون دولار. لتمويل إنشاء المرفق ودعم تكاليفه التشغيلية المستمرة، مع تقديم الدعم المالي والفني في المجالات التالية:

أ. السياسات والإجراءات والإطار المؤسسي،

ب. البحث،

ج. الدعوة للسياسات،

د. التدريب، التكاليف الإدارية والتشغيلية. وسيستحوذ المجال الأخير على حوالي 85 في المائة من تكلفة هذا المكوّن، بما في ذلك رواتب الموظفين، والسفر، والمعدات، والمقار، والمراجعات الخارجية.

3. تطوير قطاع التمويل الأصغر:

تم اعتماد مبلغ 17 مليون دولار؛ وبلغ الانفاق الفعلي 14.58 مليون دولار. لتقديم الدعم المالي والفني لتطوير صناعة التمويل الأصغر، بما في ذلك:

أ. الدعم الفني لمقدمي خدمة التمويل الأصغر الجدد (5 ملايين دولار مخططة)

ب. تمويل الأسهم والقروض والمنح (12 مليون دولار مخططة) — حيث ستكون مؤسسات التمويل الأصغر المؤهلة قابلة للحصول على منح لتمويل رأس المال، والمساعدة الفنية، وتدريب الموظفين، وتطوير القدرات. كما قد يقدّم المرفق منحًا للمنظمات التي تسهم في تطوير الطلب الفعّال على خدمات التمويل الأصغر.

ii. **مجالات التنفيذ:**[34]

أ. تطوير التعاون والتنسيق من جانب الطلب (المصارف التجارية ومصارف التمويل الأصغر) من خلال فتح قنوات ونوافذ لتقديم الخدمة تتناسب مع طبيعة المستفيدين من الخدمة وذلك برفع الكفاءة التشغيلية والعمل معها على خفض التكلفة وزيادة الانتشار.

ب. تقديم التمويل بالجملة والمساهمات الرأسمالية للمؤسسات غير المصرفية والمصرفية العاملة في التمويل الأصغر لخلق بنية تحتية جاذبة لتعبئة الموارد للتمويل الأصغر من الجهاز المصرفي ومستثمري القطاع الخاص والمانحين.

[34] تقرير البنك الدولي عن مشروع الدعم الذي قدم لحكومة السودان Sudan Microfinance Development Facility Project

ج. تقديم المساعدات الفنية والمؤسسية للمصارف التي ترغب في اعادة تنظيم هياكلها جزئياً بفتح نوافذ متخصصة في التمويل الأصغر حسب ما تحدد في سياسات ومنشورات البنك المركزي سواء كان بفتح فروع متخصصة أو تكوين شركات تابعة للبنك لمنح التمويل.

د. تقديم التمويل بالجملة للفروع والشركات المتخصصة وفق شروط ومعايير محددة لذلك. بالإضافة إلى المساهمات الرأسمالية للشركات التي تبادر المصارف بتأسيسها تحت شروط ترخيص مصارف التمويل الأصغر.

iii. تقييم الشراكة في المشروع:[35]

حققت هذه الشراكة (SMDF) نجاحات في المدة الزمنية التي استمرت فيها ومن أهم النتائج:

أ. زاد عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة ووصل بحلول مايو/أيار 2013 إلى 16 جهة مقدمة للتمويل الأصغر قيد التشغيل (مقابل هدف بلغ 8 في البداية وعدّل لاحقاً إلى 12 في عام 2010). وتشير نصوص كل من المقترح النهائي للمشروع وتقرير إتمام المشروع بوضوح إلى أن هذا العدد يتعلق فقط بالمؤسسات غير المصرفية المستقلة ولا يشمل البنوك التجارية. وقد انتشر المستفيدون من التمويل الأصغر في إحدى عشرة ولاية بحلول مايو/أيار 2013.

ب. تجاوز عدد المستفيدين المباشرين من التمويل الأصغر الهدف، إذ بلغ 491,600 مستفيد حتى مايو/أيار 2013، منهم 302,000 عميل تمويل أصغر لدى البنوك التجارية و189,600 لدى مؤسسات التمويل الأصغر. وقد كان هناك أيضاً ارتفاع كبير في عدد المستفيدات من النساء، حيث بلغت حصتهن 47.2% بنهاية عام 2012.

وهكذا، حدثت زيادة كبيرة جداً في عدد مقدمي خدمات التمويل الأصغر وفي عدد القروض التي يقدمونها. وبالرغم من ذلك لم يحدث تنوع أكبر في نطاق المنتجات المالية المقدمة[36].

3. الشراكة مع الصندوق العالمي للتنمية الزراعية: IFAD

تمكن البنك المركزي السوداني من عقد شراكة مع الصندوق العالمي للتنمية الزراعية عبر وحدة التمويل الأصغر التابعة لبنك السودان المركزي لتنفيذ: مشروع التطوير المتكامل للزراعة والتسويق

{Integrated Agricultural and Marketing Development Project (IAMDP)

وهو يمثل نافذة أخرى لإيجاد مصادر لتطوير التمويل الأصغر كنافذة من نوافذ الشمول المالي، وأشار التقرير الذي أعد لتقييم المشروع.[37] أن التمويل سيتم من مصدرين هما:

أ. من عائد سداد المبالغ المحصلة من التمويل السابق والبالغ 100 مليون دولار لمؤسسات التمويل الأصغر.

[35] ICR Review Independent Evaluation Group : Report Number:ICRR14544 page 3

[36] نفس المرجع السابق

[37] Integrated Agricultural and Marketing Development report 27/10/2017 page 27/28

ب. تمويل إضافي متوقع من البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الخمس سنوات المقبلة

ج. بالإضافة إلى ما تقدمه شركة السودان للتمويل الأصغر من رأسمالها البالغ عشرة مليون دولار.

هذا التعدد في مصادر التمويل يعكس الجهود التمويلية المتواصلة لتنفيذ البرامج الداعمة للشمول المالي خاصة مشروعات صندوق التنمية الزراعية المهتم بتمويل صغار المزارعين والذي لازالت مشروعاته مستمرة في السودان خاصة مناطق زراعة الصمغ العربي.

6) بناء القدرات وتقديم الدعم الفني لتحقيق الشمول المالي:

إيمانا من البنك المركزي بأهمية المورد البشري المقتدر في تحقيق الأهداف فقد قررت استراتيجية البنك في محور قطاع الإدارة والخدمات الآتي: أن توفير وإعداد الكوادر البشرية المصرفية وتأهيلها وتمكينها للإسهام في العمل بكفاءة ومهنية واقتدار والمحافظة عليها هو السبيل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.[38] ولا شك أن بناء قدرات العاملين والمستهدفين في مجال التمويل الأصغر هو المفتاح لنجاح برنامج التمويل الأصغر، وهو النتيجة الصحيحة لبرنامج الشمول المالي ولهذا فقد اهتم به البنك المركزي اهتماما خاصا به، واستخدم كافة البرامج التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، واشتمل برامج بناء القدرات على الآتي:

أ. تدريب موظفي البنك المركزي والعاملين بالمصارف التجارية العاملة في التمويل الأصغر في كافة مستوياتهم القيادية، وعلى وجه التحديد المكلفين بإدارات التمويل الأصغر.

ب. تنفيذ برنامج متكامل لفترة عامين لتدريب وتأهيل مدربين (TOT) لتدريب المستفيدين واصحاب الأعمال الصغيرة وأصحاب المصلحة (اتحادات، وتعاونيات، منظمات وأكاديميين.... الخ.

ج. تعيين وتدريب عدد 1,050 ضابط ائتمان بالمصارف التجارية من خريجي الجامعات على افضل النظم و الممارسات العالمية في التمويل الأصغر، حيث نم تكليف أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية بتنفيذ التدريب، ويتكون من ثلاث حقائب تدريبية رئيسية تصب في أساسيات عمل المصارف وعمليات التمويل الأصغر واختيار تقييم المشروعات وذلك لمدة 6 اشهر بما في ذلك الفترة التدريبية الميدانية التي ستكون بالفروع المصرفية. وتم توزيع المتدربين على كافة الفروع، هذا وقد تكفل البنك المركزي بتحمل مرتباتهم لمدة عامين دعما للمشروع ومن ثم يتم تحويلهم في خدمة المصارف.[39]

د. تم دعم عدد من مؤسسات التعليم العالي لإدماج مناهج التمويل الأصغر ضمن برامجها.[40]

ه. تنظيم الورش والمنتديات مباشرة أو بالتعاون مع بعض الجهات ذات الصلة، بالإضافة إلى تقديم البرامج الاذاعية والتلفزيونية المتخصصة في التمويل الأصغر وإقامة منتديات شهرية للترويج للتمويل الأصغر.

---

[38] الخطة الاستراتيجية الخمسية الثانية 2012-2016CBOS |

[39] https://cbos.gov.sd/ar/news

[40] دعم جامعة السودان في تنفيذ حاضنات مشروعات التمويل الأصغر

7) استفادة البنك من مزايا الالتزام بالشريعة الإسلامية:

ومما يجدر ذكره أن جمهورية السودان تعمل بنظام مصرفي إسلامي مكتمل من البنك المركزي - قمة الجهاز المصرفي – إلى كافة انواع المصارف المتخصصة والتجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات التمكين الاقتصادي، حيث أرى أن هذا الالتزام يساعد في تحقيق الشمول المالي، للأسباب الآتية:

1. أن الالتزام الإسلامي العام يساعد على اقبال الأفراد على التعامل مع النظام المصرفي لزوال الحاجز الشرعي المتمثل في الربا في النظام التقليدي، مما يحقق ميزة إضافية تسرع من تنفيذ سياسات وبرامج الشمول المالي.
2. عدالة نظم التمويل الإسلامي القائمة على العقود الشرعية المبنية على تقاسم المخاطر بمثل ما يتم تقاسم الأرباح نشجع العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية للاستجابة لسياسات وبرامج الشمول المالي، وهو بذلك يتفوق على النظام التقليدي القائم على الديون التي لا صلة لها مع العميل سوى تحصيل اصل القرض زائدا الفائدة المقررة.
3. يساعد تعدد أدوات التمويل الإسلامي (مشاركة، مضاربة، مرابحة، مساقاة، مزارعة، سلم، ...ألخ) على التوسع في عمليات التمويل الأصغر، لأن تعدد أدوات التمويل تتيح فرص متعددة تزيد من اقبال صغار العملاء المستهدفين للتعامل مع البنوك.

8) التحديات التي تواجه البنك المركزي والنظام المصرفي:

بالرغم من النجاحات الواضحة التي حققها البنك المركزي في كافة محاور الشمول المالي، إلا أنني أرى أنه يواجه عدة تحديات قديمة ومتجددة، تؤثر على أدائه العام بمثل ما تؤثر على خطط الشمول المالي، نذكر أهمها فيما يلي:

1. مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في ضعف معدل نمو الناتج المحلي والتضخم المتزايد وعجز الموازنة وميزان المدفوعات وآثارها على سياسات البنك،
2. اتساع نسبة الاقتصاد غير الرسمي التي تقارب 80% مما دفع وزارة المالية والاقتصاد الوطني للإعلان هذا العام عن دراسة لكيفية تحفيز القطاع غير المنظم لممارسة نشاطه داخل الأطر الرسمية.
3. التوسع في التقنية المالية على المستوى الحكومي والخاص والأفراد بزيادة الوعي واستكمال التشريعات والنظم الخاصة بتشغيلها وتقوية شبكات الاتصال
4. إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقوية قدراته المالية والتمويلية وتعميق استخدامه للتقنية وتوسيع انتشاره وتغطيته الجغرافية.
5. مواصلة بناء قدرات كافة العاملين في الجهاز المصرفي ورفع كفاءتهم الإدارية والمالية وتحسين أنظمة إدارة الموارد البشرية.
6. مواجهة تحديات ما بعد الحرب من تهور بنية المؤسسات المصرفية وفقدان بعض أصولهم المنقولة وبياناتهم المالية وزيادة رؤوس أموالهم وتجاوز تحديات التعثر المتوقعة من جراء الحرب.

7. مواجهة تحديات الحرب على القطاع الخاص وتأهيل القطاع الإنتاجي وتقوية اتفاقيات التعاون الخارجي لتحقيق الاسناد التمويلي المطلوب.

دور المصارف في الشمول المالي

لا شك أن المصارف ومؤسسات التمكين الاقتصادي هي أهم وسائل البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي، فهي وسائل تحقيق أهدافه الاستراتيجية وخططه وسياساته التمويلية والنقدية لما ذكرته من خصائصها التي تؤهلها للقيام بهذا الدور، فهي تملك القدرات البشرية والتقنية والمالية وصاحبة الانتشار الجغرافي الاوسع في السودان، ولهذا ينتظر منها أن تكون رائدة في تحقيق الشمول المالي، وقد سبق أن أشرت إلى السياسات التي ألزمتها، بزيادة مواردها المالية، وانتشارها الجغرافي وتسهيل الضمانات والتوسع في التقنية المالية وتحقيق التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية، ولعل أهم سياسة اتخذها البك المركزي هي الزامها بتخصيص نسبة لا تقل عن 12% منذ عام 2007 واستمرت حتى الآن، كأداة اساسية للشمول المالي.

أولاً: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في الشمول المالي:

ولبيان دور الجهاز المصرفي نستعرض مؤشرات أدائه في الأنشطة ذات الصلة بالشمول المالي عبر تقارير بنك السودان المركزي عن المؤشرات الكلية للشمول المالي وتقارير وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي عن أداء القطاع الكلي للتمويل الأصغر {مصارف وشركات ومؤسسات}باعتباره رافعة من روافع الشمول المالي، حيث أصبحت التقارير تفرد ابوابا خاصة لذلك، على النحو الآتي:

1. ارتفع عدد الشركات المصرح لها بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني المختلفة من 87 شركة في عام 2020 إلى 89 شركة في عام 2021 .[41]
2. لم يتغير عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع عبر الموبايل في نهاية عام 2021 عدد 11 مصرف كما كان عليه الحال في عام 2020.
3. ارتفع حجم الطلب على النقود الإلكترونية من 1,883.5 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 12,184.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 546.9%
4. ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر في عام 2022 إلى 51 مؤسسة بينما كان 48 مؤسسة في عام 2021 وتمتلك هذه المؤسسات 94 فرعا و26 نافذة.[42]
5. ارتفع عدد وحجم المعاملات في نظام الدفع الإلكتروني عبر الموبايل ووسائل الدفع الإلكتروني في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 كما هو موضح في الجدول[43]

جدول رقم{3 } يبين التغير قيم وعدد المعاملات الإلكترونية للعامين 2021/2020

[41] تقرير بنك السودان الواحد والستين العام 2021 للفقرة من 1 إلى 3 راجع 44
[42] تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 للفقرة 4 ص 3 https://mfu.gov.sd/
[43] تقرير بنك السودان الواحد والستين العام 2021 ص 45

البيان	عدد المعاملات بالآلاف		معدل التغير	المعاملات بملايين الجنيهات		معدل التغير
العام	2020	2021		2020	2021	
خدمات مشتركين إلكترونية	5,388.6	6,783.1	25.8	13,340.2	21,562.5	61.6
الإيداعات والسحوبات	222.9	450.4	102.1	1525.6	5703.5	206.9

6. سجلت وسائل الدفع الإلكترونية بنهاية عام 2021 مقارنا بعام 2020 انخفضا في عدد الرصافات الآلية بمعدل (3.1) وارتفع عدد البطاقات المصرفية بنسبة 38%، وزادت نقاط البيع بمعدل 12.9% بينما ارتفعت بطاقات المحفظة الإلكترونية بمعدل 58.3%

جدول رقم {4} يبين وسائل الدفع الإلكترونية بنهاية عامي 2020 و 2021

البيان	2020	2021	نسبة التغير%
ماكينات الصرف الآلي	1572	1.523	{3.1}
البطاقات المصرفية	4,726,555	6,522,124	38.0
نقاط البيع	39.739	44.846	12.9
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,446,028	2,288,773	58.3

7. فيما يتعلق بالانتشار المصرفي، فقد ارتفع عدد فروع المصارف التجارية من 846 فرع بنهاية العام 2020 إلى 865 فرع بنهاية العام، 2021 فيما انخفض عدد النوافذ المصرفية من 84 نافذة بنهاية العام 2020 إلى 82 نافذة بنهاية العام، 2021 وانخفض عدد التواكيل المصرفية من 82 توكيل بنهاية العام 2020 إلى 81 توكيل بنهاية العام 2021، كما ارتفع عدد فروع المصارف التي تعمل خلال عطلة السبت من 131 فرع بنهاية العام 2020 إلى 164 فرع بنهاية العام، 2021 وارتفع عدد فروع المصارف التي تعمل خلال الفترة المسائية من 86ً فرعا بنهاية العام 2020 إلى 106 فرعا بنهاية العام .2021[44].

8. ارتفع حجم الودائع من 671.038.8 مليون جنيه عام 2020 إلى 2.084.779 مليون جنبه عام 2021 بمعدل زيادة بلغت 149.3% مقارنة بمعدل الزيادة في عام 2020 الذي بلغ 108.1%.

9. ارتفعت الودائع بالنقد الأجنبي بمعدل 591%مقارنة بمعدل 11% في عام 2020.[45]

كل المؤشرات أعلاه تبين مستوى التحسن في الشمول المالي على مستوى المؤسسات والعملاء واستخدام التقنية وحجم الودائع وحجم التمويل القائم والمباشر ونسب التمويل الأصغر لإجمالي التمويل.

10. ارتفع حجم التمويل القائم لقطاع التمويل الأصغر على النحو الآتي:

أ. بلغت نسبة الزيادة في إجمالي حجم التمويل الأصغر والصغير المستهدف {بحسب السياسة المقررة {تخصيص ما لا يقل عن 12% من محفظة كل مصرف لصالح التمويل الأصغر والصغير} 6.6% إلى 6% في عام 2022.[46]

[44] تقرير بنك السودان الواحد والستين العام 2021 ص 45
[45] نفس المرجع أعلاه للفقرتين 13و14 ص 67
[46] تقرير أداء التمويل الأصغر للعام 2022 راجع ص 6 للفقرات أ/ب/ج

ب. بلغ إجمالي التمويل القائم لكل القطاع 179.249 مليون جنيه في 2022 بلغت حصة الجهاز المصرفي فيه 130.66 مليون جنيه بنسبة 73% وحصة شركات ومؤسسات التمويل الأصغر 48.585 مليون جنيه بنسبة 27%.

ج. تم تخصيص 130.664 مليون جنيه للتمويل الأصغر وهو يمثل 73% من إجمالي التمويل القائم بزيادة بلغت 65% من العام 2021، وخصصت النسبة المتبقية 27% للتمويل الصغير علما بأن غالبية هذا المبلغ نفذته المصارف.

د. ارتفع عدد العملاء النشطين من 580.270 ألف عميل في عام 2021 إلى 632,676 عميل، كانت حصة المصارف منهم 300.615 عميل وبلغت حصة شركات/مؤسسات التمويل الأصغر 332.061 مستفيدا، بينما بلغ العدد التراكمي للعملاء 2.89 مليون عميل. وارتفع إلى 3.2 مليون في عام 2022 ويمثل العملاء الجدد نسبة 12%.[47]

جدول رقم{5}يبين موقف التمويل الأصغر والصغير بالمصارف بنهاية الربع الأول والثاني للعام 2022 المبالغ بملايين الجنيهات

البند	مارس 2022	يونيو 2022	معدل التغير
إجمالي التمويل القائم بالمصارف المحفظة الكلية	1.513.575	1.628.701	8%
إجمالي حجم التمويل الأصغر والصغير المستهدف بحسب السياسة 12%	181.659	195.444	8%
حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر بالمصارف	79.355	72.579	%-9
حجم التمويل الأصغر والصغير بالجملة بالمصارف	20.791	25.950	25%
إجمالي التمويل المباشر وبالجملة القائم بالمصارف	100.146	98.529	-2%
نسبة التمويل الأصغر والصغير بالمصارف	6.6%	6.0%	-9%

11. نجاح سياسة تخفيف الضمانات:

اثبت البيانات الواردة في الجدول أدناه أن هناك التزاما كبيرا بتخفيف الضمانات على عملاء التمويل الأصغر والصغير، حيث تبين الآتي:[48]

أ. الالتزام بتسهيل الضمانات من أجل تحقيق الشمول المالي، حيث تم اعتماد وقبول الضمان الشخصي بنسبة 53% من إجمالي التمويل الأصغر والصغير.

ب. بلغت نسبة قبول المرتب والمعاش الشهري للمتقاعدين 15% مما يؤكد تسهيل مهمة العاملين والمتقاعدين من الحصول على التمويل.

ج. بلعت نسبة قبول وثائق التأمين في مقابل تقديم التمويل 11%، وهي أيضاً من ضمن اختصاص وكالة ضمان التمويل الأصغر {تيسير} ومن موجهات سياسات الضمان الموصى بها في التمويل الأصغر.

[47] تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 ص7

[48] نفس المرجع أعلاه تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 للفقرات أ/ب/ج/د راجع ص 14/13

د. وتم اعتماد ضمان الجهات الاعتبارية نسبة 8% بلغ إجمالي وسائل الضمان أعلاه 87% وهي نسبة عالية تؤكد الالتزام بالسياسات الصادرة من البنك المركزي لتشجيع الشمول المالي.[49]

جدول رقم {6} يبين توزيع التمويل الأصغر والصغير القائم وفقا للضمان بملايين الجنيهات

	البند	القائم 2021	%	القائم 2022	%	معدل التغير
1	الضمان الشخصي	36.443	9%	94.994	53%	161%
2	ضمان الجهات الاعتبارية	1.830	2%	6.393	4%	249%
3	رهن الممتلكات المنقولة	9.899	13%	13.597	8%	37%
4	ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة	5.209	7%	3.318	2%	37%
5	ضمان حجز المدخرات	302	0%	205	0%	31%
6	ضمان مرتب/معاش	8.632	12%	26.257	15%	204%
7	وثائق التأمين	5.968	8%	19.791	11%	232%
8	ضمان المجموعة	560	1%	9.780	5%	1647%
9	ضمان الواجهات الاجتماعية	5	2%	5	0%	4%
10	ضمانات أخرى	4.761	7%	4.878	3%	2%
11	الإجمالي	73.699	100%	179.249	100%	143%

12. نجاح سياسة مراعاة النوع عند منح التمويل:

يتبين من الجدول أدناه {الذي يبين توزيع التمويل الأصغر والصغير القائم حسب النوع بملايين الجنيهات} أن نسبة الحاصلين على التمويل القائم من الرجال بلغت 76%، في عام 2021 وارتفعت إلى 82 في عام 2022، وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بنسبة النساء اللائي حصلن على نسبة 24 %في عام 2021 انخفضت إلى 18% في عام 2022.[50] وهي تعد نسبة مقبولة في مجتمع تقليدي لازالت المرأة غير مكلفة فيه بممارسة النشاط الاقتصادي، مما يعني أن نسبة الوصول النوعي في تحسن وتؤكد أن نتائج السياسات على المدى القريب ستكون إيجابية.

جدول رقم {7} يبين توزيع التمويل الأصغر والصغير القائم حسب النوع بملايين الجنيهات

البند	التمويل القائم 2021	%	التمويل القائم 2022	%	التغير
الرجال	55.827	76%	116.970	82%	163%
النساء	17.873	24%	32.279	18%	81%
الإجمالي	73.699	100%	179.249	100	143%

13. التركيز في أهداف الشمول المالي على المناطق الريفية:[51]

[49] تقرير أداء التمويل الأصغر للعام 2022 للجدول راجع ص 13
[50] تقرير أداء التمويل الأصغر عام 2022 راجع ص 10
[51] تقرير أداء التمويل الأصغر للعام 2022 ص17

اتضح من بيانات الجدول أدناه ارتفاع حصة المناطق الريفية من 48%عام 2021 إلى 52%عام 2022، بينما تراجعت حصة المناطق الحضرية من 52% في عام 2021 إلى 48%عام 2022

البند	التمويل القائم 2021	%	التمويل القائم 2022	%	%
التمويل بالمناطق الريفية	35.399	48%	91.081	52%	166%
التمويل بالمناطق الحضرية	38.301	52%	85.168	48%	122%
الإجمالي	75.842	100%	179.249	100%	100%

جدول رقم { 8} يبين التوزيع المناطقي للتمويل الأصغر والصغير القائم بملايين الجنيهات

14. تخفيض التمويل المتعثر والمعدوم في قطاع التمويل الأصغر:

سجلت نسب التعثر في قطاع التمويل الأصغر انخفاضا ملاحظا، فسجلت نسبة 1.58 %بانخفاض بلغت نسبته 4.3%، ولم تتجاوز نسبة التمويل المعدوم 0.02% وهو أقل بكثير عن مؤشرات التمويل المصرفي العادي في التعثر أو التمويل المعدوم.[52]

دور المصارف المتخصصة في الشمول المالي

استكمل بنك السودان المركزي سياسته في الشمول المالي عبر تشجيع ودعم المصارف المتخصصة حيث يحقق تخصصها سهولة المتابعة والتقويم، لأنها تستهدف كليا أو جزئيا فئات الفقراء{غير المتعاملين مع النظام المصرفي} إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة وتشمل هذه المجموعة: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة، وبنك الإبداع كنماذج للبنوك المتخصصة، وسوف نعرض بعض أنشطتها في الشمول المالي، كما يلي.

أولاً: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في الشمول المالي:

يمكن القول ابتداء أن مصرف الادخار هو مصرف الشمول المالي، لأن غرضه الأساسي هو تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه لدى المواطنين وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومباشرة أعماله وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وهديها وأحكام قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة، 1991.[53] ولهذا فهو الأول في الشمول المالي، للأسباب الآتية:

1. لأنه معنى بتشجيع الادخار وتجميع المدخرات وهو هدف من أهداف الشمول المالي.
2. يسعى للتعامل مع المجموعات المستهدفة اساسا بالشمول المالي.
3. لأنه يلتزم ويعمل وفق سياسات تستهدف توسيع النشاط المالي واتاحته لأكبر قدر من الناس.
4. لأنه بتعامل مع الفئات الصغيرة التي ليست لها فرصة للتعامل مع المصارف، بتقديم التمويل لها يحقق الشمول بإدخال هذه المجموعات للعمل المصرفي، وفقا لما جاء في قانونه

[52] تقرير قطاع التوبل الأصغر عن عام 2022 راجع ص 19
[53] قانون مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لسنة 1996 المادة 1/5

5. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص: المشروعات الخاصة للفقراء وصغار المنتجين والحرفين والمهنيين، والمهندسين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة، والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل،[54]
6. لأنه لا يشترط الضمانات التي تشترط في التمويل العادي، فهو يتبني اساليب وطرق ميسرة للضمان، بما يتيح الفرصة لأكبر قدر من العملاء للحصول على احتياجاتهم التمويلية مهما كان حجمها. [55]
7. لأنه يتبني سياسة لإنشاء الفروع والصرافات والتواكيل، وفقا للاحتياجات التمويلية للمجتمعات، وليس لتحقيق الربح فحسب.

مبادئ عمل المصرف لتحقيق الشمول المالي:

يمكن أن أذكر من واقع تجربتي الشخصية في رئاسة مجلس إدارة مصرف الادخار لمدة خمس سنوات أن أهم التوجهات التي ينطلق منها المصرف لتحقيق أهدافه في الشمول المالي هي:

1. اعتماد التخطيط الاستراتيجي أساسا لخططه وبرامجه السنوية
2. اعتماد التمويل الأصغر رافعة من روافع الشمول المالي، لأن الشمول المالي طريق الوصول للفئات المستهدفة من المصرف.
3. التوسع في التقنية المالية لمزاياها الاقتصادية في سهولة الوصول وانخفاض تكلفة الوصول والسرعة في انجاز المعاملات والوصول لكل القادرين على استخدام شبكات الاتصال.
4. تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال التمويل الأصغر لتكون عنصرا في رفع كفاءة الأداء

الذي يضمن تحقيق الشمول المالي.

5. أن تبني سياسات تنويع المستهدفين {العاملين، الطلاب، المرأة، الشباب، والمزارعين والرعاة} وتعدد وسائل الإحاطة بهم.
6. تبني الضمانات المرنة والكافية لأنها السبيل لاستدامة التمويل وتحقيق الشمول.
7. توزيع الموارد بين التمويل الربحي الذي يحقق القدرة على الاستمرار والاستدامة وتوزيع مخاطر التوسع في برامج الشمول المالي.
8. الانتشار الجغرافي الذي يضمن وصول الخدمات المالية لكافة المناطق والأفراد.

ونستعرض فيما يلي جهود مصرف الادخار في الشمول المالي على ضوء ما ذكرت أعلاه:

1) استراتيجيات وخطط المصرف:

تظل أهداف المصرف المقررة في قانونه هي المرجع الرئيس في كل الاستراتيجيات والخطط، حيث درج المصرف على إعداد وإجازة خطة استراتيجية لكل خمس سنوات بالإضافة إلى خطة عمل سنوية مستخلصة

[54] المرجع السابق المادة 5/1/ج
[55] نفس المرجع السابق

من الاستراتيجية وموقف التنفيذ في كل عام. وقد عبر عن التزامه بأهدافه في رؤيته الاستراتيجية بأن يكون: المؤسسة المصرفية الأولى في السودان في تقديم خدمات التمويل الأصغر، كما بين ذلك في رسالته التي جاء فيها: تقديم الخدمات المالية المتنوعة والصيرفة الاجتماعية المتميزة وتعبئة المدخرات.[56] وفقا لما أشرت إليه سابقا.

2) التقنية المصرفية: الإنترنت المصرفي:(Internet Banking)

هي خدمة من خلالها يتمكن العميل من إجراء كل الخدمات البنكية عبر الإنترنت وذلك بربط الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني أو إنشاء عنوان بالإنترنت وتوفير وسائل الحماية اللازمة باتباع معيار التأمين العالمية. حيث يقدم المصرف من خلالها الخدمات الاتية[57].

أ. الخدمات الأساسية: تشمل الحسابات الجارية / الادخار/ الودائع/ الاستثمار.

2. الرسائل القصيرة (SMS) لمحول القيود(Sudapan) وتشمل: الاستفسار عن الرصيد، شحن الرصيد، دفع فاتورة تسجيل، شراء الكهرباء، تغير الرقم السري، كشف حساب مصغر، تسجيل المنازعات، ايقاف البطاقة، فقدان الرقم السري للمساعدة.
3. خدمة التحويل من الصراف الآلي بالبطاقة المصرفية إلى شخص لا يحمل بطاقة صراف آلى.
4. تطبيق الدفع عبر الموبايل – ادخارك.
5. تطبيق الموبايل المصرفي – موبايل الادخار: هو تعبير يطلق على الخدمات المصرفية الحديثة التي تؤدي لعملاء المصرف من خلال التلفون المحمول، وبهذا يتمكن العميل من متابعة كافة عملياته في حسابه المالي لدى المصرف عن طريق جهاز التلفون المحمول ومن خلال اسم المستخدم وكلمه المرور.

هدا وقد بلغت الحسابات المفتوحة في البنك 951,619 وبلغ مجموع عملاء التمويل الأصغر 5,323,164[58]

جدول رقم {10} يبين عدد الحسابات المفتوحة في المصرف وانواعها

نوع الحساب	ديسمبر 2015
الجارية	365,573
الادخارية	580,535
الاستثمارية	5,511
الإجمالي	951,619

[56] موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: https://ssdbank.com راجع الرؤية والرسالة في الصفحة الرئيسية
[57] مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية https://ssdbank.com/ar/ الصيرفة الإلكترونية -
[58] تقرير المصرف المرفوع لمجلس الإدارة وراجع المصرف في أرقام: https://ssdbank.com/

3) الانتشار الجغرافي:

حرص المصرف لتحقيق أهدافه على الانتشار في كل مدن السودان، حيث بلغت عدد فروعه 47 فرعا بالإضافة إلى توكيلات ومكاتب الصرف التي بلغت ستة. [59]بينما تفيد أخر التقارير أنها ارتفعت إلى 66 فرعا وتوكيل مصرفي.[60]

جدول رقم {11} يبين عدد فروع المصرف والتواكيل وتوزيعها

الولاية	الخرطوم	الجزيرة	سنار	نهر النيل	القضارف	النيل الابيض	النيل الأزرق	كسلا	البحر الأحمر	الشمالية	شرق كردفان	غرب كردفان	جنوب كردفان	شرق دارفور	جنوب دارفور	غرب دارفور	شرق دارفور	الجملة
فرع	10	10	3	4	3	2	1	1	1	2	1	1	2	2	1	1	1	47
مكتب صرف	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2	0	0	1	0	0	0	6

4) نماذج التمويل الأصغر والصغير:

تُبيّن البيانات الواردة في الجدول أدناه جهود المصرف في استهداف مختلف الفئات الاجتماعية والمرأة والمنظمات والمواقع الجغرافية، بما يمكّنه من تحقيق أهدافه في الانتشار الفئوي والجغرافي والقطاعي.

	لنشاط التمويلي	المبلغ المالي جنيه سوداني	عدد المستفيدين
1	اتحادات مزارعي القضارف	1.3 مليون	1723
2	جمعيات الرعاة القضارف	20 راس لكل جمعية 1.4 مليون جنيه	58 جمعية
3	تأمين المزارعين لدى شركات التأمين	NA	NA
4	الشاة بركة المناقل	شاة لكل أسرة	1000 أسرة
5	صغار منتجي الصمغ	1 مليون ج	2000 مستفيد
6	المسرة لتمويل الأسر الريفية	6.5 مليون ج	2600 أسرة
7	احياء البيت الريفي النسوية.	1200	الجمعيات الرعوية
8	جمعيات الإنتاج الحيواني.	3.7 مليون ج	1300 مستفيد
9	القرض الحسن	2 الف جنيه لكل فرد لمدة 10 اشهر	9553 فرد

5) نماذج المشروعات المقدمة في إطار المسئولية الاجتماعية للمصرف (شمول مالي)

[59] تقرير أداء المصرف لمجلس الإدارة للعام 2019

[60] https://ssdbank.com/ راجع الصفحة الرئيسية للبنك في الإنترنت

ظل المصرف وبحكم تخصصه مراعيا برامج المسئولية الاجتماعية في كافة ميزانياته السنوية، ومن نماذج المشروعات التي ينفذها عبر اعتمادات المسئولية الاجتماعية ما يلي:

- القرض الحسن للمرأة الريفية
- القرض الحسن لذوي الإعاقة
- القرض الحسن للطلاب التعليم العالي
- تمويل الجمعية السودانية لرعاية المتعايشين مع فيروس نقص المناعة
- تقديم خدمات الدعم النقدي المباشر
- تنفيذ دفعيات كفالة الطلاب

6) **الأنشطة التي تصنف في مجال الشمول المالي في الفترة2015/2011**[61]

أ. يتبين من الجدول أدناه تعدد وتنوع المشروعات والفئات بما يوضح حجم جهود المصرف في الشمول المالي:

جدول رقم{13} يبين فئات وأعداد المستفيدين من خدمات المصرف

الجملة	بطاقات الطلاب المصرفية	التسجيل الإلكتروني للطلاب	كفالة الطلاب	البطاقات المصرفية	عدد الأسر في الدعم الاجتماعي	القرض الحسن	التمويل الأصغر	المنشط
3270163	252000	219328	194000	350000	23507	26542	404786	عدد المستفيدين

نلاحظ من الجدول أن عدد العملاء الذين استفادوا من التمويل الأصغر بلغ (404.786) وبلغ عملاء القرض الحسن (26.542) عميل بينما بلغ عدد الأسر التي استفادت من الدعم الاجتماعي (23.507) أسرة وبلغ عدد البطاقات المصرفية (350.000) وهذا يعبر عن نقلة فنية في عملاء المصرف وبلغ عد الطلاب الذين ينفذ لهم المصرف مبالغ الكفالة (194.000) وبلغ عدد الذين اكملوا إجراءات التسجيل الإلكتروني في الجامعات عبر البنك (219.328) طالب وبلغ إجمالي بطاقات الطلاب المصرفية (252.000) بطاقة. وبلغت جملة المتعاملين مع البنك عبر هذه الأنشطة (3.270.163) ثلاثة مليون ومائتين وسبعين الف ومائة ثلاثة وستين عميل[62]. وقد اشرت إلى ارتفاع عدد عملاء البنك في آخر إحصاء إلى 5,323,164[63]

ب. ومن المجالات التي أهتم بها ربط المزارعين بالأسواق لتجاوز الوسطاء ولتعظيم عوائد المزارعين من منتجاتهم والجدول ـدناه يبين الذين استفادوا من هذا المشروع:

[61] تقرير المصرف المرفوع لمجلس الإدارة عن العام 2016

[62] نفس المرجع أعلاه

[63] المصرف في أرقام: https://ssdbank.com

جدول رقم {14} يبين عدد ومناطق المزارعين الذين استفادوا من مشروع ربط المزارع بالأسواق والمبالغ المالية

العام	المستفيدين	المبلغ مليون جنيه	الولاية
2011/2010	23132	4.6 م ج	ش كردفان وش وغ دارفور
2013/2012	14756	4.7 م ج	NA
2014/2013	5357	1.6م ج	ش كردفان غ كردفان
2016/2015	2000	2 م ج	ش كردفان غ كردفان

7) التحديات التي تواجه المصرف:

بعد مسيرة طويلة من العطاء المتميز، لكن لا زالت هناك عدة تحديات تواجه المصرف في الشمول المالي نذكر أهمها فيما يلي:

1. ضعف رأس المال وضعف استجابة المؤسسين في توفير الزيادات التي تقرر كل عام.
2. الاستمرار في بناء القدرات وفقا لاحتياجات الخطط والبرامج والتطور في النشاط المصرفي.
3. لاستكمال برامج التقنية المالية
4. توسيع التغطية الجغرافية وتحقيق الانتشار.
5. التوازن في توزيع الموارد بين الربحية التي نحقق القدرة على الاستدامة وتمويل برامج الشمول المالي وتنمية المجتمع.
6. مواجهة آثار الحرب إلى وقعت في أبريل 2023 ولا زالت مستمرة بالبدء في خطة تأهيل المباني واستعادة البيانات وتعويض الاليات والأجهزة التي فقدت.

ثانياً: تجربة بنك الأسرة:

تأسس البنك كشركة مساهمة عامة بين القطاعين العام والخاص، في عام 2008.[64] وهو أول مؤسسة مالية تتخصص في تقديم خدمات التمويل الأصغر وذلك بمبادرة من القطاع الخاص ممثلاً في اتحاد اصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الفقر وبمباركة ودعم وسند من الحكومة[65] باعتباره أحد الآليات الفاعلة لمكافحة الفقر، بلغ رأس مال البنك المصرح به (1) مليار جنية سوداني، بينما بلغ رأس المال المكتتب فية (200) مليون جنية سوداني والمدفوع (166,565,021) جنية سوداني حتى 2015. [66]

أ. **أهداف البنك:** يستهدف تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين اقتصادياً، واستقطاب الموارد المالية لإعادة توظيفها لصالحهم، برفع الوعي المصرفي والادخاري لهذه الشرائح، ويسعى لخلق فرص

[64] بيانات بنك الأسرة https://cbos.gov.sd
[65] أبو جوخ د. المعتز مصطفى عثمان / دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر دراسة حالة بنك الأسرة: مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية /مجلة علمية محكمة/ HNSJ, 2024, 5(2); https://doi.org/10.53796/hnsj52/33
[66] تقرير بنك الأسرة التراكمي 2008 حتى 2016 للفقرات أ/ب/ج

عمل لهم وتنشيطهم ودمجهم اقتصادياً، مع توسيع دائرة القطاعات المنظمة لمساهمة في التنمية ومكافحة الفقر وتطوير الأعمال الصغيرة.

ب. **مجالات عمل البنك: يعمل البنك ل**تقديم خدمات التمويل الأصغر ويقبل الودائع المصرفية بمختلف انواعها، كما يساهم في تسويق منتجات المشاريع الصغير، ويقدم ضمانات التمويل الأصغر ويشجع الاستثمار في الصناعات الصغيرة.

ج. **فروع البنك:** بالرغم من حداثة نشأة البنك الا أنه تمكن من فتح 38 فرعا حتى العام 2016 موزعة في 12 ولاية على حسب ما ورد في تقاريره.

1. اهم انجازات البنك:[67]

بلغ حجم التمويل الأصغر الكلي ببنك الأسرة حتى يونيو 2016م مبلغ 332 مليون جنيه سوداني لعدد 62,881 عميل تمويل اصغر، منهم عدد 19,954مستفيدة من النساء بنسبة 32% من العدد الممول، كما قام بتمويل الحرفيين والمهنيين بمبلغ 15.5 مليون جنيه، والأسر المنتجة بمبلغ 19.7مليون جنيه، والحاضنات بمبلغ 5.3 مليون جنيه سوداني. كما قام بتمويل قطاعات الحرفيين والصناعات الصغيرة، ممثلة في مؤسسة الصناعات الصغيرة والحرفية، حيث بلغ حجم التمويل الممنوح حتى يونيو 2016م مبلغ 10.4 مليون جنيه لعدد 1,021 عميل من الحرفيين.

وعمل البنك كذلك في مجال تمكين المرأة حيث مول شركة الأمل النسوية، والتي تمارس نشاطها عبر عدد 8 فروع بخمس ولايات. وقد بلغ حجم التمويل التراكمي الممنوح لها حتى يونيو 2016م مبلغ (34) مليون جنيه سوداني والتمويل القائم منه بلغ (9.3) مليون جنيه لعدد 9,315 مستفيدة من النساء. بينما بلغ حجم التمويل الممنوح في العام 2015م مبلغ (8.4) مليون جنيه لعدد (2,652) مستفيدة.

ومن أهم أنشطته تمويل محفظة مشروعات الخريجين الثانية ن بهدف زيادة فرص العمل للخريجين، وانشئت المحفظة في شهر مارس 2012م والتي استهدفت (16) ولاية برأسمال قدره (75) مليون جنيه، مساهمة بين بنك السودان المركزي (36) مليون جنيه سوداني بنسبة مساهمة 48% من رأسمال المحفظة ومجموعة من المصارف، بلغ حجم المساهمات المدفوعة حتى نهاية الربع الأول من العام 2016 مبلغ 67.5 مليون جنيه، وقد بلغ حجم تمويل المحفظة 70.9 مليون جنيه لعدد (4,554) مستفيد بنسبة تنفيذ 105%. ويعد تدريب العاملين والمستهدفين بالتمويل، من مشروعات البنك المهمة، والتي نفذت عبر المركز الوطني لريادة الأعمال والخدمات غير المالية و الذي أصبح المركز القومي الأول في ريادة الأعمال وتمكن من تدريب أكثر من 1500 فرد في مختلف المجالات خلال فرة التقرير.

[67] نفس المرجع السابق

2. تطوير المنتجات المالية:[68]

تمكن بنك الأسرة من تطوير أدوات وصيغ التمويل باستحداث وتطوير منتجات مالية جديدة تشمل المنتجات الآتية: وديعة الأسرة الاستثمارية، منتج التعليم، تحسين المأوى، صيانة وسائل النقل، الخدمات الإلكترونية (المحفظة الإلكترونية) بالإضافة إلى جهوده في قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني وخدمات التعليم ومشروعات التنمية الاجتماعية الأخرى.

3. عدد المستفيدين:

بلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات البنك خلال فترة التقرير، بدأ 1522 مستفيد في عام 2008 وانتهى بعدد 174,684، في عام 2015 منهم123,783 من الرجال بنسبة 70.8% وعدد 50,901 من النساء بنسبة 29.2%[69]

4. معدل نمو الودائع:

ويعد بنك الأسرة هو أول مؤسسة تمويل أصغر يسمح لها بقبول الودائع، وقد تمكن من تطوير قدراته في استقطاب الودائع في فترة التقرير، حيث ارتفعت من 1.1 مليون جنيه في عام 2008 إلى 67.1 مليون جنيه في عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 6100% كما يتبين من الجدول أدناه [70]

جدول رقم{9}يبين تطور ودائع البنك خلال الفترة 2015/2008 المبالغ بالمليون جنيه

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع	1.1	5.4	13.1	28.6	32.6	42.3	67.1	79.1
معدل النمو		%406	%141	%118	%14	%30	%58	%18

ثالثاً: تجربة بنك الإبداع السوداني:

جاء مشروع بنك الإبداع ضمن مشاريع برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند). ويعتبر بنك الإبداع في السودان الثامن الذي تؤسسه (أجفند)، بعد كل من الأردن واليمن ولبنان وسوريا والبحرين وسيراليون وفلسطين. حيث تأسس في 26/05/2013 وهو مصرف متخصص في التمويل الأصغر يهتم بالنساء بصورة خاصة ولا يشترط ضمانات غير اشتراط أن يوجه التمويل للنساء، وهو بنك اجتماعي لا يهدف إلى الربح ويبلغ رأسمال البنك حوالي خمسة ملايين دولار مشاركة بين برنامج (أجفند) وصرف المزارع التجاري وبنك تنمية الصادرات السوداني والبنك الإسلامي للتنمية في جدة وعدد من رجال الأعمال.[71] ومن الأخبار الحديثة عن نشاطات البنك ما يلي:

---

[68] المرجع السابق نفسه
[69] المرجع السابق نفسه
[70] نفس المرجع السابق
[71] موقع النيلين https://www.alnilin.com/ راجع الموقع للخبر عن الموضوع

1. توقيع عقد شراكة مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في يوم الاثنين الموافق 14 أكتوبر 2024، حيث استهدف العقد إنشاء محفظة تمويلية تخصص مواردها لمجتمعات صغار المزارعين في السودان، بحيث تساهم المحفظة التمويلية في إيجاد مصادر دخل لصغار المزارعين وخلق فرص عمل لهم، ويتم إعادة تدوير الأموال لتوسيع دائرة المستفيدين.[72]
2. كما استفاد بنك الإبداع من المشروع الذي اطلقه بنك السودان المركزي لتعزيز الشمول المالي لتوفير الموارد لمشروعات التمويل الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في إطار خطة البنك لتمويل الموسم الزراعي الشتوي، بمبلغ 20 مليار جنيه سوداني، وبدأ المشروع بتوقيع عقدي مضاربة مقيدة بقيمة 1.8 مليار جنيه مع شركة عزم للتمويل **وبنك الإبداع للتمويل الأصغر**، ويستهدف المشروع الوصول إلى ثلاثة ملايين مستفيد جديد وربطهم بالنظام المصرفي الرسمي وتوفير أكثر من 129 ألف فرصة عمل جديدة. [73]

دور مؤسسات التمكين الاقتصادي

أولاً: النشأة والتكوين:

يعتبر الانتقال إلى تبني فكرة المؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر أهم تحول في تحقيق مبادئ الشمول المالي، ليس لأنها معنية بالتمويل فقط، ولكن لأنها تعمل بتخصص جغرافي أو فئوي، فهي منتشرة في الولايات والمحليات، كما أنها تنتشر في قطاعات المجتمع، فهناك مؤسسات للشمول المالي وسط الشباب والمرأة، وقد انطلقت مسيرة هذه المؤسسات بعد أن استكمل بنك السودان المركزي متطلبات الترخيص والتسجيل لهذه المؤسسات بنوعيها التي تقبل الودائع والتي لا تقبل الودائع، وفق الإطار اللائحي الذي يحكم الترخيص لمؤسسات التمويل الأصغر.

وهكذا انطلقت فكرة مؤسسات التمكين الاقتصادي وفقا للأهداف الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتوازنة، واستيعاب الشراكات الاستراتيجية الداخلية والخارجية في مشروعات النهضة الزراعية والصناعية،[74]، كما استفاد المشروع من كل مبادرات الوزارات خاصة وزارة الزراعة والغابات التي اطلقت مبادرة تمكين الشباب لريادة الأعمال الزراعية، حيث تمكنت الوزارة من الاستفادة من نوافذ المنظمات الاقتصادية الإقليمية وعقدت شراكة مع البنك الافريقي للتنمية ADB في إطار استراتيجياته لتوفير الغذاء من خلال التحول الزراعي في قارة افريقيا (2016-2025)، واستراتيجيته للنمو التي تستهدف إيجاد وظائف للشباب من الجنسين وترقية مساواة النوع (2014-2019) والهدف الرئيس لبرنامج ريادة الأعمال، هو خلق

[72] الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي https://www.aaaid.org/news/ لتفاصيل الخبر راجع الموقع
[73] **https://www.sudanindependent.com/news**
[74] استراتيجية بنك السودان المركزي الفصل الرابع - الأهداف الاستراتيجية 2012 - 2016

فرص عمل بتأسيس أعمال زراعية للشباب الخريجين من الجنسيين في كافة مراحل العملية الإنتاجية الزراعية.[75]

ومن خلال تحليل وقراءة ما تبنته الأجهزة من مثل هذه الاتفاقية وغيرها من استراتيجية التمويل الأصغر {مما اشرت إليه في الصفحات السابقة} فيمكن القول أن مؤسسات التمكين الاقتصادي تعمل لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التشغيل وخلق فرص العمل.
2. تشجيع الادخار وزيادة مصادر ونوافذ للتمويل لصغار المنتجين
3. زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. تحقيق الاستقرار الاجتماعي بخلق مصادر دخل مستدام.

ثانياً: **تقييم الأداء وفقا لهذه الأهداف:**

1. التشغيل وخلق فرص العمل:

أ. بلغ عدد العملاء النشطين في مؤسسات/شركات التمويل الأصغر عام 2022 {332.061} أما على المستوى الكلي لمؤسسات والشركات فقد بلغ عدد العملاء النشطين في مؤسسات/شركات التمويل الأصغر عام 2022 {332.061} أما على المستوى الكلي لقطاع التمويل الأصغر (مصارف ومؤسسات وشركات) فقد ارتفع عدد العملاء النشطين من 580.270 ألف عميل في عام 2021 إلى 632,676 عميل، كانت حصة المصارف منهم 300.615 عميل وبلغت حصة شركات/مؤسسات التمويل الأصغر 332.061 مستفيدا، بينما بلغ العدد التراكمي للعملاء 2.89 مليون عميل. وارتفع إلى 3.2 مليون في عام 2022 ويمثل العملاء الجدد نسبة 12%.[76]

ب. وقد اشرت إلى أن عدد المستفيدين من بنك الأسرة خلال فترة التقرير، بدأ ب 1522 مستفيد في عام 2008 وانتهى بعدد 174,684، في عام 2015 منهم123,783 من الرجال بنسبة 70.8% وعدد 50,901 من النساء بنسبة 29.2% [77]

2. تشجيع الادخار وزيادة مصادر التمويل:

أ. ارتفع عدد المؤسسات العاملة في التمويل الأصغر من (48) مؤسسة في العام 2021 إلى (51) مؤسسة بنهاية العام 2022م، تمتلك 94 فرعا و26 نافذة.[78]

ب. بلغ إجمالي أصول شركات/مؤسسات التمويل مبلغ 65.650 مليون جنيه في عام 2022ـ بمعدل زيادة بلغ 237%، ويلاحظ أن هذه الشركات/ المؤسسات خصصت للتمويل القائم ما يعادل نسبة 74% من

[75] https://www.enableyouth.sd/

[76] تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 ص7
[77] راجع تقرير بنك الأسرة التراكمي مرجع سابق
[78] تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر للعلم 2022 راجع ص 3

قيمة هذه الأصول مما يؤكد توجيه التمويل للنشاط الرئيس لهذه الشركات/ المؤسسات، بينما كانت هذه النسبة 60% في عام 2021. [79]

ج. ارتفع إجمالي التمويل القائم في شركات/مؤسسات التمويل الأصغر من 11.705 مليون جنيه في عام 2021 إلى 48.585 مليون جنيه في عام 2022 بنسبة زيادة بلغت 315% بلغت مساهمة التمويل الأصغر نسبة 77% بينما حاز التمويل الصغير لي نسبة 23%2022، وذلك بسب زيادة الموارد المتاحة للتمويل وزيادة السقوف التمويلية.

ت. بلغ متوسط تمويل الأفراد 283 ألف جنيه للمستفيد، بينما بلغ متوسط تمويل المجموعات 5 مليون جنيه، مما يشير إلى توفير الموارد للمشروعات الإنتاجية الفردية والجماعية.[80]

3. زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية:

أ. تطور التمويل في قطاع التمويل الأصغر والصغير ارتفع حجم التمويل القائم بمؤسسات وشركات التمويل الأصغر من (73.699) مليون جنبه في عام 2021 إلى (179.249) مليون جنيه في عام 2022 بنسبة زيادة بلغت 143%.

ب. حاز القطاع الزراعي على نسبة 59%من إجمالي التمويل القائم بينما نال القطاع الخدمي 26% الذي يشمل تحسين المأوى والتعدين والنقل وحاز القطاع الصناعي والحرفي والتجاري على نسبة 5% و4% على التوالي ونالت بقية القطاعات الأخرى على ال6 %المتبقية.[81]

4. تحقيق الاستقرار الاجتماعي بخلق مصادر دخل مستدام:

إن مالات تحقيق أهداف مشروعات التمكين الاقتصادي أعلاه هي تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لإن خلق فرص العمل يؤدي إلى إيجاد مصادر الدخل ويساعد على الادخار، وهي بذلك تحقق استقرارا نفسيا للأفراد يرفع من كفاءة مشاركتهم وعطائهم الاجتماعي، وهي أظهر عندما تتعلق بخلق فرص العمل للنساء، لأن جزء من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي هو عدم استقرار الأسرة بحكم أنها مكون أساسي في المجتمعات، ويدعم هذه النتيجة أن التقارير بينت أن حصة النساء في التمويل القائم بلغت 24% في عام 2021 بينما انخفضت إلى 18% في عام 2022، ورغما هذا الانخفاض في النسبة، إلا أن المبلغ الكلي الإجمالي الذي تحصل عليه النساء قد زاد بنسبة كبيرة عما كان عليه في العام 2021، لأن حجم التمويل الكلي القائم للعام 2022 زاد بنسبة 163% من 55.527 إلى 146.970 مليون جنيه، وتبعا لذلك زاد المبلغ الكلي للنساء من 17 مليون إلى 31 مليون.[82]، وهذه الزيادة تصب نتائجها في ذات اتجاه استكمال الاستقرار الاجتماعي، وإذا ربطنا هذا الامر بزيادة حصة القطاع الزراعي واستحواذه على 59% من إجمالي التمويل للقطاعات في عام 2022 كما اشرت لذلك من

[79] تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 للفقرات ب/ج راجع الصفحات ص 20 إلى 26
[80] تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022.ص 3
[81] تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر للعام 2022 أعلاه. راجع ص 9 من
[82] تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر للعام 2022. راجع ص 11

قبل، ويدعم ذلك أيضاً ارتفاع حصة تمويل المجموعات في إجمالي التمويل، بما يترتب على هذه السياسة من تنمية للعمل الجماعي وتحقيق الهدف الكلي.

الخاتمة

الخلاصات والتوصيات

تبين من خلال الدراسة أعلاه الآتي:

1. أن مبادرة الشمول المالي العالمية حققت دفعا إقليميا وعربيا ومحليا، حرك المجتمعات والحكومات ومؤسسات الضغط لتبني سياسة الشمول المالي وجعلها محل اهتمام سنوي ومحل تداول في المنابر العلمية والندوات والمؤتمرات المتخصصة وجزءا أصيلا من سياسات البنوك المركزية في غالب الدول.
2. أن تجربة الشمول المالي في السودان استوعبت المبادرات العالمية وتبنت المبادرات العربية وحشدت الدعم السياسي والإعلامي للتجربة.
3. إن تطبيق الشمول المالي بدأ منذ وقت مبكر في السودان، ببعض المبادرات التي وجدت اسنادا حكوميا وحماسا مجتمعيا.
4. تأسست فكرة الشمول المالي على رؤية استراتيجية وتنظيم إداري وترتيب تشريعي وخطط وسياسات سنوية قادها ونفذها البنك المركزي السوداني.
5. تمكن البنك المركزي من استقطاب التمويل العالمي والإقليمي لها بالتعاون مع المنظمات العالمية كالبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية جدة والبنك الافريقي للتنمية وبعض المنظمات العربية مثل صندوق النقد العربي والهيئة العربية للاستثمار.
6. أن تبني البنك المركزي للإشراف على الرؤية الاستراتيجية للشمول المالي وتنفيذها وتوفير الاسناد التخطيطي والإداري والمالي والفني لها كان من عناصر نجاح التجربة،
7. إن إفراد محور خاصة بالتقنية المالية في السياسات وفي التقارير وسع دائرة الشمول المالي بما أتاحه من وسائل غير تقليدية للتعامل المالي لكل المستهدفين الواصلين لشبكات الاتصال.
8. إن التنوع في مؤسسات الشمول الذي شمل البنوك والمصارف المتخصصة ومؤسسات التمكين ومراعاة الانتشار الجغرافي وبناء القدرات أدى إلى تسارع تطور التجربة.
9. أدى تعدد وتنوع مؤسسات التمكين ذات البعد الجغرافي أو الفئوي إلى إشاعة روح المنافسة وتحقيق الاسناد المجتمعي لبرامج الشمول المالي.
10. تمكنت تجربة الشمول المالي في السودان من تجاوز عقبة توفير الموارد وسهولة انسيابها، بالزام البنك المركزي لكافة البنوك بتخصيص نسبة من السقوف التمويلية لا تقل عن 12% لتمويل مشروعات التمويل الأصغر والصغير {اللذين هما رافعتا الشمول المالي} ومتابعته لتنفيذها للاستقرار في مصادر التمويل.
11. أكدت البيانات تحسن موقف الشمول المالي من خلال مؤشرات الانتشار وتوزيع التمويل الفئوي والجغرافي والتزام المؤسسات المصرفية بتخصيص نسبة متزايدة من السقوف التمويلية السنوية.

12. أثبتت فكرة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كبنك معنى بتشجيع الادخار والاستثمار والتنمية الاجتماعية: جدواها من حيث الانتشار وتوفير التمويل وتسهيل الضمانات والإحاطة بالمستفيدين وتنويع أدوات ووسائل التمويل.
13. إن مبدأ البنوك المتخصصة حقق نقلة نوعية في الشمول المالي بما تضمنه من وصول فئوي متخصص في قاعات الفئات الفقيرة خاصة قطاع المرأة.

بالرغم من كل هذه النجاحات التي وردت في هذا البحث فلا زال الشمول المالي يحتاج لجهود إضافية لتجاوز التحديات الماثلة {القديمة والمتجددة} مما يستدعي الاهتمام والمتابعة من السلطات المختصة، ونقترح الآتي:

1. دراسة آثار الحرب على معدلات تحقيق أهداف الشمول المالي، لأن القطاع المالي بتمركز رئاساته في العاصمة ومشروعاته بولايات الوسط والتدمير الذي أصاب البنى التحتية والمؤسسات الخدمية لا شك أنه أصاب برامج ومشروعات التمويل الأصغر خاصة المشروعات الزراعية، كما أدى النزوح إلى تغير الأسواق وخلل في إدارة مشروعات التمويل الأصغر، وفوق ذلك أثر تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي على القطاعات الإنتاجية بما فيها مشروعات وبرامج الشمول المالي.
2. تطوير وبناء القدرات الإدارية والتخطيطية والمالية والتحليلية لملاك مشروعات التمويل الأصغر، إذ أصبح معروفا أن فشل كثير من مشروعات الشمول المالي يرجع لخلل فيما ذكر أعلاه.
3. التوسع في التقنية المالية بتكامل الجهد الحكومي مع الجهود المصرفية وجهود القطاع الخاص والمبادرات الفردية، لتحقيق الاستفادة القصوى من التطور الذي شهده السودان في الاتصالات.
4. استكمال سلاسل القيمة في مشروعات الشمول المالي من حسن اختيار المشروع إلى توفير تمويله وادارته ومدخلاته وعملياته الإنتاجية من التحضير والحصاد والتعبئة والتغليف والتخزين وتسويق المنتج ...الخ من المراحل، بحيث يشمل التمويل مجموعات أو أفراد يسدون النقص في كل هذه المراحل.
5. احكام التنسيق المحلي، الإقليمي والعالمي{الحكومي والقطاع الخاص} لتبادل المعلومات والتجارب وتدريب الكادر وتوفير التمويل وفتح الأسواق أمام المنتجات،

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبو جوخ، المعتز مصطفى عثمان .دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر :دراسة حالة بنك الأسرة . مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، 2024، 33/hnsj52/10.53796/https://doi.org .5(2).
2. أحمد، ع .ا .م & .العامري، ع .ق .(2025) .أثر جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن .المجلة العربية للدراسات الإدارية والمالية والمصرفية، 1(1)، 51–69. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.1.1.4
3. البيان الصادر عن صندوق النقد العربي في يوم الشمول العربيhttps://www.cby-ye.com .
4. الغزالي، أ .أ .ح .دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في اليمن .مجلة العلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 15، 2023، ص .174–149جامعة عدن.

5. تقرير أداء المصرف لمجلس الإدارة للعام 2019.
6. تقرير البنك الدولي عن مشروع الدعم الذي قدم لحكومة السودان Sudan Microfinance : Development Facility Project.
7. تقرير بنك الأسرة التراكمي (2008–2016).
8. تقرير بنك السودان المركزي للعام :2013قطاع التمويل الأصغر.
9. تقرير قطاع التمويل الأصغر للعام 2022.
10. الخطة الاستراتيجية الخمسية الثانية لبنك السودان المركزي 2012–2016.
11. السياسات النقدية والتمويلية (2008–2016).بنك السودان المركزي https://cbos.gov.sd .
12. صفحة القوانين والتشريعات –بنك السودان المركزي https://cbos.gov.sd .
13. قانون بنك السودان المركزي)معدلاً حتى 2012).
14. قانون مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لسنة 1996.
15. موقع النيلين. https://www.alnilin.com
16. موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية https://ssdbank.com .
17. وحدة التمويل الأصغر https://mfu.gov.sd .
18. استراتيجية التمويل الأصغر https://cbos.gov.sd 2013–2017.
19. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي/https://www.aaaid.org/news .

English References

20. Alliance for Financial Inclusion. Bringing Smart Policies to Life. imf.org
21. Financial Inclusion for the Arab Region Initiative. https://www.amf.org.ae/en/financial-sector/financial-inclusion-arab-region
22. ICR Review Independent Evaluation Group. Report Number: ICRR14544.
23. Integrated Agricultural and Marketing Development Report. 27/10/2017
24. Measuring Financial Inclusion in the MENA Region: Comparative Analysis. Rabab Jaber Chehayeb. Global Business & Finance Review, p. 83. www.gbfrjournal.org
25. Sudan Independent. https://www.sudanindependent.com/news
26. Enable Youth Sudan. https://www.enableyouth.sd
27. Yemen Financial Market Infrastructure and Inclusion Project. 17 June 2025. https://www.albankaldawli.org

الاقتصاد الدولي وحدود السيادة الوطنية في الدول المتأثرة بالنزاعات ـ السودان نموذجًا

إعداد:

د. عثمان النور أحمد رقم الله (أ. مساعد جامعة امدرمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد)

المستخلص

تتناول هذه الورقة العلمية إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الدولي وحدود السيادة الوطنية في الدول المتأثرة بالنزاعات، مع اتخاذ السودان نموذجًا للدراسة والتحليل. تنبع أهمية البحث من كونه يسهم علميًا في إثراء الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الدولي والسيادة الوطنية ويقدم تحليلًا واقعيًا لحالة السودان في ظل الأزمات المتداخلة. كما يفيد صناع القرار والباحثين في فهم طبيعة التحديات الاقتصادية الخارجية تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية تؤدي إلى تآكل السيادة الاقتصادية للدولة، خاصة عند الانخراط القسري في النظام الاقتصادي الدولي عبر القروض، وبرامج الإصلاح، والعقوبات الاقتصادية. اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بالاستناد إلى بيانات وتقارير دولية ووطنية. وخلصت الدراسة إلى أن السودان يعاني من قيود حقيقية على استقلال قراره الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، أن إشكالية السيادة الاقتصادية في السودان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموقعه في النظام الاقتصادي العالمي، وبالهشاشة المؤسسية الناتجة عن النزاعات المسلحة الممتدة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها، ضرورة تبني سياسات وطنية تعزز الاعتماد على الموارد الذاتية وتعيد ضبط العلاقة مع الاقتصاد الدولي بما يحفظ السيادة الوطنية.

Abstract

This study examines the complex relationship between the international economy and the limits of national sovereignty in conflict-affected states, using Sudan as a case study. The significance of this study stems from its scientific contribution to enriching literature related to the international economy and national sovereignty, as it offers realistic analysis of Sudan's situation amidst overlapping crises. It also provides decision makers and researchers with insights into the nature of external economic challenges. The study proceeds from a main hypothesis that political and security fragility leads to the erosion of state economic sovereignty particularly during forced integration into the global economic system via loans, reform programs, and economic sanctions. The paper adopts a description analytical approach and case study methodology, relying on international and national reports and data. The study concludes that Sudan suffers from real constraints on the independence of its economic decision making. Among several findings, it concludes that the problem of economic sovereignty in Sudan closely linked to the position of the global economic system and to the institutional fragility resulting from protracted armed conflicts. The study reached several recommendations, including the necessity of adopting national policies that enhance reliance on self-resources and recalibrate relations with global economy in a manner that preserves national sovereignty.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدولي، السيادة الوطنية.

أولاً: الإطار العام

مقدمة:

يشهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأثرت بصورة مباشرة على موقع الدول النامية والهشة داخل هذا النظام. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن تسارع العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة، وتدويل رأس المال، أسهم في تعميق اختلالات القوة بين الدول، بحيث أصبحت قدرة الدولة على حماية مصالحها الاقتصادية مرهونة بموقعها في النظام الاقتصادي العالمي وبمستوى استقرارها السياسي وكفاءة مؤسسات.

وفي هذا السياق، يحتل السودان موقعًا إشكاليًا في النظام الاقتصادي العالمي، إذ لم يتمكن من الاندماج فيه بوصفه فاعلًا مؤثرًا، بل ظل في موقع الطرف المتلقي للتأثيرات الخارجية. ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية وبنيوية، من بينها ضعف البنية الإنتاجية، واعتماد الاقتصاد على تصدير المواد الخام، وتذبذب السياسات الاقتصادية، فضلًا عن النزاعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية التي حدّت من قدرة السودان على التفاعل الطبيعي مع الأسواق والمؤسسات الدولية.

ويُظهر تتبع مسار السودان في الاقتصاد العالمي أن علاقته بالنظام الدولي اتسمت بعدم الاستقرار، حيث انتقل من فترات عزلة اقتصادية إلى محاولات اندماج مشروطة، غالبًا ما كانت مرتبطة ببرامج إصلاح اقتصادي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن هذه البرامج، رغم استهدافها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أسهمت في تقليص هامش السيادة الاقتصادية للدول الهشة، ومنها السودان(IMF, 2022 ؛ World Bank, 2023).

كما أن موقع السودان في النظام التجاري العالمي ظل ضعيفًا، نتيجة محدودية تنوع الصادرات، وتراجع القدرة التنافسية، وضعف النفاذ إلى الأسواق الدولية. وقد انعكس ذلك في عجز مزمن في الميزان التجاري، وزيادة الاعتماد على الواردات، ما جعل الاقتصاد السوداني أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار العالمية (جامعة الخرطوم، 2022م).

وتنبع أهمية دراسة موقع السودان في النظام الاقتصادي العالمي من كونها تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم أزمة السيادة الاقتصادية التي يعاني منها، إذ إن ضعف الموقع الدولي لا يُعد مجرد نتيجة للأزمات الداخلية، بل عاملًا مساهمًا في إعادة إنتاجها. ويؤكد عدد من الباحثين العرب أن معالجة أزمة السيادة الاقتصادية تتطلب إعادة صياغة علاقة الدول النامية بالاقتصاد الدولي على أسس أكثر توازنًا وعدالة.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الانخراط في الاقتصاد الدولي، في ظل النزاعات الداخلية، على السيادة الوطنية الاقتصادية في السودان؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما أبرز مظاهر تراجع السيادة الاقتصادية في السودان؟
- كيف تسهم المؤسسات المالية الدولية والعقوبات الاقتصادية في تقييد القرار الاقتصادي الوطني؟
- ما البدائل الممكنة لتعزيز السيادة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الدولي؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه:

- يسهم علميًا في إثراء الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الدولي والسيادة الوطنية.
- يقدم تحليلًا واقعيًا لحالة السودان في ظل الأزمات المتداخلة.
- يفيد صناع القرار والباحثين في فهم طبيعة التحديات الاقتصادية الخارجية.
- يدعم الجهود الرامية إلى صياغة سياسات اقتصادية أكثر استقلالية.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل مفهوم السيادة الاقتصادية في إطار الاقتصاد الدولي.
2. تشخيص مظاهر تآكل السيادة الوطنية في السودان.
3. بيان أثر النزاعات والعقوبات على القرار الاقتصادي السوداني.
4. تقديم مقترحات عملية لتعزيز السيادة الاقتصادية الوطنية.

فروض البحث

تنطلق الدراسة من الفروض الآتية:

1. تؤدي النزاعات الداخلية إلى إضعاف السيادة الاقتصادية للدولة.
2. يحد الاعتماد على التمويل الخارجي من استقلال القرار الاقتصادي في السودان.
3. تسهم المؤسسات المالية الدولية في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية السودانية.
4. يمكن تبني سياسات وطنية تقلل من آثار القيود الدولية على السيادة الاقتصادية.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين السودان والاقتصاد الدولي.
- منهج دراسة الحالة لتناول التجربة السودانية في سياقها الخاص.

- تحليل الوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والجهات الرسمية السودانية.

حدود البحث

تتحدد حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود المكانية :**دولة السودان.
- **الحدود الزمانية :**الفترة الممتدة من ما قبل النزاعات الأخيرة وحتى الوقت الراهن.
- **الحدود المنهجية :**اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، وما يترتب عليه من التركيز على التحليل النوعي أكثر من القياس الكمي .ولا تقلل هذه الحدود من قيمة النتائج، بل تضعها في إطارها العلمي الصحيح.

الدراسات السابقة:

أولًا: عرض موجز لأبرز الدراسات

تناولت الأدبيات الاقتصادية العربية والدولية موضوع السيادة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاد الدولي من زوايا متعددة، خاصة في سياق الدول النامية والمتأثرة بالنزاعات. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

1. **عبد السلام، محمد أحمد (2018)**، *الاقتصاد السوداني وتحديات العولمة* :حلّل أثر العولمة الاقتصادية على قدرة السودان في إدارة سياساته الاقتصادية. خلص إلى أن الانفتاح غير المنضبط وتراجع دور الدولة في التخطيط أسهما في زيادة الاعتماد على الخارج.
2. **الصادق، عبد الرحمن (2017)**، *العقوبات الاقتصادية وأثرها على الدول النامية* :درس أثر العقوبات على النمو والاستقرار المالي، وبيّن أن العقوبات تقيّد الخيارات الاقتصادية وتُضعف القدرة على إدارة العلاقات المالية والتجارية الدولية.
3. **حماد، حسن أحمد (2020)**، "السيادة الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة) *مجلة الدراسات الاقتصادية* :(قدّم معالجة مفاهيمية لسيادة الدولة في سياق العولمة، وخلص إلى أن زيادة الاعتماد على القروض والمؤسسات المالية الدولية تقترن بتراجع هامش السيادة.
4. **الطيب، محمد الأمين (2021)**، *الاقتصاد السياسي للنزاعات في السودان* :ركّز على أثر النزاعات على الأداء الاقتصادي، وأشار إلى أن النزاعات تُضعف الإيرادات والقدرة الإنتاجية وتُوسّع مساحة التدخلات الخارجية.
5. **مركز الدراسات الاستراتيجية السوداني (2023)**، *السودان والاقتصاد الدولي: التحديات والفرص* : قيّم موقع السودان في الاقتصاد الدولي، واعتبر ضعف المؤسسات والحوكمة سببًا رئيسًا لتراجع القدرة التفاوضية.
6. **جامعة الخرطوم – كلية الاقتصاد (2022)**، *واقع الاقتصاد السوداني بعد النزاعات* :أكد ضرورة ربط إعادة الإعمار بتعزيز الإنتاج المحلي وإصلاح المؤسسات وإعادة صياغة العلاقة مع الاقتصاد الدولي.

ثانيًا: التحليل النقدي المقارن للدراسات السابقة

(1المقارنة من حيث زاوية المعالجة (موضوع/منظور).

- **الدراسات ذات المنظور الكلي الدولي**)حماد، 2020) ركزت على العولمة وشروط الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكنها غالبًا لم تُسقط التحليل على حالة سودانية محددة بعمق.
- **الدراسات ذات المنظور السوداني المباشر**)عبد السلام، 2018؛ جامعة الخرطوم، 2022) قدّمت تشخيصًا واقعيًا للأزمة الاقتصادية، لكنها تعاملت مع السيادة الاقتصادية كنتيجة عامة، لا كمتغير تحليلي مركزي مرتبط بآليات الاقتصاد الدولي.
- **الدراسات التي تناولت أدوات الضغط الدولية**)الصادق، 2017) أبرزت أثر العقوبات، لكنها لم تدمجها ضمن نموذج شامل يربط العقوبات بالهشاشة المؤسسية والنزاعات في السودان.
- **الدراسات ذات المنظور النزاعي/الاقتصاد السياسي**)الطيب، 2021) كانت قوية في تفسير أثر النزاع على الاقتصاد، لكنها أقل تركيزًا على آليات الاقتصاد الدولي (التمويل، شروط الإصلاح، التجارة العالمية) بوصفها قنوات لتقييد السيادة.

1. **المقارنة من حيث المنهج (وصفي/تحليلي/تطبيقي)**

- يغلب على معظم الدراسات **المنهج الوصفي** مع تحليل عام، بينما تفتقر إلى دمج منتظم بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي.
- الدراسات السودانية المؤسسية (جامعة الخرطوم، 2022؛ مركز الدراسات الاستراتيجية، 2023) تقدم بيانات مفيدة، لكنها غالبًا لا تبني مؤشرات واضحة لقياس "السيادة الاقتصادية."
- دراسات العولمة والسيادة (حماد، 2020) قوية مفاهيميًا، لكنها تحتاج إلى تكييف أدوات القياس لتصبح ملائمة لسياقات ما بعد النزاع.

2. **المقارنة من حيث النتائج والتفسيرات**

- تتقاطع الدراسات في الإقرار بأن **ضعف الإنتاج المحلي** و**الاعتماد على الخارج** يمثلان محور الأزمة.
- تختلف في تفسير السبب الجذري: فبعضها يعزوه للعولمة وشروطها، وبعضها للنزاع والهشاشة، وبعضها لأدوات الضغط كالعقوبات.
- النقد هنا أن معظمها تناول هذه العوامل **كمسارات منفصلة**، ولم يقدّم تفسيرًا تكامليًا يوضح كيف تُنتج هذه العوامل مجتمعة قيودًا على السيادة الاقتصادية.

3. **المقارنة من حيث الفجوات التي تتركها الدراسات**

تُظهر المقارنة أن أبرز الفجوات تتمثل في:

- غياب **نموذج تفسيري تكاملي** يجمع بين الاقتصاد الدولي (شروط التمويل/التجارة/الأسواق)، والنزاع (الهشاشة/ضعف المؤسسات)، وأدوات الضغط (العقوبات)
- محدودية تحويل مفهوم السيادة الاقتصادية إلى **مؤشرات قياس** قابلة للاختبار.
- ضعف الربط بين النتائج وبين **خيارات سياساتية عملية** قابلة للتنفيذ في السودان.

4. **موقع هذه الدراسة مقارنة بما سبق**

تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز الفجوات السابقة عبر:

- جعل **السيادة الاقتصادية** متغيرًا تحليليًا مركزيًا مرتبطًا بقنوات الاقتصاد الدولي.
- تقديم **إسقاط نظري** تكاملي على السودان يجمع بين التبعية والدولة الهشة.
- دمج التحليل النظري مع التطبيق وربط الفروض بالواقع السوداني، وصولًا إلى توصيات عملية.

ثانياً: الإطار النظري

يمثل الإطار النظري الأساس المفاهيمي والمنهجي الذي تُبنى عليه هذه الدراسة، إذ يوفّر الأدوات التحليلية لفهم العلاقة بين الاقتصاد الدولي وحدود السيادة الوطنية، خاصة في سياق الدول المتأثرة بالنزاعات مثل السودان. ويعتمد هذا الإطار على مجموعة من النظريات والمفاهيم الاقتصادية والسياسية التي تفسّر طبيعة التفاعل غير المتكافئ داخل النظام الاقتصادي العالمي.

الاقتصاد الدولي – المفهوم والتطور التاريخي

يُعد الاقتصاد الدولي أحد الفروع الرئيسة لعلم الاقتصاد، ويهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول، بما في ذلك التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، والسياسات النقدية الدولية، وأسعار الصرف، ودور المؤسسات الاقتصادية العالمية. وقد نشأ الاقتصاد الدولي بوصفه علمًا مستقلًا مع اتساع نطاق التجارة بين الدول منذ القرن التاسع عشر، إلا أن تطوره الحقيقي ارتبط بتعقّد النظام الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

شهد النظام الاقتصادي الدولي تحولات جوهرية مع إنشاء مؤسسات بريتون وودز عام 1944، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أسهمت في وضع قواعد حاكمة للاقتصاد العالمي. وقد أدى ذلك إلى نشوء نظام اقتصادي دولي يقوم على تحرير التجارة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وربط الاقتصادات الوطنية بالأسواق العالمية. غير أن هذا النظام لم يكن محايدًا، بل عكس في جوهره موازين القوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2020م).

ويشير عدد من منظّري الاقتصاد الدولي إلى أن هذا النظام عزّز الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث تمتعت الدول الصناعية بقدرة أكبر على صياغة القواعد الدولية بما يخدم مصالحها، في حين وجدت الدول النامية نفسها في موقع التابع أو المتلقي للسياسات المفروضة. وهو ما يفسر جزئيًا هشاشة موقع الدول المتأثرة بالنزاعات داخل النظام الاقتصادي العالمي.

مفهوم السيادة الوطنية والسيادة الاقتصادية

تُعد السيادة الوطنية من المفاهيم المحورية في الفكر السياسي والاقتصادي، وتشير إلى السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل خارجي. وقد تطور هذا المفهوم تاريخيًا من كونه سيادة مطلقة إلى سيادة مقيدة، بفعل التحولات الدولية، وظهور المنظمات والمؤسسات العابرة للحدود.

أما السيادة الاقتصادية، فهي البعد الاقتصادي للسيادة الوطنية، وتعني قدرة الدولة على التحكم في مواردها الطبيعية، وتحديد سياساتها المالية والنقدية والتجارية، واتخاذ قراراتها الاقتصادية وفق أولوياتها الوطنية. غير أن هذا المفهوم تعرض لتحديات كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت الدول ملزمة بالتقيد بقواعد السوق العالمية، والاتفاقيات الدولية، وشروط التمويل الخارجي.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن السيادة الاقتصادية لم تختفِ، لكنها أصبحت نسبية ومتفاوتة بين الدول، إذ تتمتع الدول القوية اقتصاديًا بهامش أوسع في اتخاذ القرار، بينما تتقلص سيادة الدول الضعيفة والهشة، خاصة تلك التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

تشكل مفهوما السيادة الوطنية والاقتصادية في السودان حول الركائز التالية:

1. تحديات السيادة الوطنية الانتهاكات والتدخلات الخارجية: أثرت حالة عدم الاستقرار الداخلي على قدرة الدولة في حماية حدودها وتأمين أجوائها ومناطقها الاستراتيجية، مما جعل البلاد عرضة للاختراقات الإقليمية.
2. أزمة القرار السياسي: محاولات توجيه السياسة السودانية بما يخدم مصالح دول خارجية، سواء عبر التمويل أو الدعم العسكري، مما يؤدي إلى رهن القرار السيادي.
3. مرتكزات السيادة الاقتصادية السيادة على الموارد: تعتبر الموارد الزراعية في مناطق مثل (الفشقة) والمعادن كالذهب ركيزة أساسية؛ حيث إن السيطرة عليها واستثمارها محلياً يمنح الدولة استقلاليتها.
4. الأمن الغذائي والدوائي:

ترتبط السيادة الاقتصادية بقدرة السودان على زراعة غذائه وتصنيع دوائه محلياً. ومن يتحكم في الإنتاج، يملك القدرة على القرار السيادي.

إدارة الأصول العامة: بيع الأصول التاريخية أو احتكار الثروات من قِبل نخب محددة دون رقابة مؤسسية يُعد تقويضاً مباشراً للسيادة الاقتصادية.

العولمة الاقتصادية وإعادة تعريف السيادة

تمثل العولمة الاقتصادية أحد أبرز ملامح النظام الدولي المعاصر، حيث تقوم على تحرير التجارة الدولية، وتدويل الإنتاج، وتسريع حركة رؤوس الأموال، واندماج الأسواق المالية. وقد أسهمت العولمة في خلق فرص للنمو والتنمية، لكنها في المقابل فرضت قيودًا صارمة على سيادة الدول، خاصة الدول النامية.

ويرى عدد من الباحثين أن العولمة أدت إلى انتقال مركز صنع القرار الاقتصادي من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، عبر المؤسسات المالية متعددة الأطراف والشركات العابرة للقوميات. وأصبحت السياسات الاقتصادية الوطنية خاضعة لتقييم الأسواق العالمية، ومؤشرات التصنيف الائتماني، وشروط الاستثمار الأجنبي.

وفي هذا السياق، تبرز ما يُعرف بـ"مفارقة العولمة"، التي تفيد بأن تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب التنازل عن جزء من السيادة الوطنية، وهو ما يضع الدول المتأثرة بالنزاعات أمام معادلة صعبة بين الحاجة

إلى الدعم الخارجي والحفاظ على استقلال قرارها الاقتصادي، (جمال زروق، 2020م). العولمة الاقتصادية إلى تآكل المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية في السودان، حيث تحولت الدولة من سلطة مطلقة في إدارة شؤونها إلى فاعل يتقاسم القرار مع شبكات عابرة للحدود ومؤسسات دولية. هذا التداخل فرض واقعاً أعاد تعريف السيادة السودانية عبر عدة مسارات:

1. تراجع دور الدولة لصالح شبكات العولمة "الخفية "اقتصاد الظل العابر للحدود: أصبحت الموارد الاستراتيجية السودانية (مثل الذهب والنفط) مرتبطة بشبكات مالية وتجارية عالمية وأسواق إقليمية تتجاوز سلطة الحكومة المركزية.
2. تمويل النزاعات: تسببت "عولمة الحروب" في جعل القرار العسكري والسياسي الداخلي رهيناً لتدفقات السلاح الأممي وعمليات تهريب الموارد.
3. ضغوط المؤسسات المالية والتحرير الاقتصادي مشروطية القروض والديون: فرضت مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين سياسات قاسية كتحرير سعر الصرف ورفع الدعم، مما جعل القرار الاقتصادي ينطلق من إملاءات خارجية لا من خطط وطنية مستقلة.
4. إصلاحات هيكلية قسرية: تحرير التجارة فتح الأسواق السودانية أمام السلع العالمية، مما أضعف المنتج المحلي وعمّق معدلات التضخم والاعتماد على الخارج.3.
5. تقليص السيادة القانونية والرقابية نفوذ الشركات متعددة الجنسيات: باتت الشركات المستثمرة في قطاعات الطاقة والتعدين تتمتع بامتيازات قانونية تضعف من قدرة القضاء والتشريع السوداني على فرض الرقابة الصارمة عليها.
6. الاعتماد التكنولوجي والمعرفي: أدى ضعف البنية التحتية المحلية إلى ارتهان قطاعات الاتصالات والمصارف للتقنيات والمنظومات البرمجية العالمية.4. تحول السيادة من "المطلقة" إلى "المرنة "
7. التكامل الإقليمي الاضطراري: أصبح السودان مجبراً على الانخراط في اتفاقيات تجارية وتكتلات إقليمية، مما يفرض عليه التنازل الطوعي عن جزء من صلاحياته السيادية مقابل الحصول على فرص لإعادة الإعمار وجذب الاستثمار.

نظرية التبعية وموقع الدول النامية في الاقتصاد الدولي:

تُعد نظرية التبعية من أبرز الأطر النظرية التي تفسر علاقة الدول النامية بالاقتصاد الدولي، حيث ترى أن هذه الدول تُدمج في النظام الرأسمالي العالمي بصورة غير متكافئة، تجعلها تعتمد على الدول المتقدمة في التمويل والتكنولوجيا والأسواق. ووفقًا لهذه النظرية، فإن التخلف ليس مرحلة عابرة، بل نتيجة بنيوية لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي. (كروجمان، 2018م)

وتُفيد نظرية التبعية بأن الدول الطرفية، مثل السودان، تعاني من ضعف قدرتها على التحكم في مواردها الاقتصادية، نتيجة ارتباطها بأسواق خارجية وشروط دولية تقيّد خياراتها التنموية. كما تؤكد أن الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية يعمّق من فقدان السيادة الاقتصادية، بدلًا من تحقيق التنمية المستدامة.

1. نظرية الدولة الهشة والنزاعات المسلحة

تُركز نظرية الدولة الهشة على العلاقة بين ضعف المؤسسات الداخلية وتزايد التدخل الخارجي. وتُعرَّف الدولة الهشة بأنها الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الأمن، وإدارة الاقتصاد، وتقديم الخدمات العامة. وتُعد النزاعات المسلحة أحد أهم أسباب الهشاشة المؤسسية.

وفي الدول المتأثرة بالنزاعات، يؤدي تراجع الإيرادات العامة، وانهيار البنية الإنتاجية، إلى زيادة الاعتماد على الدعم الخارجي، ما يفتح المجال أمام تدخلات اقتصادية دولية أوسع. ويترتب على ذلك فقدان تدريجي للسيادة الاقتصادية، حيث تصبح القرارات الاقتصادية مرهونة بالممولين الخارجيين. (محمد سيد، 2009م)

2. إسقاط الإطار النظري على الحالة السودانية

يمكن فهم واقع السودان الاقتصادي من خلال التفاعل بين نظرية التبعية ونظرية الدولة الهشة في إطار الاقتصاد الدولي المعاصر. فقد أشار عدد من الباحثين السودانيين إلى أن اندماج السودان في الاقتصاد العالمي تم في سياق اختلالات بنيوية داخلية وضغوط خارجية متزامنة (جميل، 2014م). وقد أدى هذا الوضع إلى تقليص قدرة الدولة على التحكم في مواردها الاقتصادية الاستراتيجية، لا سيما في قطاعات الزراعة والتعدين.

كما تُظهر تقارير المؤسسات الدولية أن ضعف البنية المؤسسية في السودان أسهم في تعميق الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة الدين الخارجي وتزايد شروط الإصلاح الاقتصادي المفروضة من الخارج(IMF, 2022 ؛ World Bank, 2023). وتدعم هذه النتائج الطرح النظري القائل بأن هشاشة الدولة تفتح المجال أمام تآكل السيادة الاقتصادية.

3. دور المؤسسات المالية الدولية في تقييد السيادة الاقتصادية

تُعد المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أهم الفاعلين في الاقتصاد الدولي المعاصر. ووفقًا للأدبيات الاقتصادية، فإن تدخل هذه المؤسسات في اقتصادات الدول النامية يتم غالبًا عبر برامج إصلاح اقتصادي مشروطة، تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، لكنها قد تؤدي في المقابل إلى تقليص السيادة الاقتصادية)

وفي الحالة السودانية، ارتبطت محاولات الاندماج في النظام المالي الدولي بتنفيذ حزم من السياسات، شملت تحرير سعر الصرف، ورفع الدعم، وإعادة هيكلة الإنفاق العام. ويرى عدد من الباحثين العرب أن هذه السياسات، رغم أهميتها من منظور الاقتصاد الكلي، قد تُفرض أحيانًا دون مراعاة للخصوصيات الاجتماعية والسياسية للدول الخارجة من النزاعات. (طارق عبد العال، 2005م).

4. العقوبات الاقتصادية في إطار الاقتصاد السياسي الدولي

تناول الاقتصاد السياسي الدولي العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة ضغط غير عسكرية تُستخدم لإعادة توجيه سلوك الدول. وتشير دراسات عربية ودولية إلى أن العقوبات لا تؤثر فقط على الحكومات، بل تمتد آثارها إلى البنية الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية.

وقد شكّلت العقوبات المفروضة على السودان مثالًا واضحًا على تداخل الاقتصاد الدولي بالسيادة الوطنية، حيث أسهمت في عزل الاقتصاد السوداني عن النظام المالي العالمي، وأضعفت قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية بصورة مستقلة (أحمد عبد الخاق، 2012م).

5. نقد الإطار النظري من منظور الدول المتأثرة بالنزاعات

رغم الأهمية التفسيرية لنظريات الاقتصاد الدولي، إلا أن عددًا من الباحثين يشيرون إلى قصورها في تفسير واقع الدول المتأثرة بالنزاعات بصورة شاملة. إذ غالبًا ما تفترض هذه النظريات وجود دولة مستقرة ومؤسسات فاعلة، وهو ما لا ينطبق على حالات مثل السودان. لذلك، يدعو بعض الباحثين إلى تبني مقاربات أكثر مرونة، تدمج بين الاقتصاد السياسي وتحليل النزاعات(Collier et al., 2003 ؛ OECD, 2018).

6. الإسقاط النظري على الحالة السودانية

يتيح الإطار النظري المستخدم في هذه الدراسة فهم واقع السودان الاقتصادي من خلال مقاربة تكاملية تجمع بين الاقتصاد الدولي، ونظرية التبعية، ونظرية الدولة الهشة. ويُظهر هذا الإسقاط النظري أن موقع السودان في النظام الاقتصادي العالمي لا يمكن تفسيره بمعزل عن تفاعلات داخلية وخارجية متشابكة أسهمت في تقييد سيادته الاقتصادية. (عبد النعيم، 2012م).

السودان من منظور الاقتصاد الدولي

من منظور الاقتصاد الدولي، يُصنَّف السودان ضمن الدول الطرفية التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، وهو ما يضعه في موقع ضعيف داخل سلاسل القيمة العالمية. ووفقًا لهذا المنظور، فإن ضعف التنوع الإنتاجي، وغياب القدرة التنافسية، يجعلان الاقتصاد السوداني أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ويحدان من قدرته على التفاوض داخل النظام التجاري الدولي.

السودان في إطار نظرية التبعية

تُفسر نظرية التبعية واقع السودان بوصفه نتاجًا لاندماج غير متكافئ في الاقتصاد العالمي، حيث تعتمد الدولة على التمويل الخارجي، والتكنولوجيا المستوردة، والأسواق الخارجية لتصريف صادراتها. وقد أدى هذا النمط من الاندماج إلى تعميق الاختلالات الهيكلية، وجعل السياسات الاقتصادية الوطنية خاضعة بدرجة كبيرة للضغوط الخارجية، وهو ما ينعكس في تآكل السيادة الاقتصادية.

السودان ونظرية الدولة الهشة

توضح نظرية الدولة الهشة أن النزاعات المسلحة وضعف المؤسسات أسهما في تقليص قدرة الدولة السودانية على إدارة الاقتصاد بكفاءة. فقد أدى تراجع الإيرادات العامة، وضعف سيطرة الدولة على مواردها، إلى فتح المجال أمام تدخلات خارجية متزايدة، سواء عبر المساعدات المشروطة أو برامج الإصلاح الاقتصادي، ما عمّق من هشاشة السيادة الاقتصادية.

التفاعل بين النظريات في تفسير الحالة السودانية

يبيّن الإسقاط النظري أن هذه النظريات لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتكامل في تفسير واقع السودان؛ إذ تؤدي الهشاشة الداخلية إلى تعزيز التبعية الخارجية، بينما يكرّس الاندماج غير المتكافئ في الاقتصاد الدولي حالة الهشاشة المؤسسية. ويُنتج هذا التفاعل حلقة مفرغة تُقيد القرار الاقتصادي الوطني وتحد من خيارات التنمية المستقلة.

دلالات الإسقاط النظري

يساعد هذا الإسقاط النظري في فهم أن أزمة السيادة الاقتصادية في السودان ليست أزمة سياسات ظرفية، بل أزمة بنيوية تتطلب معالجة شاملة، تشمل إعادة بناء المؤسسات، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإعادة صياغة العلاقة مع الاقتصاد الدولي على أسس أكثر توازنًا.

التحليل

ربط فروض البحث بالواقع السوداني

سعت هذه الدراسة منذ بدايتها إلى اختبار فروض البحث في ضوء الواقع الاقتصادي السوداني، وليس الاكتفاء بطرحها نظريًا. ويُظهر التحليل أن الفروض التي انطلقت منها الدراسة تجد ما يؤيدها بوضوح في التجربة السودانية خلال فترة النزاعات وعدم الاستقرار.

الفرض الأول: تؤدي النزاعات الداخلية إلى إضعاف السيادة الاقتصادية للدولة

يؤكد الواقع السوداني صحة هذا الفرض، حيث أدت النزاعات المسلحة إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل القطاعات الإنتاجية، وتراجع الإيرادات العامة. وقد انعكس ذلك في ضعف قدرة الدولة على تمويل موازنتها من مصادر داخلية، ما أجبرها على اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهو ما قلّص من استقلال القرار الاقتصادي الوطني.

الفرض الثاني: يحد الاعتماد على التمويل الخارجي من استقلال القرار الاقتصادي في السودان

تُظهر البيانات الاقتصادية أن السودان يعتمد بصورة متزايدة على القروض والمنح الخارجية، خاصة في فترات الأزمات. وقد ارتبط هذا التمويل بشروط إصلاح اقتصادي أثّرت مباشرة على السياسات المالية والنقدية، مثل رفع الدعم وتحرير سعر الصرف، ما يؤكد صحة الفرض القائل بأن الاعتماد على التمويل الخارجي يقيّد السيادة الاقتصادية.

الفرض الثالث: تسهم المؤسسات المالية الدولية في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية السودانية

يبرهن الواقع السوداني على صحة هذا الفرض من خلال ارتباط برامج الإصلاح الاقتصادي بتنفيذ توصيات صادرة عن المؤسسات المالية الدولية. وقد أدت هذه التوصيات إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتوجيه

السياسات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات الاستقرار المالي الدولي، أحيانًا على حساب الاعتبارات الاجتماعية والتنموية المحلية.

الفرض الرابع: يمكن تبني سياسات وطنية تقلل من آثار القيود الدولية على السيادة الاقتصادية

رغم القيود المفروضة، تشير التجربة السودانية إلى وجود هامش يمكن من خلاله تعزيز السيادة الاقتصادية، عبر تنويع الشراكات الدولية، ودعم الإنتاج المحلي، وتعزيز التكامل الإقليمي. ويؤكد ذلك أن هذا الفرض قابل للتحقق إذا ما توفرت الإرادة السياسية وبُنيت المؤسسات الاقتصادية على أسس قوية.

ويُظهر هذا الربط بين الفروض والواقع السوداني أن الدراسة لا تكتفي بالتفسير النظري، بل تقدم قراءة تحليلية تستند إلى مؤشرات ووقائع ملموسة، ما يعزز من القيمة العلمية والتطبيقية للبحث.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى:

5. كما أكدت الدراسة أن استمرار هذا الوضع من شأنه إعادة إنتاج الأزمات الاقتصادية وتعميق التبعية الخارجية ما لم تُتخذ سياسات وطنية بديلة قائمة على رؤية سيادية طويلة الأمد.
6. أن إشكالية السيادة الاقتصادية في السودان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموقعه في النظام الاقتصادي العالمي، وبالهشاشة المؤسسية الناتجة عن النزاعات المسلحة الممتدة.
7. وقد بيّن التحليل أن تآكل السيادة الاقتصادية ليس نتيجة لعوامل داخلية فقط، بل هو نتاج تفاعل معقد بين الضغوط الدولية، وبرامج الإصلاح المشروطة، وضعف البنية الإنتاجية، ومحدودية القدرة التفاوضية للدولة.
8. أن زيادة الاعتماد على القروض والمؤسسات المالية الدولية تقترن بتراجع هامش السيادة.
9. تحليل دور التكامل الإقليمي في تعزيز السيادة الاقتصادية للدول الهشة.
10. **ثانيًا: التوصيات**

استنادًا إلى نتائج الدراسة والتحليل النظري والتطبيقي، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، على النحو الآتي:

1. إعادة بناء القاعدة الإنتاجية الوطنية من خلال إعطاء أولوية قصوى لقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية، بما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد السوداني في الأسواق الإقليمية والدولية.

2. تنويع الشركاء الاقتصاديين الدوليين وعدم الارتهان لمصدر واحد للتمويل أو الدعم، بما يوسع هامش المناورة الاقتصادية ويعزز استقلال القرار الوطني.
3. إعادة صياغة العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية على أساس التدرج والمواءمة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي السوداني.
4. تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي مع دول الجوار الإفريقي والعربي.
5. إحكام الرقابة على الموارد الطبيعية وتوجيه عوائدها نحو التنمية المستدامة.
6. إصلاح المؤسسات الاقتصادية الوطنية وبناء قدراتها الفنية والتفاوضية.
7. تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل والتوجه نحو أدوات تمويل داخلية.
8. ربط سياسات ما بعد النزاع برؤية اقتصادية سيادية.
9. تعزيز الشفافية والمساءلة الاقتصادية.
10. تشجيع البحوث الاقتصادية التطبيقية لدعم صناعة القرار.

ثالثًا: الإضافة العلمية للبحث (Contribution)

تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم مقاربة تكاملية تربط بين الاقتصاد الدولي والسيادة الاقتصادية في سياق الدول المتأثرة بالنزاعات، مع تطبيق مباشر على الحالة السودانية. وقد أسهمت الدراسة في:

- تحويل مفهوم السيادة الاقتصادية من إطار وصفي إلى **متغير تحليلي** قابل للربط بآليات الاقتصاد الدولي.
- تقديم **إسقاط نظري تفسيري** يدمج بين نظرية التبعية ونظرية الدولة الهشة في تفسير الحالة السودانية.
- سد فجوة تطبيقية في الأدبيات من خلال ربط النزاعات والعقوبات والتمويل الخارجي بتآكل القرار الاقتصادي الوطني.
- تقديم توصيات سياساتية عملية تخدم صناع القرار والباحثين.

رابعاً: المراجع والمصادر:

1. جمال زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، ط1، ب ن، القاهرة، 2020م.
2. عبدالنعيم محمد مبارك، محمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية.الدار الجامعية.الإسكندرية، 1996.
3. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
4. طارق عبدالعال، التجارة الإلكترونية.الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية دار النشر، 2015م.

6. عبد السلام رباح، البحث العلمي وأثرة في التنمية الشاملة، دار الكتب العلمية للنشر، 2018م.
7. كروج مان، الاقتصاد الدولي بين النظرية والتطبيق، ط11، بيرسون للنشر، 2018م.
8. جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، دون دار نشر، بيروت، 2014م.
9. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 13، نوفمبر، 2020
10. واني روديك، العولمة والاقتصاد القياسي، 2011م.

التقارير:

1. تقرير صندوق النقد الدولي، 2021م، 2022م
2. وزارة التربية والتعليم السودانية، 2021م، 2023
3. جامعة الخرطوم، 2019م
4. وزارة الطاقة، 2020م، 2021م.
5. تقرير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 2019م
6. تقارير صندوق النقد الدولي، 2021م، 2022م.

سادساً: آفاق البحث المستقبلية

تقترح الدراسة عددًا من المسارات البحثية المستقبلية، من بينها:

- بناء مؤشرات كمية لقياس السيادة الاقتصادية في الدول المتأثرة بالنزاعات.
- إجراء دراسات مقارنة بين السودان ودول أخرى ذات ظروف نزاع مشابهة.
- دراسة أثر التحولات الجيوسياسية الإقليمية على موقع السودان في الاقتصاد الدولي.
- تحليل دور التكامل الإقليمي في تعزيز السيادة الاقتصادية للدول الهشة.

أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية

بالتطبيق على الإداريين بجامعة النيل الأزرق الدمازين **(2024 - 2025)**

The Role of Administrative Creativity in Investigation some of them

A Case Study of Blue Nile University

إعداد الباحث

إسماعيل إبراهيم آدم إبراهيم – أستاذ مساعد (جامعة أم درمان الاسلامية – كلية العلوم الإدارية)

Asmeila279@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة علاقة الإبداع الإداري بتحقيق الميزة التنافسية لدى الإداريين والموظفين في جامعة النيل الازرق استخدم الباحث المنهج الوصف التحليلي تم اختبار الفرضية الصفريةH0 لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين عناصر الإبداع الإداري (الاصالة، والطلاقة، والمرونة، والمخاطرة، وتحليل الحساسية في تحقيق الميزة التنافسية) والفرضية البديلة الصفريةH1 توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين عناصر الإبداع الإداري (الاصالة، والطلاقة، والمرونة، والمخاطرة، وتحليل الحساسية في تحقيق الميزة التنافسية) اعتمدت الدراسة على استبانة كونت من ثلاثة محاور: المحور الأول البيانات الأساسية والمحور الثاني أبعاد الإبداع الإداري (الاصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة، المخاطرة، التحليل) والمحور الثالث الميزة التنافسية اعتمد الباحث على عينة عشوائية تكونت من 270 مفردة من العاملين بجامعة النيل الازرق وخلصت الدراسة إلى إن الإبداع الإداري متطلب أساسي وإجباري إذا ما ارادت المؤسسات أن تحقق ميزة تنافسية مستدامة ومناخ ملائم يدعم التفكير الإبداعي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير إيجابي قوي بين الفرضية الرئيسية للإبداع الإداري والفروض الفرعية في تحقيق الميزة التنافسية لدى العاملين بجامعة النيل الازرق واوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في مجال الإبداع الإداري لدى الجامعات الحكومية والأهلية والاهتمام بالتدريب لاكتساب المزيد من المهارات والمعرفة التي تساعد على تحقيق الإبداع والتميز وتحقيق ميزة تنافسية.

Abstract

The current study aims to determine the relationship between administrative creativity and achieving competitive advantage among administrators and employees at Blue Nile University. The researcher uses the descriptive-analytical method to answer the study's questions and test the hypotheses. The study relies on a questionnaire consisting of three axes: the first axis is basic data; the second axis is the dimensions of creativity (aspirations, questions, intellectual energy, flexibility, risk, analysis); and the third axis is competitive advantage. The study sample consists of 270 employees from Blue Nile University. The study concludes that administrative creativity has become a fundamental and mandatory requirement if institutions want to achieve a sustainable competitive advantage and a suitable environment that supports creative thinking. The study also found a positive impact between the main hypothesis of administrative creativity and its sub-hypotheses on achieving competitive advantage among employees at Blue Nile University. The study recommends conducting further studies in the field of administrative creativity at public and private universities and focusing on training to acquire more skills and knowledge that help achieve creativity, excellence, and a competitive advantage.

مقدمة:

التطور التقني الذي تحقق في مختلف المجالات يتطلب توليد افكار جديدة و ابتكارات إبداعية في كافة المجالات، ومع دخول الألفية الثالثة بدأ تكوين أسس جديدة لضمان نجاح منظمات الأعمال من خلال التنمية الإدارية التي تعتمد على قدرة المنظمة و العاملين فيها على التميز و الإبداع و الابتكار و التجديد من خلال تغيير المفاهيم الإدارية التقليدية إلى مفاهيم إدارية حديثة و تهيئة بيئة العمل للعاملين لكى يبدعوا و يبتكروا بشكل مستمر لأن ثورة الإبداع تفوق الثروة المالية، ويعد الإبداع الإداري من الموضوعات المهمة وعنصر أساسي في عملية التنمية الإدارية ومدخل هام للتغيير و التطوير في منظمات الأعمال من خلال ابتكار أنظمة إدارية حديثة في المنظمات.

مشكلة الدراسة:

يعد الإبداع الإداري والميزة التنافسية من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً من القادة والإداريين لأن الإبداع الإداري والميزة التنافسية إحدى العناصر المهمة لنجاح المؤسسات وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي:

ما هو أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما هو أثر الاصالة في تحقق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق.

2/ ما هو أثر الطلاقة في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق.

3/ عدم تطبيق، المرونة، تحقيق ميزة تنافسية بجامعة النيل الازرق.

4/ ما هو أثر المخاطرة على تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق

5/ ما هو أثر التحليل في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق.

أهمية الدراسة:

أولاً الأهمية العلمية: هذه الدراسة تعتبر إضافة حقيقية للباحثين ودور العلم والمكتبات لما تتوصل عليها من نتائج في مجال الإبداع الإداري وتوصيات جديدة تنير الطريق أمام الباحثين في المستقبل.

ثانياً الأهمية العملية: ومن الناحية العملية يساهم الإبداع الإداري في إيجاد بيئة مناسبة لتحقيق ميزة تنافسية بين المنظمات وتطوير للعاملين ذاتيا من خلال الابتكارات الجديدة لخلق ميزة تنافسية وتزويد المؤسسات بالبيانات والمعلومات التي تساعد في تحقيق ميزة تنافسية. الإبداع الإداري تساعد العاملين بجامعة النيل الازرق في اختيار العمال على أساس المؤهلات والخبرة الإبداعية وتساعد في توفير بيئة عمل ملائمة للإبداع الإداري وفقاً للتخصص وتقسيم العمل وإتقانه

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية لدى الإداريين بجامعة النيل الأزرق ممثلة في النقاط التالية:

1/ التعرف على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة النيل الازرق

2/ التعرف على مدى استخدام الإدارات بجامعة النيل الازرق الأساليب الإدارية التي تحقق الإبداع

3/ معرفة أثر الاصالة في تحقيق ميزة تنافسية بجامعة النيل الازرق.

4/ معرفة أثر الطلاقة في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الأزرق.

5/ معرفة أثر المرونة في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق

6/ معرفة أثر المخاطرة في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق.

7/ معرفة أثر التحليل في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة النيل الازرق

فروض الدراسة: بناء على المشكلة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الصفرية

H0لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين عناصر الإبداع الإداري (الاصالة، والطلاقة، والمرونة، والمخاطرة، وتحليل الحساسية في تحقيق الميزة التنافسية) والفرضية البديلة

H1توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين عناصر الإبداع الإداري (الاصالة، والطلاقة، والمرونة، والمخاطرة، وتحليل الحساسية في تحقيق الميزة التنافسية) و يتفرع من الفرضية الرئيسية الفروض الفرعية التالية:

1/ توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الاصالة وتحقيق الميزة التنافسية لدى جامعة النيل الازرق.

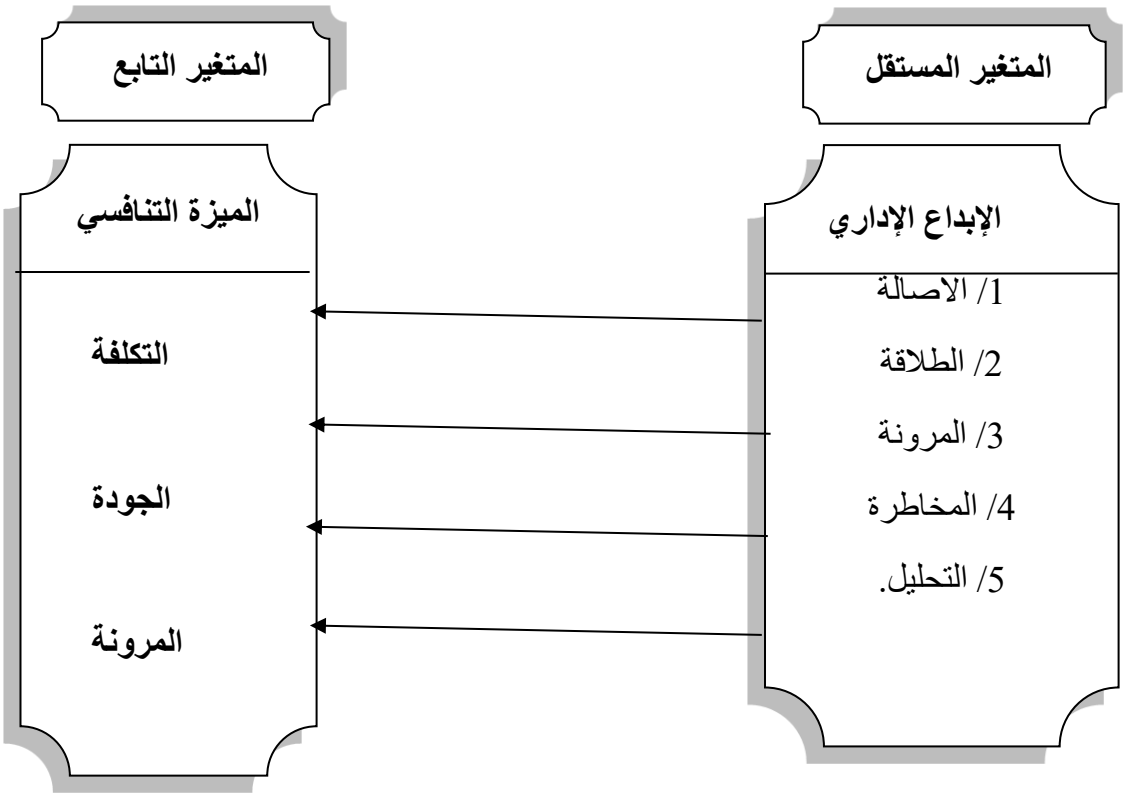
2/ توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الطلاقة وتحقيق والميزة التنافسية لدى جامعة النيل الأزرق.

3/ توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين المرونة وتحقيق الميزة التنافسية لدى جامعة النيل الازرق.

4/ توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين المخاطرة وتحقيق الميزة التنافسية لدى جامعة النيل الازرق.

5/ توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين التحليل وتحقيق الميزة التنافسية لدى جامعة النيل الازرق.

نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث استناداً على أدبيات البحث، 2025م

حدود البحث:

(1/ الحدود الزمانية: الفترة من 2024-2025م

(2/ الحدود المكانية: جامعة النيل الأزرق

(3/ الحدود البشرية: الإداريين العاملين بجامعة النيل الأزرق

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: تتمثل في البيانات التي تجمع من الميدان لأول مرة.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات والمقالات.

أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحثين على الاستبيان في جمع البيانات.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

1/ الإبداع: هو عملية إنتاج أفكار جديدة ووضعها في طرق مفيدة.

2/ الإداري: هو إدارة الأنشطة والعمليات التي تتولد منها أفكار جديدة للتطوير.

3/ الميزة التنافسية: هو قدرة المنظمة على العمل بطريقة يصعب على منافسيها مجاراتها في الأمد القريب أو البعيد.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة حاتم على حسن " بعنوان الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي2003 ([83])

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بالأجهزة الامنية في المملكة العربية السعودية بمطار الملك سعود الدولي وتتمثل أهمية الدراسة في التأثير الحاسم للإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية من خلال التوجه نحو الإبداع والتطوير اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية لضباط وضباط الصف بمطار الملك سعود وعددهم 318 موزعين على النحو التالي 145 منهم ضباط من رتبة الملازم إلى رتبة العميد و173 ضباط صف من رتبة العريف إلى الرقيب اول ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: حرص رجال الأمن على تقديم افكار ومقترحات جديدة في مجال عملهم مما تساعد في كشف المخالفات التي تحدث في المطار وأكدت الدراسة أن المهارة والمعرفة التي تكتسب من التدريب تساعد على الإبداع والابتكار واوصت الدراسة بضرورة تشجيع المبدعين وتحفيزهم ماديا ومعنويا لتحقيق الإبداع والابتكار

2/ دراسة حسني محمود عبد الغني " بعنوان واقع إدارة الإبداع لدى مديري المدارس 2019م ([84])

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع إدارة الإبداع الإداري لدى مدراء ووكلاء ومعلمي ومشرفين المدارس بمحافظات الإسكندرية والقاهرة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الظاهرة موضوع الدراسة وتفسيرها واستخدم الباحث استبيان في جمع البيانات لعينة مكونة من 375 مفردة من مدراء ووكلاء ومعلمي المدارس الابتدائية بمحافظات القاهرة والإسكندرية وتمت معالجة البيانات عن طريق المقاييس الإحصائية والبرامج الحاسوبية منها برنامج اكسل المحوسبة وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: قلة الدعم المقدم للعاملين في مجال التطوير الإداري، التخلص من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تحول بين الطلاقة الفكرية والإبداع الإداري واوصت الدراسة بضرورة مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات

---

[1] دراسة حاتم على حسن " بعنوان الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي2003 ([83])

1 دراسة حسني محمود عبد الغني " بعنوان واقع إدارة الإبداع لدى مديري المدارس (1)

3/ دراسة حامد عامر العجمي، أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية2021م ([85])

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية من خلال عناصر الإبداع الإداري وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم معرفة عناصر الإبداع الإداري التي تحقق الميزة التنافسية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات لعينة عشوائية مكونة من 294 مفردة منهم عمال واداريين في الشركات الصناعية بدولة الكويت استخدم الباحث الرزم الإحصائية لمعالجة البيانات منها برنامج spss و وبرامج Amos التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود مستوى متوسط من الإبداع الإداري و الميزة التنافسية في المنظمات وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية

و على ضوء النتائج أوصى الباحث بالاتي: ضرورة تطبيق و تعزيز عناصر الإبداع الإداري من خلال نقل المعرفة بين الإداريين و العاملين و ضرورة العمل على إعداد خطط استراتيجية واضحة و محددة لتطبيق الإبداع الإداري

4/ بوخلود باديس، ونصارى مبارك دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة 2019م ([86])

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإبداع الإداري لشركة سامسونج في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة وذلك باستخدام تحليل swot لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف ومعرفة الفرص والمحددات التي تمتلكها شركة سامسونغ استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمتلكها الشركة و الاعتماد عليها للتغلب على نقاط الضعف توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تركز شركة سامسونج على الإبداع الإداري كعنصر أساسي لتعظيم الحصة السوقية و التطوير المستمر في منتجاتها وتوصلت إلى أن الإعلانات نقطة مهمة في استراتيجية سامسونج لزيادة الحصة السوقية و أوصى الباحث يجب على شركة سامسونج امتلاك خط دفاعي قوي في مجال صناعة الالكترونيات لتميزها عن الشركات الأخرى في مجال صناعة الالكترونيات

5/ دراسة زهرة غاني أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، الجزائر 2019 م ([87])

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية وتمثلت مشكلة الدراسة أن القيادات الإدارية في كلية الآداب جامعة ادرار تواجه تحديات متعلقة باتخاذ القرارات وعدم معرفة أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري مثل (الأصالة و المرونة و التنبؤ) في تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الجزائرية جامعة ادرار كلية الآداب نموذجاً، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمجتمع الدراسة المكونة من أساتذة وموظفين واداريين عن طريق اسلوب الحصر الشامل والبالغ عددهم 86 وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة للنتائج التالية: يوجد انحراف لعنصر الاصالة والعصف الذهني القائم على الإبداع الإداري بمتوسط

85 دراسة حامد عامر العجمي، أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية2021م (85)
بوخلود باديس، ونصارى مبارك دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة 2019م[86]
2دراسة زهرة غاني أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، الجزائر 2019

حسابي 3.83 وانحراف معياري 1.008وتوجد انحراف لعنصر المشاركة بمتوسط حسابي 3.12 و انحراف معياري 1.28 وتوجد مستويات متوسطة من الميزة التنافسية وأوصى الباحث بالاتي: إشراك الأساتذة و الإداريين في الدورات التي ترسخ مفهوم الميزة التنافسية، و تفعيل الاستراتيجيات التنظيمية التي تعزز و تحفز الإبداع الإداري بين الإدارات.

6/ دراسة حبيبة قوادرية، الإبداع الإداري وأثره في تحقيق أداء الموارد البشرية 2019م ([88])

هدفت الدراسة إلى ازالة الغموض والتعرف على الإبداع الإداري وأثره في تحقيق أداء الموارد البشرية من خلال تقيم أداء العاملين في مؤسسة الاتصالات الجزائرية والبالغ عددهم 40 مفردة 20 منهم ذكور و20 أنثى استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم التوصل عليها عن طريق المعالجة الإحصائية Spss ومن خلال التحليل توصل الباحث للاتي: أن الإبداع الإداري له أثر كبير في تحسين أداء الموارد البشرية وتولد افكار جديدة متطورة و مستمر ولكن تتوقف التطور والاستمرار لعاملين اساسين هما:

عامل الرغبة في العمل: وهي تعبر عن الدوافع الفردية للعامل للقيام بعملة

عامل القدرة على العمل: وهي حصيلة المعرفة والمهارة التي تتلقاها العامل من الدورات التدريبية

أوصى الباحث بتشجيع العاملين على حث توليد افكار جديدة ومبتكرة، يجب على المؤسسة زيادة الاهتمام بخبرات العاملين.

7/ دراسة نضال حمدان المصري (فلسطين) " دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، 2017م ([89])

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية من خلال مكونات و عناصر الإبداع الإداري للشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة مكونة من 150 مفردة ممثلة لمجتمع الدراسة الذي شمل 54 شركة صناعية براس مال قدرها 500.000 دولار و خلصت الدراسة على عدد من النتائج منها: وصول مستوى الإبداع الإداري إلى نسبة مرتفعة 72.28 وحصل مجال الميزة التنافسية على نسبة مرتفعة 72.60 وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية بين مكونات الإبداع الإداري و تحقيق الميزة التنافسية و بناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحث ضرورة الاهتمام بتدريب الموظفين على التعاون والمشاركة و الاهتمام بآراء العملاء و تلبي رغباتهم المتجددة.

8/ دراسة مراد محمد النشمي الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية 2017

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة باليمن استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة من خلال دراسة مجتمع البحث المكونة من قيادات الإدارة العليا والإدارات الوسطى في الجامعات الخاصة في اليمن تم اختيار عينة طبقية مكونة من 108 مفردة

[88] دراسة حبيبة قوادرية، الإبداع الإداري و أثره في تحقيق أداء الموارد البشرية 2019م
[89] نضال حمدان المصري (فلسطين) "بعنوان دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، 2017

10 منهم قيادات الإدارة العليا و98 منهم قيادات الإدارة الوسطى وخلصت الدراسة إلى نتائج منها: تبني الجامعات الخاصة في اليمن مفهوم الإبداع الإداري الواسع لتحقيق الميزة التنافسية و هنالك نقص في المعلومات والبيانات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي ووزارة التخطيط والتنمية القيادات الإدارية في الجامعات الخاصة يمتازون بسلوك إبداعي وابتكاري وحققت بعد الجودة في محور الميزة التنافسية المرتبة الأولى وبعد المرونة في الإبداع الإداري المرتبة الأولى مقارنة ببقية المحاور الأخرى مثل (المشاركة والاصالة والتحليل) أوصى الباحث بخلق مناخ إبداعي من خلال تخصيص مبالغ مالية كافية لأعمال البحث العلمي والتطوير

9/ دراسة حمد بن طوير الحاتمي، دور الإبداع الإداري في حل مشاكل التعليم 2016 ([90])

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإبداع الإداري في حل مشاكل التعليم في سلطنة عمان مسقط تتمثل مشكلة البحث في عدم ممارسة الإبداع الإداري في المنظمات، عدم تطوير آليات و معدات تساعد في الإبداع الإداري استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل بينات الدراسة وصممت استبيان تتناول الجوانب الإبداعية مكونة من 37 فقرة موزعة على 6 محاور فيها الجوانب الإبداعية والجوانب الإدارية توصل الباحث على عدد من النتائج منها: وجود فرق كبير للممارسات الإبداعية في محافظات مسقط، وجود فرق كبير للإبداعات الإدارية في وزارات مسقط، أوصى الباحث بالاتي، إعطاء صلاحيات واسعة للعاملين، زيادة الدعم المادي المتخصص للإدارات

10/ دراسة محمود عبد المجيد عساق واقع إدارة الإبداع لتحقيق الميزة التنافسية، 2015م ([91])

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع إدارة الإبداع لتحقيق الميزة التنافسية من جهة نظر العاملين فيها وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم واقعية تطبيق الإدارة الإبداعية في تحقيق الميزة التنافسية ومن خلال المشكلة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية هل هنالك علاقة بين إدارة الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم التوصل عليها من عينة الدراسة و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: احتلال المركز الأول في الموارد وقدرات المنظمة التنافسية، هنالك توازن نسبي بين الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية وعلى ضوء النتائج أوصى الباحث بالاتي: ضرورة التركيز عند إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ضرورة اعتماد تخطيط المستقبل للمؤسسات من اجل تحقيق الميزة التنافسي

11/ دراسة عاطف عوض أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي 2013 م ([92])

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي لدى شركات الاتصالات وتمثلت مشكلة الدراسة في الاتي: تواجه منظمات العمل العديد من القضايا و المشاكل لتي تعتمد على النظم التقليدية ومنها، عدم توفر عناصر الإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات، عدم تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير الإداري تم صياغة الفروض التالية: أثر عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي،

[90] حمد بن طوير الحاتمي، دور الإبداع الإداري في حل مشاكل التعليم 2016
[91] محمود عبد المجيد عساق واقع إدارة الإبداع لتحقيق الميزة التنافسية، 2015م
[92] عاطف عوض أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي 2013

ما مدى توفر عناصر لإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات، ما أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات واستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهر وصفاً دقيقاً والمنهج التحليلي مستنداً على البيانات التي تم جمعها من الاستبيان و توصل الباحث لعدد من النتائج منها: ما زال مفهوم الإبداع الإداري محصور في الإطار التقليدي وأوصى الباحث بالاتي: استقطاب المبدعين و توفير الأدوات اللازمة لهم، عدم التردد في تطبيق الأساليب الجديدة في الأعمال الإبداعية، زيادة الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات الخاصة بأساليب وتطوير العمل الإبداعي.

التعليق على الدراسات السابقة

يعد الدراسات السابقة مفتاح لمعرفة القضايا ذات العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية تساعد في صياغة الفروض والأسئلة وتفسير النتائج التي توصلت عليها الدراسة الحالية مقارنة بالنتائج التي توصلت عليها الدراسات السابقة تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اختيار الموضوع من حيث المتغير المستقل وهي الإبداع الإداري بينما تختلف في المتغير المستقل الكثير تناولوا الإبداع التنظيمي والإبداع المناخي والإبداع الوظيفي بينما الدراسة الحالية تتحدث عن الميزة التنافسية وكذلك الدراسات السابقة ركزت على المؤسسات التجارية والمصارف بينما الدراسة الحالية استهدفت قطاع التعليم العالي جامعة النيل الازرق نموذجاً.

الإطار النظري:

أن تطبيق مفاهيم الإبداع الإداري لابد أن يتوافق مع عمليات التنمية والإصلاح الإداري بهدف أحداث تغير نوعي في الوسائل والأساليب الإدارية تتجاوز فيها العادات والتقاليد التي تعرقل عملية الإبداع ومن بين هذه العادات وضع جميع السلطات في أيدي أفراد الإدارة العليا التي تكرس المشاركة في نطاق محدود يجب أن يستبدل بمنهج علمي يتخذ من العلوم الجديدة وتكنولوجيا المعلومات

أولاً مفهوم الإبداع الإداري: يعتبر الإبداع الإداري مفهوماً شاملاً يتعلق بالفرد وقدرته الذهنية في التفكير خارج النطاق المألوف والبحث عن التميز باستمرار وهنالك عدة تعريفات للإبداع:

الإبداع: هو عملية إنتاج أفكار حقيقة أو خيالية ووضعها في طرق جديدة ومفيدة. أو هو إدخال شيء جديد لا توجد من قبل ويساهم في إشباع الحاجات الإنسانية.

الإبداع الإداري: هو إدارة الأنشطة والعمليات لتوليد الأفكار الجديدة والتطوير المستمر أو هو التغيير في نمط العمل الإداري التي تؤدي إلى تحسين إجراءات العمل لتحقيق ميزة تنافسية. ([93])

ثانياً أهمية الإبداع الإداري: لضمان بقاء المنظمات واستمراره في بيئة معقدة وشديدة التنافس يجب على المنظمات أن تضع أهمية للإبداع الإداري ممثلة في الاتي:

[93] حبيبة قوادرية، سوميه ترعة، الإبداع الإداري وأثره في تحسين أداء الموارد البشرية، (الجزائر: جامعة العربي التبسي، 2019)، ص ص 3، 5، 8

1/ ملائمة الإبداع الإداري مع المتغيرات البيئية المحيطة بالمنظمات

2/ الإبداع الإداري يساهم في تنمية القدرات الفكرية والعقلية للعاملين

3/ الإبداع الإداري تساعد في استقلال المواد استغلال أمثل عن طريق استخدام الأساليب العلمية التي تواكب مع التطورات الحديثة

4/ الإبداع الإداري تحقق التوازن بين برامج المنظمات والإمكانيات المادية والبشرية

5/ الإبداع الإداري تساعد في تحسين جودة الخدمات المقدمة في المنظمات.

ثالثاً: أهداف الإبداع الإداري: إن الهدف الأساسي للمنظمات أن تصل للقمة في تقديم خدماتها أو في إنتاج منتجاتها ولكي تحقق ذلك لابد من مواكبة التطورات المتسارع ولا يقصد بالتطوير هنا تجديد الآليات و التقنيات مثل استبدال الأعمال اليدوية بنظام الحواسيب أو تحويل نظام الاتصالات من الرسائل إلى الإنترنت أو البريد الإلكتروني هذا الامر لا شك تدخل في نظام الإبداع الإداري في العمل بشكل طبيعي ما يقصد بالتطوير هنا تطور الإنسان في العلاقات ونمط الحياة و ما يمتلكها من مقومات تدير بيها تلك الآلات و المعدات و الحواسيب و وسائل الاتصال المتقدمة وبهذا نلخص أهداف الإبداع الإداري في الاتي : ([94])

1/ تطور الإنسان ونموه وارتقائه بالعمل الإداري.

2/ وضع اللبنات الأساسية الديمقراطية واحترام حقوق العاملين والعملاء.

3/ التحرر من الأعمال التقليدية التي تعرقل النمو والتكامل.

4/ تحقيق التطور المستمر والبقاء في القمة من خلال المعادلة التالية الأفكار الإبداعية + الأساليب الحديثة + الإدارة الخلاقة = التطور المستمر.

5/ إيجاد الفرق بين الناجحين والفاشلين لأن ميزة التقدم والإبداع لا يتحقق بالكلام ولا بالشعارات ولا بالخطط المثالية وإنما يتحقق بالتدبير الخلاق.

رابعاً عناصر الإبداع الإداري: تتمثل عناصر الإبداع الإداري في الاتي :([95])

1/ الأصالة: هي القدرة على توليد أفكار جديدة ومفيدة وغير مرتبطة بأفكار سابقة أو هو إنتاج غير مألوف وكلما قل درجة شيوع الفكرة زادت درجة أصالته وله ثلاث مميزات:

أ/ الاصالة لا تشير إلى كمية الأفكار الإبداعية بل تهتم بقيمة الأفكار الجديدة

ب/ الاصالة لا تشير إلى نفور الفرد من تكرار تصوراتها بل تشير إلى تكرار ما يفعله الاخرون

ج/ الاصالة تعني الاستجابات وإنتاج غير مألوف لأفكار جديدة لم تسبق لها سابقة.

---

[94] فاصل الصفار، مجلة شبكة النبأ المعلوماتية، العدد56، 2001م ص 1

[95] عاطف عوض، أثر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 29، العدد الثالث2013، ص 209

2/ الطلاقة: هو القدرة على استدعاء أكبر قدر من الأفكار لموقف معين خلال فترة قصيرة نسبياً اذا ما قورنت هذه الفكر بالأفكار الأخرى والطلاقة تعني قدرة الشخص على إنتاج كمية من الأفكار تفوق المتوسط العام خلال فترة زمنية محددة وهنالك خمسة أنواع للطلاقة:

أ/ طلاقة اللفظ: هو سرعة الشخص في توليد الافكار في نسق محدد

ب/ طلاقة التداعي: هو إنتاج أكبر عدد ممكن من الافكار ذات معاني محددة

ج/ طلاقة الأفكار: هو استدعاء عدد كبير من الأفكار في زمن محدد

د/ طلاقة الاشكال: هو تقديم بعض الإضافات إلى الاشكال لتصبح شكل جديد

و/ طلاقة التعبير: هو التفكير السريع في كلمات متصلة ومناسبة

3/ المرونة: هي القدرة على التفكير بطريقة مختلفة والنظر للمشكلة من أبعاد متعددة وعدم التعصب للأفكار ويمكن تصنيف المرونة إلى نوعين:

أ/ المرونة التلقائية: هي قدرة الفرد على إعطاء معلومات متنوعة تلقائياً لا تنتمي لأصل من الأصول

ب/ المرونة التكيفية: هي قدرة الشخص على التغيير والتكيف مع السلوك وتقاس المرونة بأكثر من طريقة تبدأ من فكرة إلى فكرة أو من نوع إلى أخر أو من حالة إلى حالة أخرى أو تغيير الموقف الواحد إلى عدة مواقف أو القدرة على التفكير بأساليب متنوعة والنظر للمشكلة من عدة زاويا.

4/ التحليل: هو القدرة على عزل العناصر عن بعضها البعض وهي القدرة على معرفة الأثر والسبب وتفسيرها ثم تبني علاقات جديدة وهنالك نوعين من التحليل: ([96])

أ/ القدرة على إضافة تفاصيل متنوعة وتطويرها وتنفيذها ب/ القدرة على التقييم: يقصد بها تقيم الإنتاج الإبداعي أو الابتكاري وتقسيمها إلى وحدات بسيطة يسهل التعامل معها ويخلو من المشاكل.

5/ المخاطرة: هو مدى شجاعة الفرد في مواجهة الفشل أو النقد أو تقديم توقعات تحت ظروف غامضة والدفاع عن أفكاره الخاصة والأخذ بزمام المبادرة في تبني أفكار وأساليب جديدة يكون فيه الفرد قابلاً لتحمل المخاطرة عن الأعمال التي يقوم بها ولديه الاستعداد لمواجهة المسئوليات المترتبة على ذلك

خامساً أنواع الإبداع الإداري:

يمكن التميز بين عدة انواع للإبداع الإداري: ([97])

1/ الإبداع الإداري الهرمي: هو التغيير في الهيكل الوظيفي وطرق تصميم الوظائف ونظامها الرقابي والجهد الذهني والفكري الذي يتولد عنه نظريات ونماذج إدارية جديدة تساعد في حل المشاكل وهذا النوع من الإبداع يأتي من الأعلى إلى الأسفل وهو من اختصاص كبار المدراء والتنفيذيين وقراراتهم تسري لما هو أسفل منهم

[96] خالد عاشور، واقع تطبيق عناصر الإبداع الإداري 10 www Khalid alshourr 71 @ gmail. com. 2019. page

[97] محمد علواني، عناصر الإبداع الإداري 7 www Rowad Alamal .com. page

2/ الإبداع الإداري العملي: هو يختص بمعالجة قضايا إدارية من خلال عمليات التطوير والتجديد مثل اقتراح هياكل تنظيمية جديدة أو تطبيق نماذج ونظريات جديدة.

3/ الإبداع الإداري التكنولوجي: أن الإبداع الإداري يمثل الجانب الملموس في تغيير وتطوير الخصائص المادية للسلع والخدمات التي تنتجها المنظمة وتحسين العمليات الإنتاجية

4/ الإبداع الإداري الفني: هذا النوع من الإبداع تتعلق بتطوير المنتجات والخدمات وابتكار طرق جديدة والتغيير في فنون وأساليب الإنتاج وهذا النوع من الإبداع من مهام واختصاصات من هم في أدني السلم الوظيفي اعتمادا على التقنيات التي تستخدمها المنظمات وتغيير في فنون وأساليب الإنتاج وإدخال الحواسيب في العمل.

5/ الإبداع الإداري الفردي: هو نوع من الإبداع تحققه الأفراد من خلال قدراتهم الإبداعية.

6/ الإبداع الإداري الجماعي: هو الإبداع ا الذي يتم تحقيقه من قبل الجماعة وله خاصية إبداعية تفوق الإبداعات الفردية.

7/ الإبداع الإداري على مستوى المنظمة: لا شك أن الإبداع الإداري في المنظمات لم يعد شرفا أو شيئا كماليا بل بات أمراً ضرورياً ومهماً في الممارسة الإدارية ولذلك على المنظمات أن تسعى لتوسيع مفاهيم الأفراد نحو الإبداع من خلال عملية التعليم والتعلم. ([98])

سادساً مراحل الإبداع الإداري:

هنالك العديد من التصنيفات التي قدمها العلماء لمراحل العملية الإبداعية حيث قسمت إلى ستة مراحل على النحو التالي: ([99])

المرحلة الأولى: هي مرحلة الاعداد والتحضير ويتم فيها تحديد المشكلة وفحص جميع جوانبها وجمع المعلومات التي تمثل محور اهتمام المبدع.

المرحة الثانية: هي مرحلة الاندماج مع المشكلة وتعني معرفة مسببات المشكلة عن طريق دراسة الآراء والحقائق التي تم جمعها وتساعد في تفسير وفهم المشكلة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التغيير وهي من أهم مراحل الإبداع الإداري يتم فيها احتضان المشكلة وتحويلها إلى عملية إبداعية.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة الوصول إلى العمل الإبداعي وتسمى مرحلة الإشراف وهي الفاصل بين ما يقوم به المبدع وما يقوم به غير المبدع.

---

[98] معف بن حمد المدني، بيئة العمل وعلاقته بالإبداع الإداري (مجلة كلية التربية: جامعة الأزهر العدد 181 الجزء الثالث، 2019)، ص 320، 321

[99] حمد بن طوير الحاتمي، دور الإبداع الإداري في حل المشاكل (عمان: جامعة نزوي) 2016، ص 12، 13

المرحلة الخامسة: هي مرحلة التعميم ويتم فيها تجربة الأفكار باستخدام قوائم مرجعية ومعايير التطبيق العملية ثم الحكم عليها بالمعلومية أو عدم المعلومية.

المرحلة السادسة: هي مرحلة التطبيق ووضع الأفكار موضع التنفيذ ومواجهة حل المشاكل باستخدام طاقة إبداعية وترجمة الإبداع إلى واقع عملي.

سابعاً خصائص الإبداع الإداري:

الإبداع الإداري هو تقديم كل شيء طبيعي بطريقة مبتكرة وجديدة لم يأتي بها أحد من قبل وكذلك التعامل مع المألوف بطريقة غير مألوفة وله عدة خصائص منها (اين المصدر)

1/ توافق الفكرة مع القيم السائدة: هي قناعات متبني الفكرة مع القيم السائدة في المجتمعات.

2/ التشابه مع الأفكار الأخرى: وهي مدى مشاركة الفكرة المبتكرة مع الأفكار المثيل لها.

3/ القابلية للقياس: وهي اختيار الفكرة بطريقة محددة يسهل فيها عملية القياس والحكم.

4/ القابلية للنقل: وهي القدرة على نشر الفكرة والانتقال بها من مكان لآخر بسهولة.

5/ القابلية للاستثمار: وهي مدى الاستفادة من الافكار الإبداعية والفرص المتاحة للاستثمار.

ثامناً معوقات الإبداع الإداري:

تصنف العوامل التي تقف عائقا أمام الإبداع الإداري في الاتي :([100])

1 / معوقات شخصية: يقصد بها توفر خصائص وصفات تعيق عملية الإبداع الإداري ومنها الخوف من تحمل المسؤولية، اعتقاد الشخص انه ليس مبدعا، البحث باستمرار عن الجواب الصحيح، الخوف من الفشل

2/ معوقات المدير: وهي الممارسات الغير سليمة من قبل المدير قد تعيق عملية الإبداع الإداري مثل سيطرة المدير على كل شيء

3/ معوقات تنظيمية: لا شك أن العملية التنظيمية لها دور كبير في العملية الإبداعية حيث يتردد كثير من المديرين في التخلي عن الأساليب القديمة في التفكير وفي العمل والبحث عن بيئة تنظيمية تساعد على للإبداع

4/ معوقات ثقافية: قد تقف القيم والاعراف والتقاليد عائقا أمام تنمية وتعزيز الخدمات الإبداعية لدى الأفراد كما أن بعض السياسات العائلية والتعليمية لا تشجع على الإبداع الإداري

أولاً مفهوم الميزة التنافسية: ظهر مفهوم الميزة التنافسية في الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين في دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتحقيق عائد أكبر للمنظمات من خلال

[100] العربي بن حوجة فيف، بو معز بن عيسى، مساهمة الإبداع التنظيمي في تحسين جودة الخدمة (الجزائر: جامعة يحي فارس، 2022)، ص 18، 19، 20

المنافسة التي تتضمن وضع أفضل للأنظمة بين المنافسين على المدى الطويل وارتبط مفهوم الميزة التنافسية بمصطلحين هما ([101])

1/ ميزة القيمة المدركة للعميل: وهي إدراك العميل بأنهم يحصلون على قيمة أكثر جودة بأقل سعر

2/ ميزة التميز والاختلاف عن المنافسين: وهي قدرة المنظمة على تلبية حاجات العملاء وتقديم منتجات مميزة عما تقدمه المنظمات الأخرى المنافسة وهي قدرة المنظمة على تحقيق التميز في الموارد المادية والبشرية والتنظيمية.

تعريف الميزة التنافسية: وردت عدة تعريفات للميزة التنافسية نذكر منها التعريفات التالية:

عرفها بيتر داكار: الميزة التنافسية هي اكتشاف المنظمة طرق جديدة لم تتبعها المنظمات المنافسة من قبل.

عرفها فليب كوتلر: الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على العمل بطريقة يصعب على منافسيها أن يصلوها في الأمد القريب أو البعيد.

عرفها نبيل جرسي: الميزة التنافسية هي أن تتقدم المنظمة في تسوقها على منافسيها اعتمادا على استراتيجيات تنافسية معينة سواء كان في الجودة أو التكلفة أو السعر تعريف الميزة التنافسية الجامعية: هي قدرة الجامعة على تحقيق التميز على الجامعات المنافسة لها من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة يصعب تقليدها وتقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة تحقق بها التميز على مستويات عالية.

ثانياً أهمية الميزة التنافسية: تعتبر الميزة التنافسية لها أهمية خاصة لدى منظمات الأعمال لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف المنظمات وإيجاد ميزة تنافسية تميزها عن المنافسون وتعتبر الميزة التنافسية هي جوهر العملية التعليمية لأنها تساهم في تحقيق حصة سوقية من خلال سيطرتها على الحصة السوقية الخدمات التي تقدمها الجامعات وتتمثل أهمية الميزة التنافسية لها في الاتي:

1/ تطوير وتجديد الخدمات التي تقدمها الجامعات.

2/ إنتاج خدمات جديدة ومخصصة تساعد في تحقيق ميزة تنافسية.

3/إيجاد منافذ توزيع جديدة للخدمات التي تقدمها الجامعات.

4/ إيجاد وسائل تكنولوجيا جديدة تؤدي إلى تخفيض التكلفة للخدمات.

5/ ادخال مقررات دراسية جديدة للجامعات تلبي احتياجات سوق العمل.

ثالثاً أهداف الميزة التنافسية:

هنالك أهداف كثيرة تسعى المنظمات إلى تحقيقها وهي:([102])

---

[101] نادين كوسا، استراتيجية التوزيع في تحقيق الميزة التنافسية (سوريا، جامعة دمشق، بدون) ص ص 25، 27، 28

[102] اواد عبد الله رمضان، دور الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية (تركيا: جامعة الشرق الأدنى) 2021 ص 47، 48

1/ الميزة التنافسية تسعى إلى اقناع العميل بأن الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة تميزها عن الخدمات التي تقدمها الجامعات الأخرى.

2/الميزة التنافسية تسعى إلى تحقيق فرص تعليمية جديدة.

3/ حصول الجامعات على ميزة تنافسية تساعد في تقديم خدمات تعليمية جيدة.

4/ امتلاك الجامعات ميزة تنافسية تعني الحصول على حصة سوقية أكبر.

5/ تتحقق هدف الجامعات بالحصول على ميزة تنافسية تجعله قادر على التنبؤ بالمستقبل.

6/ فكرة الحصول على ميزة تنافسية تعتبر معيار يحدد من خلالها الجامعات الناجحة والمتميزة.

رابعاً: خصائص الميزة التنافسية:

تختص الميزة التنافسية بعدة خصائص على النحو التالي:([103])

1/ تقدم الميزة التنافسية دعما مهما يسهم في نجاح الأعمال.

2/ تتصف الميزة التنافسية بالقوة والصلابة وصعوبة تقليد المنافسين لها.

3/ تتكيف الميزة التنافسية مع ظروف البيئة الخارجية ويتناسب مع موارد المنشأة الداخلية.

4/ تختص الميزة التنافسية بالاستمرارية و الاستدامة في المدى الطويل.

5/ الميزة التنافسية تتصف بالمرونة قابل للتعديل والتغير بسهولة ويسر.

6/ ما حققه الميزة التنافسية تتناسب مع أهداف المنظمة.

7/ وضوح الميزة التنافسية يؤدي إلى جذب العاملين المحترفين و أصحاب الخيرات.

خامساً: عناصر الميزة التنافسية: المنظمات التي تسعى للبقاء في أو ترغب في قيادة المنظمات الأخرى لابد أن تحقق البعد التنافسي الذي يتماشى مع إمكانياتها وقدراتها وطبيعة البيئة التي تحيط بها لذا لابد من التعرف على العناصر التي تحكم عملية التنافس وهي كالآتي:

عنصر التكلفة: يقصد بها إنتاج أو توزيع المنتجات بأقل التكاليف مقارنة مع المنافسين في نفس المجال وخاصة إذا كان العميل له حساسية مع الأسعار هذا يعطي بعدا تنافسياً.

عنصر الجودة: هو الحصول على المنتجات ذات جودة عالية ولم يعد السعر عاملا أساسيات في اتخاذ قرارات الشراء.

عنصر المرونة: ظهرت عنصر المرونة نتيجة للتطور والابتكار التكنولوجي والمتغيرات البيئية وتعقيداتها والمرونة تعني قدرة المنظمة على توفير مستويات عالية من التعامل وهنالك نوعان من المرونة:

[103] خليل موفق خليل صافي، بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية (غزة، جامعة الأزهر،) 2017، ص 97، 99

النوع الأول: هي مواكبة المنظمة التطورات التكنولوجية وتصميم المنتجات والخدمات وفقا لتفضيلات المستهلك أو تلبية حاجات المستهلك المتجددة.

النوع الثاني: هي قدر المنظمة على الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في حجم الإنتاج بالزيادة أو النقصان وفقاً لمستويات الطلب عليها.

عنصر التسليم: نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدث في إدارة الوقت وهو ما يعرف بالقيمة الزمنية للمنظمات التي تقدم الخدمات أو تنتج المنتجات كان لابد من اعتماد المنظمات على سرعة التسليم والاستجابة الفورية لطلب العميل ويأخذ التسليم ثلاثة اشكال:

الشكل الأول: الوقت الذي تستغرقه المنظمة في عمليات الإنتاج والتسويق

الشكل الثاني: الوقت الذي يستغرقه في استلام الطلب من العميل للتصنيع أو التجهيز

الشكل الثالث: الوقت الذي تستغرقه في تسليم البضائع من المصنع للعميل.

هذا العنصر يحقق معدلات عالية في خفض المخزون إلى أدنى حد ممكن وعدم تعرضه للتلف مما يحقق أرباح عالية للمنظمة. ([104])

سادساً: نظريات الميزة التنافسية:

هنالك عدة نظريات للميزة التنافسية على النحو التالي:

1/ نظرية الميزة المطلقة لصاحبها ادم سميت 1723-1790:

تشير نظرية الميزة المطلقة على قدرة الاقتصاد في إنتاج كمية أكبر من المنتجات باستخدام كمية محددة من الموارد المتاحة بمعنى اخر كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة أو تقديم خدمة التي تميزها بميزات مطلقة مثال لذلك توجد ثلاثة دول ينتجون القمح العالمي

عدد العمال	كمية الإنتاج	الدولة
200	1000	A
200	2000	B
200	500	C

المصدر: اواد عبد الله بن رمضان، دور الجودة الشاملة 2021م

بافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن الدولة B لديه ميزة مطلقة في إنتاج القمح يتفوق بها عن الدولتين A,C لأن إنتاج القمح من الدول B أكبر من كمية الإنتاج للدولتين الأخرى A, C مع ثبات التكلفة

2/ الميزة النسبية ديفيد ريكاردو 1772 -1823:

العالم ديفيد ريكاردو قدم نظرية الميزة النسبية للإجابة على السؤال هل ستخرج هذه البلدان التي لا تمتلك ميزة مطلقة عن التجارة العالمية أم لا و يرى ريكاردو أن كل دولة لها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها من الدول

[104] ا اواد عبد الله بن رمضان، دور الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية (تركيا: جامعة الشرق الأدنى) 2021، ص 83، 84، 85

لذلك اقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى من الدول الأخرى مثال لذلك أن تخصص البرازيل في إنتاج البن و اليابان في صناعة التكنولوجيا و بريطانيا في صناعة السيارات ثم تقوم كل دولة بمقايضة الدول الأخرى و بذلك تحقق الميزة النسبية وعرف ديفيد ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على حاصل النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الأخر منتجات أو تقديم خدمات ذات خصائص فريدة و متميزة من خلال المعرفة وقيام التحالفات و إنشاء الرابط الشبكي ([105])

سابعاً مجالات الميزة التنافسية في الجامعات:

إن مجالات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات تشتق من الوظائف الثلاثة للجامعات وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع

1/ التميز في مجال التعليم: أن التعليم الجامعي منظومة متكاملة مكونة من الأستاذ الجامعي والطالب والمنهج الدراسي وأساليب التدريس والتقويم والبيئة التعليمية ولا شك أن التميز في مجال التعليم يتطلب تطوير كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية من خلال تميز الاتي:

أ/ الأداء التدريس للأستاذ الجامعي

ب/ التميز في البرامج التعليمية

ج/ التميز في تكنولوجيا التعليم

2/ التميز في مجال البحث العلمي: التميز في مجال البحث العلمي من اهم مجالات التميز الجامعي على المستوى المحلي والدولي وهو ناتج من النشاط البحثي المتواصل الذي جعل الجامعات بمثابة بيوت خبرة علمية ومعرفة وفي ظل التطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع يجب على الجامعات وضع خطط شاملة في تطوير البحث العلمي مرتبطة بحاجات المجتمع وحل مشاكل المجتمع والتفوق في البحث العلمي أحد معايير التصنيفات العالمية للجامعات وأحد مؤشرات الميزة التنافسية. ([106])

3/ التميز في مجال خدمة المجتمع: تعد خدمة المجتمع الوظيفة الثالثة للجامعة التي تسهم في تجديد حاجات المجتمع وتقديم برامج تلبي احتياجات المجتمعات وحل مشاكلهم ومن اهم مجالات خدمة المجتمع هي:

أ/ إعداد البحوث وتوثيق العلاقة بين المجتمع والجامعة.

ب/ تقديم خدمات إرشادية لكافة المجتمع.

ج/ المشاركة في الاحتفالات العامة والمناسبات الاجتماعية.

د/ تقديم خدمات استشارية للمجتمع.

---

[105] المصدر الوطني للميزة التنافسية في الفكر الاقتصادي (سوريا، 2011م) ص 10-12

[106] أسماء عبد الفتاح نصر، تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الأزهري (المجلة التربوية لجامعة سواهاج، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2020م) ص 920-921

و/ التعاون مع المؤسسات في حل المشاكل.

ثامناً: معوقات الميزة التنافسية:

هنالك عدد من العوامل التي تعيق المنظمات في تحقيق الميزة التنافسية منها:([107])

1/ حجم المنظمة كلما كان حجم المنظمة كبير تحتاج إلى راس مال مادي وبشري أكبر وهذا قد لا تتوفر في كثير من المنظمات مما تعيق عملية المنافسة.

2/ اتباع المنظمات اسلوب التقليد في كثير من الأحيان المنافسون يقومون بتقليد نوع الميزة الذي ينافس بها المنظمات الأخرى.

3/ التحسين المستمر في الميزة التنافسية أو الحصول على ميزة جديدة إذا لم تتمكن المنظمات من التجديد ستفقد فرصة المنافسة.

4/ البعد الجغرافي كل ما كانت المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيما بيها بعيدة يشكل عائقا أمام المنافسة.

5/ نطاق المنافسة في السوق المستهدف مثل التركيز على سوق معين أو عدة أسواق.

أولاً: الخلفية التاريخية لجامعة النيل الازرق:

تمهيد: يدلف هذا المبحث إلى معرفة جامعة النيل الازرق من حيث النشأة والتطور والأهداف والرؤية والرسالة وتقديم عرض تحليلي عن النتائج التي توصل إليها الباحث، من خلال الأساليب الإحصائية، وتم تفسير هذه النتائج في ضوء أسئلة البحث وفروضه ومتغيراته، حيث عولجت البيانات من واقع إجابات أفراد مجموعة البحث عن اخلاقيات العمل وأثرها على التميز المؤسسي بالجامعات السودانية، ومن خلال المعالجة الإحصائية للاستجابة لعبارات اخلاقيات العمل وأثرها على التميز المؤسسي بالجامعات السودانية وذلك لمعرفة مدى تحقق أهداف وفروض البحث. وعليه سوف تكون خطوات هذا الجزء عرض نتائج تحليل الأبعاد المختلفة والإجابة والتحقق من الفروض، وتقديم تحليل مفصل لهذه النتائج ثم الخروج بنتائج تثبت أو تنفي صحة الفروض وقياس استجابة أفراد العينة حول اخلاقيات العمل وأثرها على التميز المؤسسي بالجامعات السودانية بالأبعاد المختلفة.

أولا الخلفية التاريخية عن جامعة النيل الازرق بإقليم النيل الازرق الدمازين:

تأسست جامعة النيل الازرق في عام 1995م كجامعة حكومية سودانية رائدة في مجال التعليم العالي بالإقليم النيل الازرق وتتوزع كليتها بين مدينتي الدمازين والروصيرص وهي عضو في اتحاد جامعات العالم الإسلامي

موقع الجامعة: تقع ضمن مدينتي الدمازين والروصيرص

السياق التأسيس: تم تأسيسها في إطار سياسة ثورة التعليم العالي التي هدفت لإنشاء جامعة في كل ولاية سودانية

107 ستهال دور استراتيجيات التنافسية في تحقيق الميزة، (الجزائر: جامعة محمد أخضر، 2013م)، ص 59

الهدف: تهدف إلى ربط التعليم بقضايا البيئة والتنمية المحلية وتقديم خدمات تعليمية في مجالات وتخصصات مختلفة

الكليات:

1/ كلية الطب والعلوم الصحة

2/ كلية الهندسة

3/ كلية الزراعة

4/ كلية علوم الحاسوب

5/ كلية التربية

6/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

ثانياً: الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الجزء على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في وصف لمجتمع وعينة الدراسة وخصائصها المستخدمة في جمع البيانات ومحتوياتها وإجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وعرض وتحليل واختبار فروض الدراسة والاستنتاجات والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً" منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين الوصف الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة، لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في جامعة النيل الازرق. تتمثل الجانب الوصفي في جمع البيانات وتصنيفها وتفسيرها لفهم دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، بينما يعتمد الجانب التحليلي على استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات واستخلاص العلاقات بين المتغيرات.

ثالثاً: أداة الدراسة: أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع البحث، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات، وقد اعتمد البحث على الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات. وتحقيقا" لهدف البحث تم تصميم استمارة استنادا" للأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية واشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول: يحتوي على (6) فقرات تناولت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتمثلة في:

1/ النوع/ .2/ العمر. 3/ المؤهل العلمي. 4/ المسمى الوظيفي. 5/ سنوات الخبرة.

القسم الثاني: وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة. ويشتمل هذا القسم على محورين: المحور الأول: يقيس المتغير المستقل للدراسة (الإبداع الإداري) ويشتمل على عدد خمسة أبعاد وهي:

البعد الأول: (الأصالة) ويتكون من عدد (5) عبارات.

البعد الثاني: (الطلاقة الفكرية) ويتكون من عدد (5) عبارات.

البعد الثالث: (المرونة) ويتكون من عدد (5) عبارات.

البعد الرابع: (المخاطرة) ويتكون من عدد (5) عبارات.

البعد الخامس (التحليل) ويتكون من عدد (5) عبارات.

المحور الثاني: يقيس المتغير التابع للدراسة (الميزة التنافسية) ويتكون من عدد (5) عبارات. وقد تم بناء الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الاتفاق مع العبارات المطروحة، مما ساعد في تحويل البيانات إلى مؤشرات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. ويتكون الاستبيان من عدد من المحاور الأساسية، حيث يضم كل محور مجموعة من الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتراوح بين (1: لا أوافق بشدة) إلى (5: أوافق بشدةً). كما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول رقم (1) مقياس درجة الموافقة

الدلالة الإحصائية	النسبة المئوية	الوزن النسبي	درجة الموافقة
درجة موافقة مرتفعة جدا"	**اكبر من 80%**	5	أوافق بشدة
درجة موافقة مرتفعة	**80-70%**	4	أوافق
درجة موافقة متوسطة	**69-50%**	3	محايد
درجة موافقة منخفضة	**49-20%**	2	لا أوافق
درجة موافقة منخفضة جدا	**أقل من 20%**	1	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين العاملين بجامعة النيل الأزرق، والذين يشملون مختلف الدرجات الوظيفية بدءًا من الموظفين والإداريين، مرورًا برؤساء الأقسام، ووصولًا إلى مديري الإدارات. ويتميز هذا المجتمع بتنوع خبراته العملية ومستوياته التعليمية، مما يجعل منه قاعدة مناسبة لدراسة أثر الإبداع الإداري على تحقيق الميزة التنافسية.

ولتحقيق تمثيل عادل وشامل لجميع الفئات الوظيفية داخل الجامعة، استخدم الباحث العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling)، حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقًا للدرجة الوظيفية، ثم تم اختيار أفراد عينة ممثلة من كل طبقة بشكل عشوائي لضمان تجانس البيانات وقابليتها للتحليل الإحصائي. بلغ حجم العينة (270) مفردة، وهو حجم مناسب لإجراء التحليل الإحصائي المتقدم، بما في ذلك استخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)، حيث يتيح هذا الحجم اختبار العلاقات بين المتغيرات الكامنة بدقة عالية وتحقيق موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم ضمن حدود المجتمع المستهدف.

خامساً: الأساليب الإحصائية (Statistical Techniques): لتحليل البيانات المجمعة من الاستبانة، اعتمدت الدراسة على أساليب إحصائية وصفية واستدلالية متقدمة باستخدام برنامج SPSS وAMOS، بما يتناسب مع طبيعة المتغيرات الكامنة ومتطلبات اختبار فروض الدراسة.

أولاً: الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics): تم حساب المتوسطات، الانحرافات المعيارية، والتكرارات لكل من المتغيرات الديموغرافية وأبعاد الإبداع الإداري والميزة التنافسية، لتوصيف مستوى كل متغير وتحليل خصائص العينة.

ثانياً: التحقق من صدق وثبات الأداة (Validity and Reliability): الثبات: باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل بُعد، ويعتبر صالحًا إذا تجاوز 0.70.

سادساً: اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة: من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً" في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء، وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية، وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ **صدق أداة الدراسة:** وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس: اختبار الصدق (Validity): تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري (Face Validity)، حيث تم عرضه على مجموعة من الخبراء والمختصين في الإدارة لمراجعة وضوح الأسئلة ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة.

(ب)/ صدق الاتساق الداخلي: كما تم استخدام صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity) من خلال تحليل ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، مما يضمن قياس كل محور لمفهومه المستهدف بدقة، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار.

جدول (2): معامل ارتباط لمحاور الدراسة بالمجموع الكلي

المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/ الأصالة	0.80	0.000
2/ الطلاقة الفكرية	0.89	0.000
3/ المرونة	0.75	0.012
4/ المخاطرة	0.80	0.001
5/ التحليل	0.85	0.000
6/ الميزة التنافسية	0.79	0.002

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يتضح من الجدول (2) أن جميع محاور الدراسة لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه.

2/ثبات الاستبانة: تم قياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يعد من أكثر الأساليب شيوعًا لتقييم الاتساق الداخلي للأداة. وقد أظهرت النتائج أن جميع المحاور الرئيسية للدراسة

تحقق معامل ألفا كرونباخ أعلى من 0.7، وهو الحد المقبول علميًا، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الثبات والاتساق الداخلي في إجابات المشاركين.

جدول (3) معاملات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معاملات ألفا كرونباخ
1/ الأصالة	5	0.83
2/ الطلاقة الفكرية	5	0.81
3/ المرونة	5	0.75
4/ المخاطرة	5	0.88
5/ التحليل	5	0.76
6/ الميزة التنافسية	5	0.78
المجموع	30	0.84

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

سابعاً : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة: في هذه الفقرة سيتم تسليط الضوء على الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، وذلك بهدف تقديم وصف شامل للسمات الأساسية للأفراد المشمولين في الدراسة. وفيما يلي جدول يوضح خصائص عينة الدراسة

جدول (4) خصائص أفراد عينة الدراسة (البيانات الديموغرافية)

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
1/ النوع	ذكر	200	74.1
	أنثى	70	25.9
2/ العمر	أقل من 30	60	22.2
	31 إلى 35 سنة	90	33.3
	36 إلى 40 سنة	20	7.4
	41 إلى 45 سنة	50	18.5
	46 إلى 50 سنة	20	7.4
	51 إلى 55 سنة	20	7.4
	56-60 سنة	10	3.7
	60 سنة فأكثر	0	.0
3/ المستوى التعليمي	ثانوي	10	3.7
	جامعي	150	55.6
	فوق الجامعي	90	33.3
	أخري	20	7.4

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
4/ المسمى الوظيفي	موظف	150	55.6
	إداري	40	14.8
	رئيس قسم	70	25.9
	مدير إدارة	10	3.7
5/ سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	50	18.5
	6 إلى 10 سنة	100	37.0
	11إلى 15 سنة	80	29.6
	16 سنة فأكثر	40	14.8

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يتضح من الجدول (4) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (69.7%) والنسبة الكبرى منهم تتراوح اعمارهم ما بين (30 إلى 40 سنة) بنسبة (65.2%) كما نجد أن غالبية أفراد العينة من حملة الدكتوراه بنسبة (74.2%). كما يلاحظ أن النسبة العظمى من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 إلى 10 سنة) حيث بلغت نسبتهم (49.3%) كما يتبين أن الغالبية العظمى منهم تلقوا دورات تدريبية (5 فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (45.5).

ثامناً: عرض وتحليل بيانات الدراسة

تهدف الدراسة من تحليل البيانات الأساسية تقديم إحصاءاً " وصفيا" لعبارات متغيرات الدراسة يعكس درجة الاستجابة للوحدات المبحوثة من خلال تقدير الوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية وذلك على النحو التالي:

المحور الأول/ أبعاد الإبداع الإداري

(1) / الأصالة

جدول (5) التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات بعد الأصالة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	احرص على تقديم أفكار جديدة للعمل بالجامعة.	4.22	1.02	مرتفعة جدا	3
2	ابتعد عن تكرار ما يفعله الاخرون في العمل بالجامعة	4.06	1.11	مرتفعة	5

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
3	احرص على النقاش والنقد البناء لإقناع الاخرين بأفكار جديدة أقدمها	4.29	.920	مرتفعة جدا	1
4	تتسم مناقشاتي بالجدية والعمق والنظرة الشمولية	4.13	1.08	مرتفعة	4
5	أبحث عن طرق جديدة لتسهيل تنفيذ المهام المنوطة بي	4.27	.960	مرتفعة جدا	2
	الجمالي العبارات	4.21	1.01	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يوضح الجدول (5) التحليل الإحصائي لبعد "الأصالة" في بيئة العمل بالجامعة، حيث تم قياس الاستجابة لخمسة عبارات تتعلق بتقديم الأفكار الجديدة، والابتعاد عن التقليد، والنقد البناء، والبحث عن طرق لتحسين العمل. تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.06 و4.29، مما يشير إلى أن معظم المشاركين قيموا هذه العبارات بدرجة مرتفعة جدًا أو مرتفعة. أعلى درجة كانت للعبارة المتعلقة بـ "النقد البناء لإقناع الآخرين بأفكار جديدة" (متوسط 4.29) تلتها العبارة "البحث عن طرق جديدة لتسهيل تنفيذ المهام" (متوسط 4.27). بينما سجلت العبارة "ابتعد عن تكرار ما يفعله الآخرون في العمل" أدنى درجة (متوسط 4.06). تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.92 و1.11، مما يعكس استجابة متقاربة بين المشاركين.

بشكل عام، متوسط جميع العبارات بلغ 4.19، مما يدل على درجة عالية من التوافق في الرأي حول أهمية الأصالة في بيئة العمل بالجامعة. كما أظهرت النتائج أن المشاركين يركزون بشكل كبير على النقد البناء والابتكار في تنفيذ المهام، بينما أظهرت العبارة الخاصة بالابتعاد عن تقليد الآخرين أنها الأقل أهمية.

(2) / الطلاقة الفكرية

جدول (6) التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات بعد الطلاقة الفكرية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	أبادر في طرح وجهة نظري في أية مشكلة أو قضية تخص الجامعة بطلاقة.	4.04	1.02	مرتفعة	5

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
2	أرفض الحلول التقليدية الغير واضحة للمشكلات بالجامعة.	4.11	1.01	مرتفعة	3
3	أعبر عن رأيي ووجهة نظري مصحوبة بالدليل والبدائل المتاحة بطلاقة.	4.09	.920	مرتفعة	4
4	أعبر عن أفكاري وآرائي بألفاظ مناسبة ومعبرة وواضحة.	4.18	1.08	مرتفعة	2
5	أقدم أكبر عدد من الأفكار والآراء والحلول التي تشمل كافة جوانب المشكلة.	4.21	.960	مرتفعة جدا	1
	إجمالي العبارات	4.19	1.09	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يوضح الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لبعد "الطلاقة الفكرية" في بيئة العمل بالجامعة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات تراوح بين 4.04 و4.21، مما يعكس استجابة مرتفعة من المشاركين. أعلى درجة تم تسجيلها كانت للعبارة "أقدم أكبر عدد من الأفكار والآراء والحلول التي تشمل كافة جوانب المشكلة" (متوسط 4.21)، مما يشير إلى أهمية تعدد الأفكار والشمولية في الحلول المقدمة. أما العبارة "أبادر في طرح وجهة نظري في أي مشكلة أو قضية تخص الجامعة بطلاقة" سجلت أدنى متوسط (4.04)، لكنها لا تزال ضمن الاستجابة المرتفعة. تراوحت قيم الانحراف المعياري بين0.92 و1.08، مما يدل على أن الآراء كانت متقاربة بشكل عام مع وجود بعض التباين الطفيف بالمجمل، أظهر المشاركون قدرة عالية على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشكل واضح ومناسب، مع التركيز على **تقديم حلول متعددة وشاملة للمشكلات.

(3) / المرونة

جدول (7) التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات بعد المرونة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	اهتم بالآراء التي تخالف آرائي للاستفادة من آرائهم.	4.03	1.02	مرتفعة	4

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
2	لا اتردد في تغيير موقفي عندما اقتنع بعدم صحته.	4.14	1.01	مرتفعة	2
3	لدى القدرة على تحمل مسئولية قراراتي وآرائي.	4.11	.920	مرتفعة	3
4	أتسم بالشجاعة والرؤية الطموحة لخططي وأساليبي	4.16	1.08	مرتفعة	1
5	اتقبل انتقادات الاخرين بصدر رحب	3.99	.960	مرتفعة	5
	إجمالي العبارات	3.98	1.12	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يشير الجدول المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

(7) إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لبعد "المرونة" في بيئة العمل بالجامعة تُظهر استجابة مرتفعة عمومًا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.99 و4.16. العبارة الأعلى كانت "أتسم بالشجاعة والرؤية الطموحة لخططي وأساليبي" (متوسط 4.16)، مما يعكس تقدير المشاركين للشجاعة والطموح في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، ما يدل على أن لديهم مرونة فكرية ورغبة في التكيف مع التحديات. في المقابل، سجلت العبارة "أقبل انتقادات الآخرين بصدر رحب" أدنى متوسط (3.99)، مما يشير إلى أن المشاركين يقدرون الانتقادات ولكن بدرجة أقل، ما قد يعكس بعض التردد في تقبل النقد بالمجمل، بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات 4.07، مما يدل على أن المشاركين يتمتعون بمرونة عالية في تعديل مواقفهم واستفادة من الآراء المخالفة، بينما تظل الانتقادات أكثر موضوعية ويتطلب تقبلها مزيدًا من الجهد.

(4) / المخاطرة

جدول (8) التحليل الإحصائي الوصف لعبارات بعد المخاطرة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	اتحمل مسئولية ما اقوم به من أعمال في ظل المخاطرة.	4.00	1.09	مرتفعة	4
2	اتقبل الفشل باعتباره التجربة التي تسبق النجاح.	2.14	1.16	منخفضة	5

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
3	احرص على اقتراح أساليب جديدة للعمل رغم علمي بمخاطره	4.03	0.95	مرتفعة	2
4	أفضل الأعمال الصعبة التي تتصف بدرجة عالية من المخاطر.	4.01	1.14	مرتفعة	3
5	أقدم أكبر عدد من الأفكار والآراء والحلول التي تشمل كافة جوانب المشكلة وان كان فيها مخاطرة.	4.05	.890	مرتفعة	1
	إجمالي العبارات	4.02	1.07	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يوضح الجدول (8) نتائج التحليل الإحصائي لبعد "المخاطرة" في بيئة العمل بالجامعة. تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بين 2.14 و4.05، مما يشير إلى وجود تفاوت في استجابة المشاركين تجاه مفهوم المخاطرة. العبارة الأعلى كانت "أقدم أكبر عدد من الأفكار والآراء والحلول التي تشمل كافة جوانب المشكلة وإن كان فيها مخاطرة" (متوسط 4.05)، مما يدل على أن المشاركين يميلون إلى اقتراح حلول مبتكرة رغم المخاطر المصاحبة لها. بينما العبارة الأدنى كانت "أقبل الفشل باعتباره التجربة التي تسبق النجاح" (متوسط 2.14)، ما يشير إلى أن المشاركين يقللون من أهمية تقبل الفشل كجزء من عملية المخاطرة، مما يعكس بعض التردد أو التحدي في تقبل الفشل كوسيلة للتعلم.

بالمجمل، يظهر المشاركون استعدادًا مرتفعًا لتحمل المخاطر في العمل، سواء عبر اقتراح أفكار جديدة أو تحمل مسؤولية الأعمال الصعبة، بينما يترددون في تقبل الفشل كجزء من التجربة. المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات كان 4.00، مما يعكس موافقة مرتفعة على المخاطرة بشكل عام في بيئة العمل الجامعي.

(5) / التحليل

جدول (9) التحليل الإحسائي الوصفي لعبارات بعد المخاطرة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	أستطيع تحليل أي موقف أو مشكلة معقدة إلى عناصر بسيطة ليسهل حلها.	4.00	1.09	مرتفعة	4

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
2	احلل جزئيات العمل غير المترابطة لتكوين وجهة نظر شاملة.	2.14	1.16	منخفضة	5
3	عند التحليل أضع في اعتبار التفاصيل الدقيقة والمؤثرة في العمل.	4.03	0.95	مرتفعة	2
4	أمتلك مقدرة لتحليل المشاكل في المدى القريب والبعيد.	4.01	1.14	مرتفعة	3
5	أستطيع إدراك وفهم العلاقة المرتبطة بعناصر للمشكلة.	4.05	.890	مرتفعة	1
	إجمالي العبارات	3.89	1.05	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يوضح الجدول (9) نتائج التحليل الإحصائي لبعد "المخاطرة" في بيئة العمل بالجامعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 2.14 و 4.05، مما يعكس تفاوتًا في استجابة المشاركين حول قدرتهم على تحليل المشاكل واتخاذ القرارات. العبارة الأعلى كانت "أستطيع إدراك وفهم العلاقة المرتبطة بعناصر المشكلة" (متوسط 4.05)، مما يشير إلى أن المشاركين يمتلكون قدرة عالية على فهم العلاقات بين عناصر المشكلة وتحليلها بفعالية بينما العبارة الأدنى كانت "أحلل جزئيات العمل الغير مترابطة لتكوين وجهة نظر شاملة" (متوسط 2.14)، مما يعكس استجابة منخفضة تجاه أهمية التحليل الجزئي للعناصر غير المترابطة في العمل، ما قد يعكس صعوبة أو عدم أولوية في التعامل مع الجزئيات غير المرتبطة.

بالمجمل، يظهر المشاركون قدرة مرتفعة على تحليل المشاكل والتعامل مع التفاصيل الدقيقة، لكن هناك تحديات في التعامل مع الجزئيات التي لا ترتبط بشكل مباشر. المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات بلغ 4.00، مما يعكس استجابة مرتفعة في التحليل واتخاذ القرارات في بيئة العمل الجامعي.

المحور الثاني/ الميزة التنافسية

جدول (10) التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور الميزة التنافسية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
1	تسعى الجامعة لتحقيق درجة عالية من التميز في خدماتها	4.34	.940	مرتفعة جدا	1

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
2	تسعى الجامعة لتقديم خدمات متميزة للطلاب والعاملين.	4.29	0.98	مرتفعة جدا	2
3	تستخدم الجامعة أحدث التقنيات في برامجها لتحقيق المنافسة.	2.45	1.17	منخفضة	5
4	تتميز الجامعة بخفض تكاليفها المقدمة لتحقيق ميزة تنافسية.	4.09	1.02	متوسطة	4
5	تحرص الجامعة على تجنب الأخطاء لتحقيق ميزة تنافسية.	4.19	.980	مرتفعة	3
	جميع العبارات	4.17	0.94	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يوضح الجدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لبعد "الميزة التنافسية" في الجامعة. أظهرت النتائج تفاوتًا في المتوسطات الحسابية بين العبارات، مما يعكس اختلافات في تقييم الميزة التنافسية للمؤسسة من قبل المشاركين. العبارة الأعلى كانت "تسعى الجامعة لتحقيق درجة عالية من التميز في خدماتها" (متوسط 4.34)، مما يدل على أن المشاركين يقدرون التميز الذي تسعى الجامعة لتحقيقه في خدماتها، ويعتبرونه عنصرًا أساسيًا للميزة التنافسية العبارة الثانية كانت "تسعى الجامعة لتقديم خدمات متميزة للطلاب والعاملين" (متوسط 4.29)، مما يعكس استجابة مرتفعة جدًا تجاه اهتمام الجامعة بتقديم خدمات عالية الجودة للطلاب والعاملين. بينما العبارة الأدنى كانت "تستخدم الجامعة أحدث التقنيات في برامجها لتحقيق المنافسة" (متوسط 2.45)، ما يشير إلى أن المشاركين يرون أن استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق الميزة التنافسية ليس من أولويات الجامعة، مما يعكس تقديرًا منخفضًا لهذا البعد في سياق المنافسة. العبارة "تتميز الجامعة بخفض تكاليفها المقدمة لتحقيق ميزة تنافسية" (متوسط 4.09) حصلت على استجابة متوسطة، ما يشير إلى أن المشاركين يقدرون خفض التكاليف ولكن بدرجة أقل من العبارات الأخرى العبارة "تحرص الجامعة على تجنب الأخطاء لتحقيق ميزة تنافسية" (متوسط 4.19) حصلت على استجابة مرتفعة، مما يشير إلى أن المشاركين يلاحظون اهتمام الجامعة بتحقيق الكفاءة وجودة الخدمة من خلال تجنب الأخطاء.

بالمجمل، تشير النتائج إلى أن التميز في الخدمات والتفوق في الجودة هما الأكثر أهمية في تقييم الميزة التنافسية للجامعة، بينما هناك ضعف في استخدام التقنيات الحديثة كعنصر تنافسي. المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات بلغ 4.17، مما يعكس استجابة مرتفعة، مع تباين في التركيز على مختلف أبعاد الميزة التنافسية.

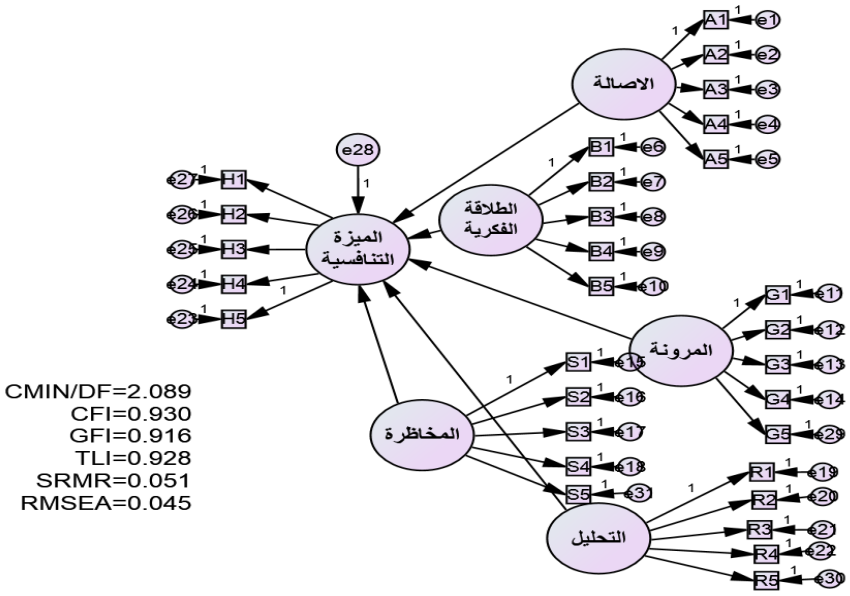
تاسعاً: اختبار فروض الدراسة:

تمهيدًا لتحليل النموذج واختبار الفرضيات البحثية، تم إجراء تحليل العوامل التأكيدي (CFA) كخطوة أساسية للتحقق من مدى جودة أدوات القياس المستخدمة في الدراسة. يهدف هذا التحليل إلى التأكد من أن المؤشرات (العناصر أو البنود) تعكس بدقة المفاهيم النظرية المقصودة، ويُعد هذا التحقق أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن البيانات التي تم جمعها تعبر فعلاً عن المتغيرات الكامنة المستهدفة في النموذج النظري المقترح. وفيما يلي نتائج اختبار جودة القياس لمحاور الدراسة وذلك من خلال استخدام كل من التحليل العاملي التوكيدي واختبار الثبات وذلك على النحو التالي

1.التحليل العاملي التوكيدي

وفيما يلي مؤشرات مطابقة النموذج (Model Fit Indices) لقياس مدى توافق النموذج النظري مع البيانات الفعلية، باستخدام مجموعة من المؤشرات المعتمدة مثل CFI، RMSEA، وChi-square. حيث يوضح الشكل (1) والجدول (11) نتائج التحليل العاملي التوكيدي

شكل (1) نموذج التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

جدول (11) مؤشرات جودة المطابقة (Model Fit Indices) لمتغير إدارة التغيير

المؤشر	القيمة المحسوبة	القيمة المعيارية	الدلالة
CMIN/DF	2.089	3 ≥	يدل على ملاءمة النموذج
GFI	0.916	0.90 ≤	مطابق بدرجة عالية
CFI	0.930	0.90 ≤	مطابق بدرجة عالية
SRMR	0.051	0.08 ≥	مطابقه جيدة

المؤشر	القيمة المحسوبة	القيمة المعيارية	الدلالة
RMSEA	0.045	≥ 0.08	مطابقه جيدة

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

أظهرت النتائج في الجدول (11) أن قيمة (CMIN/DF = 2.089) وهي أقل من الحد المعياري (3)، مما يدل على أن النموذج مناسب للبيانات. كما جاءت قيمة (GFI = 0.916) , وهي أعلى من (0.90)، وتشير إلى مطابقة ممتازة. إضافة إلى ذلك، فإن مؤشرات المقارنة (CFI = 0.930) حقق القيمة المعيارية المقبولة (≤ 0.90)، مما يؤكد جودة النموذج. وأخيرًا، جاءت قيمة (RMSEA = 0.045) وهي أقل من (0.08)، مما يعكس ملاءمة ممتازة للنموذج. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج المفترض يتمتع بجودة مطابقة إحصائية قوية ويمثل البيانات بصورة جيدة.

2. تحليل الصلاحية والثبات

ركز التقييم الكمي لنموذج القياس على اختبار الخصائص السيكومترية لمحاور الدراسة، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

أ. الصدق التلازمي (Convergent Validity): للتأكد من أن كل مجموعة من البنود المرتبطة ببُعد معين تتمتع بتقارب معنوي يعكس توجّهًا مشتركًا.

ب. ثبات القياس (Reliability): تم تقديره باستخدام كل من معامل الثبات المركب (CR) ومعامل ألفا كرونباخ، وذلك للتحقق من الاتساق الداخلي للبنود التي تقيس كل بُعد.

تم عرض النتائج الخاصة بمتوسط التباين المُستخرج (AVE)، والثبات المركب (CR)، وقيم ألفا كرونباخ لكل بُعد في الجدول أدناه، والتي أكدت على قوة النموذج من حيث الموثوقية والصدق، مما يمهد لاعتماد النموذج في التحليل الهيكلي لاحقًا.

أ. الصدق التلازمي (Convergent Validity)

وبفحص النتائج، تبين من الجدول (12) أن جميع البنود حققت معاملات تحميل قياسية مقبولة، كما تجاوزت قيم CR و AVE الحدود الدنيا الموصى بها، مما يعكس تحقق الصدق التلازمي.

جدول (12) الصدق التلازمي (Convergent Validity) لمتغيرات الدراسة

المتغير	AVE	CR
1/ الأصالة	0.62	0.74
2/ الطلاقة الفكرية	0.67	0.77
3/ المرونة	0.68	0.80
4/ المخاطرة	0.63	0.75
5/ التحليل	0.68	0.79
6/ الميزة التنافسية	0.60	0.71

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

2/ الثبات الداخلي (Internal Consistency Reliability)

يقيس الثبات الداخلي مدى اتساق إجابات الأفراد على البنود التي تقيس نفس البُعد. وقد تم التحقق منه باستخدام معامل كرونباخ ألفا ومعامل الموثوقية المركبة (CR) (Composite Reliability) وتعتبر CR مؤشرًا أدق من كرونباخ ألفا لأنها تأخذ في الاعتبار معاملات التحميل الفعلية لكل بند، وتعكس مدى اتساق البنود الداخلة في قياس البُعد الواحد.

وأظهرت النتائج في الجدول (13) أن جميع قيم معاملات ألفا كرونباخ ومعاملات الموثوقية المركبة تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.7). مما يشير إلى أن البنود تتميز بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والاستقرار.

وبناء على ذلك يظهر أن أدوات الدراسة تحقق الاتساق الداخلي والموثوقية.

جدول (13): الثبات الداخلي (Internal Consistency Reliability)

المتغير	الموثوقية المركبة CR	Cronbach's Alpha
1/ الأصالة	0.80	0.82
2/ الطلاقة الفكرية	0.78	0.73
3/ المرونة	0.81	0.84
4/ المخاطرة	0.79	0.83
5/ التحليل	0.83	0.85
6/ الميزة التنافسية	0.72	0.79

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

في ضوء ما سبق عرضه من نتائج اختبارات الصدق بأنواعه واختبار الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا والموثوقية المركبة)، يتضح أن أدوات الدراسة قد حققت مستويات مقبولة من الموثوقية والصدق وفقًا للمعايير الإحصائية المعتمدة. وبذلك يمكن الاعتماد على هذه الأدوات في قياس متغيرات الدراسة دون وجود مخاطر تتعلق بالثبات أو صلاحية البناء.

وعليه، فإن هذه النتائج تدعم المضي قدمًا نحو الخطوة التالية، والمتمثلة في اختبار فروض الدراسة الرئيسة والفرعية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (مثل النمذجة بالمعادلات الهيكلية SEM في برنامج AMOS)، وذلك للتحقق من طبيعة العلاقات بين المتغيرات وتقدير قوة واتجاه التأثيرات المفترضة في النموذج النظري للدراسة.

4-3-3 اختبار فروض الدراسة

تم اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية والفرضيات الفرعية للدراسة التي تهدف وذلك على النحو التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاصالة وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة النيل الأزرق

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطلاقة الفكرية وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة النيل الأزرق

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرونة وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة النيل الأزرق.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة النيل الأزرق.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة النيل الأزرق.

تهدف هذه الفرضية إلى فهم كيفية تأثير الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية. وقد تم قياس هذا التأثير من خلال عدة مسارات رئيسية هي: الاصالة والطلاقة الفكرية، المرونة، المخاطرة، والتحليل من خلال الاعتماد على تحليل المسار لتقدير معاملات الانحدار المعيارية (Standardized β)، وفحص قيم CR (Critical Ratio) ومستوى الدلالة (P-value) لتحديد مدى قوة وموثوقية العلاقات السببية بين المتغيرات. ويعرض الجدول (14) نتائج تقدير العلاقة بين أبعاد الإبداع الإداري والميزة التنافسية في المجتمع موضوع الدراسة.

جدول (14) نتائج تقدير العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية

المسار	Estimate	S.E.	C.R.	P	القرار
الميزة التنافسية← الاصالة	1.183	0.221	5.355	0.000	دال احصائيا"
الميزة التنافسية← الطلاقة الفكرية	1.087	0.202	5.377	0.000	دال احصائيا"
الميزة التنافسية← المرونة	1.460	0.246	5.934	0.000	دال احصائيا"
الميزة التنافسية← المخاطرة	1.210	0.207	5.837	0.000	دال احصائيا"
الميزة التنافسية←التحليل	1.210	0.207	5.837	0.000	دال احصائيا

المصدر: إعداد الباحث بيانات الاستبيان 2025

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

1. تأثير الاصالة على الميزة التنافسية:

وجود تأثير إيجابي قوي للأصالة على الميزة التنافسية. حيث أظهرت النتائج أن التقدير (1.183) يشير إلى أن تعزيز الاصالة في أفكار المنظمة يؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية في السوق. النسبة الحرجة (C.R) بلغت 5.355، وهي قيمة أعلى من 1.96، مما يعني أن العلاقة بين الاصالة والميزة التنافسية دالة إحصائيًا. كذلك، كانت قيمة P = 0.000، مما يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية. وبالتالي، يمكن الحكم على هذه الفرضية بأنها صحيحة ودالة إحصائيًا.

2. تأثير الطلاقة الفكرية على الميزة التنافسية:

أظهرت النتائج أيضًا أن الطلاقة الفكرية لها تأثير إيجابي على الميزة التنافسية. التقدير لهذه العلاقة كان 1.087، مما يعني أن القدرة على توليد أفكار جديدة ومتنوعة تؤدي إلى تحسين التميز التنافسي للمنظمات. كانت النسبة الحرجة (C.R = 5.377)، مما يؤكد دلالة إحصائية قوية. كما أن قيمة P كانت 0.000، مما

يعزز من التأكيد على أن هذه العلاقة قوية ودالة مما يعني أن الطلاقة الفكرية تؤثر إيجابيًا على الميزة التنافسية، وبالتالي يتم دعم هذه الفرضية.

3. تأثير المرونة على الميزة التنافسية:

المرونة أثبتت أنها أحد العوامل الرئيسية في تعزيز الميزة التنافسية. التقدير الذي تم الحصول عليه كان 1.460مما يشير إلى أن البيئة الإدارية بالجامعة تتمتع بمرونة أكبر في التكيف مع التغيرات وتكون أكثر قدرة على تحسين موقعها التنافسي. النسبة الحرجة (C.R) بلغت 5.934، وهو ما يعكس دلالة إحصائية قوية. علاوة على ذلك، كانت قيمة P = 0.000، مما يثبت أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية وبناءً على ذلك، يتم دعم هذه الفرضية.

4. تأثير المخاطرة على الميزة التنافسية:

أظهرت النتائج أن المخاطرة المحسوبة لها أيضًا تأثير إيجابي على الميزة التنافسية، حيث أن التقدير كان 1.210. يشير هذا إلى أن المنظمات التي تتحمل المخاطر المدروسة تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة التنافسية، مما يسهم في تحسين قدرتها التنافسية. بلغت النسبة الحرجة (C.R) 5.837، مما يدل على أن هذه العلاقة دالة إحصائيًا. كما كانت قيمة P = 0.000، مما يعزز من دلالة هذه العلاقة ويؤكد أنها ذات دلالة إحصائية قوية.

5. تأثير التحليل على الميزة التنافسية:

أخيرًا، تبين أن التحليل له تأثير إيجابي على الميزة التنافسية. حيث بلغ التقدير 1.210، مما يدل على أن قدرة المنظمة على التحليل واتخاذ القرارات المستندة إلى بيانات دقيقة تؤثر بشكل إيجابي في تعزيز القدرة التنافسية. النسبة الحرجة (C.R) كانت 5.837، مما يعني أن العلاقة بين التحليل والميزة التنافسية دالة إحصائيًا. قيمة P كانت 0.000، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية وتدعم النتائج هذه الفرضية بشكل قوي.

بعد تحليل نتائج الفروض الفرعية، يتضح أن جميع الفروض تم دعمها بناءً على التقديرات الإحصائية. لكل الأبعاد المرتبطة بالإبداع الإداري (الاصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة، المخاطرة، والتحليل) تأثير إيجابي على الميزة التنافسية، وكانت جميع العلاقات ذات دلالة إحصائية قوية (C.R. > 1.96 وP-value < 0.05).

بناءً على النتائج التحليلية، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية والفرعية تدعم بشكل قاطع التأثير الإيجابي للإبداع الإداري على الميزة التنافسية. هذه العلاقات توضح الدور المحوري للإبداع الإداري في تعزيز قدرة المؤسسات على التنافس بفعالية في جامعة النيل الأزرق.

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

1/ القدرة على تنمية الإبداع الإداري مصدرها الحصول على المعلومات من المنافسين

2/ الإبداع ليست صدفة أو معجزة انما تضافر جهود العاملين في عمليات التحسين

3/ تشجيع الأداء الإبداعي ودعم المبدعين وتبني افكارهم

4/ عملية التحسين المستمر لابد أن ترافقها الإبداع الإداري

5/ رعاية الإبداع الإداري والتخلص من الإجراءات الروتينية

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

1/ وجود تأثير إيجابي قوي بين الطلاقة الفكرية والميزة التنافسية

2/ وجود تأثير إيجابي قوي بين الاصالة والميزة التنافسية

3/ وجود تأثير إيجابي قوي بين المخاطرة والميزة التنافسية

4/ وجود تأثير إيجابي قوي بين التحليل والميزة التنافسية

5/ وجود تأثير إيجابي قوي بين المرونة والميزة التنافسية

التوصيات:

1/ العمل على تحسين البيئة للإداريين والموظفين من اجل الإبداع

2/ تقديم الحوافز والمكافأة التشجيعية للإداريين والموظفين المبدعين

3/ المحافظة على مستوى الإبداع الحالي والاستمرار في التحسين

4/ تجديد اللوائح وتغيرها باستمرار يحفز عقول المبدعين على الإبداع

5/ إيجاد قنوات اتصال قوي لنقل الافكار الإبداعية من المبدعين الإدارة العليا

المراجع:

1/ العربي بن حوجة فيف، بو معز بن عيسى، مساهمة الإبداع التنظيمي في تحسين جودة الخدمة (الجزائر: جامعة يحي فارس، 2022)

2/ عواد عبد الله رمضان، دور الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، تركيا: جامعة الشرق الأدنى، 2021

3/ أسماء عبد الفتاح نصر، تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الأزهري، المجلة التربوية لجامعة سواهاج، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2020م)

4/ حامد عامر العجمي، أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية2021م

5/ حبيبة قوادرية، سوميه ترعة، الإبداع الإداري وأثره في تحسين أداء الموارد البشرية، الجزائر: جامعة العربي التبسي، 2019

6/ فاصل الصفار، مجلة شبكة النبأ المعلوماتية، العدد56، 2001م

7/ حسني محمود عبد الغني " بعنوان واقع إدارة الإبداع لدى مديري المدارس مجلة العلوم التربوية العدد الحادي عشر الجز الثالث، 2019م

8/ عاشور، واقع تطبيق عناصر الإبداع الإداري www Khalid alshourr 71 @ gmail. com. 2019. page

9/ بوخلود باديس، ونصارى مبارك دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة 2019م

10/ زهرة غاني (الجزائر)، أثر الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، الجزائر 2019 م

11/ حبيبة قوادرية، الإبداع الإداري وأثره في تحقيق أداء الموارد البشرية، الجزائر: تبسه، 2019م

12/ عاطف عوض أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي 2013، لبنان، جامعة القلمون 2019م

13/ مصعب بن حمد المدني، بيئة العمل وعلاقته بالإبداع الإداري، مجلة كلية التربية: جامعة الأزهر العدد 181 الجزء الثالث، 2019

14/ مراد محمد النشمي الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية، اليمن، الجامعة الخاصة المجلة العربية لضمان الجودة المجلد العاشر العدد 29، 2017

15/ خليل موفق خليل صافي، بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية، غزة، جامعة الأزهر، 2017

16/ نضال حمدان المصري"بعنوان دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية، فلسطين: غزة 2017م

17/ حمد بن طوير الحاتمي، دور الإبداع الإداري في حل المشاكل، عمان، جامعة نزوي، 2016

18/ حمد بن طوير الحاتمي، دور الإبداع الإداري في حل مشاكل التعليم عمان: مسقط، 2016

19/ محمود عبد المجيد عساق واقع إدارة الإبداع لتحقيق الميزة التنافسية، 2015م

20/ عاطف عوض، أثر الإبداع الإداري في التطور التنظيمي (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 29، العدد الثالث2013

21/ أستهال، دور استراتيجيات التنافسية في تحقيق الميزة، (الجزائر: جامعة محمد أخضر، 2013م)

22/ محمد علواني، عناصر الإبداع الإداري www Rowad Alamal .com. page

23/ نادين كوسا، استراتيجية التوزيع في تحقيق الميزة التنافسية، سوريا، جامعة دمشق

24/ المصدر الوطني للميزة التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، 2011م

حاتم على حسن " بعنوان الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي (السنة)

تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام
(دراسة حالة الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم)

د. أحمد آدم خليل أحمد الهواري (أستاذ مشارك / كلية التربية - جامعة أم درمان الإسلامية)

ahmedoon49@gmail.com

المستخلص:

نصت اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة على أن لكل طفل الحق في التعليم، ويعّبر مفهوم الدمج عن تقديم كافة الخدمات والرعاية لذوي الإعاقة في بيئة بعيدة عن العزل، تمثلها بيئة الفصل الدراسي العادي بالمدرسة العادية أو فصل دراسي خاص بالمدرسة العادية (غرفة المصادر)، ويأخذ أشكال عديدة كالدمج المكاني، الدمج الاجتماعي، والدمج الأكاديمي. تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي؛ لأي مدى تم تنفيذ تجربة دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام؟ وما هي الصعوبات والمشكلات التي واجهة التجربة؟ وما هي المعينات المطلوبة لإنجاح التجربة؟ أهمية الدراسة: وتمثلت في الأهمية الذاتية للموضوع باعتباره جديد من حيث المحتوى والمضمون في السودان، بجانب الأهمية العلمية الأكاديمية بتوفير دراسة علمية تحتوي الكثير من الأدبيات والمفاهيم والنظريات، فضلا عن الأهمية التطبيقية للتجربة في ولايات أخرى بالسودان. وتجلت أهداف الدراسة: في توفير إطار علمي-نظري-عن التعليم الدامج يفيد الباحثين ومتخذي القرار. إبراز دور منظمات المجتمع المدني-ممثلة في الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم-في تجربة الدمج. بيان المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم الدامج. تحديد الصعوبات والمشكلات التي واجهت التجربة. منهجية الدراسة تمثلت في استخدام؛ المنهج التاريخي لتتبع نشأة الفكرة وتطورها وتجريبها، المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وصولا لنتائج واقعية. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: شاركت في التجربة مجموعة من منظمات المجتمع المدني كالجمعية القومية السودانية لرعاية الصم، جمعية تنمية المرأة ذات الاعاقة والاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة بولاية القضارف. ضعف فاعلية تجربة الدمج الأكاديمي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام. عدم توفر مصادر التعليم المساندة لسياسة الدمج (غرفة المصادر). ضعف التوعية والتأهيل التربوي للمعلمين والمشرفين بمدارس الدمج، ضعف المتابعة والتقييم المستمر لسياسة الدمج من الجهات الرسمية. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها؛ وضع خطة استراتيجية لتطبيق الدمج الأكاديمي. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأطفال ذوي الإعاقة السمعية. ضرورة التواصل والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص والمستفيدين واولياء الأمور.

الكلمات المفتاحية: الأطفال، الإعاقة السمعية، الدمج الأكاديمي، الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم.

Abstract:

The United Nations Convention on the Rights of the Child stipulates that every child has the right to education. Inclusive education reflects the provision of all services and care for individuals with disabilities within an environment far removed from isolation—specifically represented by the mainstream classroom, a special classroom within a mainstream school, or a resource room. Inclusion manifests in multiple forms, including spatial, social, and academic inclusion. The research problem addresses the main question: To what extent has the experience of integrating children with hearing impairments into public education been implemented? What challenges and difficulties faced this experience? And what essential support resources are required for its success? The significance of the study lies in its intrinsic value as a novel topic regarding content and substance in Sudan, alongside its academic significance in providing a scientific study rich in literature, concepts, and theories, as well as its practical applicability to similar initiatives across other Sudanese states. The objectives focused on providing a theoretical-scientific framework on inclusive education to benefit researchers and decision-makers; highlighting the role of civil society organizations—represented by the Sudanese National Society for the Deaf—in caring for the deaf within the inclusion experience; outlining requirements for achieving sustainable development in inclusive education; and identifying the challenges that faced the implementation. The methodology employed a historical approach to trace the emergence, development, and piloting of the concept; a descriptive-analytical approach; and statistical methods for data collection, classification, and analysis to reach realistic results. The study yielded several key findings: various civil society organizations participated in the initiative, including the Sudanese National Society for the Deaf, the Association for the Development of Women with Disabilities, and the General Union of Persons with Disabilities in Gedaref State; the academic inclusion experience for individuals with hearing impairments in public education remains weak; educational support resources backing the inclusion policy (resource rooms) are lacking; awareness and pedagogical training for teachers and supervisors in inclusive schools are insufficient; and continuous monitoring and evaluation by official authorities are lacking. The study concluded with several recommendations, most notably: formulating a strategic plan to implement academic inclusion; establishing a dedicated database for children with hearing

impairments; and emphasizing the necessity of communication and coordination with relevant stakeholders, beneficiaries, and parents.

Keywords: Children, Hearing Impairment, Academic Inclusion, Sudanese National Society for the Care of the Deaf.

المقدمة:

تُشكل القضية التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة إحدى أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث نصت التشريعات والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة للحقوق الإنسانية (1981م) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006م، المادة 2/24) على كفالة حق هذه الفئات في التعليم غير المعزول. وبمصادقة السودان على هذه الاتفاقية الدولية عام 2009م، وتحديث التشريعات الوطنية كـ "قانون المعاقين القومي 2009م" و"قانون الطفل 2010م"، اتجهت السياسات التربوية نحو تطبيق مفهوم "الدمج الأكاديمي" (Academic Inclusion)، والذي يُعنى بإلحاق الأطفال ذوي الإعاقة في الصفوف الدراسية العادية بالمدارس العامة طوال الوقت وتوفير الدعم التربوي المساند لهم.

وفي إطار الشراكة والمؤازرة المجتمعية، برز دور منظمات المجتمع المدني؛ وتحديداً الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم (التي تأسست عام 1970م)؛ كفاعل أساسي في تقديم الخدمات التعليمية والتربوية والتأهيلية، وإعداد المعلمين في مجال لغة الإشارة وتنفيذ سياسات الدمج بالتعاون مع الجهات الرسمية. ورغم هذا التراكم التشريعي والمؤسسي، فإن تطبيق تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية على أرض الواقع يواجه تحديات ميدانية وتنظيمية معقدة تتطلب التقييم العلمي المستمر. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليليّة وتقييمية واقعية لتجربة دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مدارس التعليم العام بالسودان، بالتطبيق على تجربة الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من صدور القرارات والضوابط المنظمة لعملية الدمج الأكاديمي (مثل تحديد نسبة الأطفال ذوي الإعاقة بالصف، وتوفير نظام التربية الخاصة المساندة)، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى وجود فجوة بين المبادئ التشريعية والتطبيق العملي داخل مؤسسات التعليم العام. وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف فاعلية وتأثر تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية بالسودان نتيجة لمجموعة من العقبات والهيكليات والمشكلات الميدانية، مثل نقص غرف المصادر المؤهلة، وغياب المعدات والأجهزة الأكوستيكية*[108]

[108]* الأجهزة الأكوستيكية (Acoustic Devices) هي التقنيات والمعينات الصوتية والسمعية المصممة للتحكم في الصوت، معالجته، تكبيره، أو تحسين طريقة انتقاله ووصوله للإذن. وترتبط هذه التقنيات مجالات متعددة مثل التربية الخاصة، الهندسة الصوتية، والتخطيط العمراني والبيئي: في مجال التربية الخاصة والتأهيل السمعي: يُقصد بها المعينات والأجهزة السمعية والتقنية المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية (ضعاف السمع أو الصم)، وتشمل: السماعات الطبية الفردية: أجهزة تكبير الصوت وتنقيته التي يرتديها التلميذ أو الفرد. أنظمة FM والتقنيات

والمساندة، فضلاً عن العجز الواضح في تدريب المعلمين على التربية الخاصة ولغة الإشارة، وارتفاع الكثافة الطلابية بالفصول الدراسية.

ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تُعدّ تجربة دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام بالسودان فعالة ومحققة لأهدافها، وما التحديات والمتطلبات الأساسية لإنجاحها؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:

1. **الأهمية الموضوعية (الذاتية):** تنبع من معالجتها لموضوع حديث ومحوري في البيئة التربوية السودانية يتناول فئة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية وسبل ادماجهم الأكاديمي في المجتمع.
2. **الأهمية العلمية الأكاديمية:** تُسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية والسودانية بإطار نظري وأدبيات متخصصة تُؤصّل لمفاهيم التعليم الدامج والتربية الخاصة، وتوفر قاعدة بيانات إحصائية دقيقة تفيد الباحثين والدارسين مستقبلاً.
3. **الأهمية التطبيقية والعملية:** تُقدّم الدراسة مؤشرات ميدانية وتقييمية واقعية لمتخذي القرار بوزارة التربية والتعليم والجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، مما يُساعد على وضع استراتيجيات علاجية وتعميم التجارب الناجحة في مختلف ولايات السودان لتحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم الدامج.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توفير إطار علمي نَظَري حول مفاهيم وسياسات التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة السمعية يفيد الباحثين وصناع القرار.
2. إبراز دور منظمات المجتمع المدني ممثلة في " الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم" في دعم وتطبيق تجارب الدمج الأكاديمي والتأهيل.
3. تقييم مدى فاعلية وتأهيل الكوادر التعليمية (المعلمين والمشرفين) في المدارس الدامجة من حيث المؤهلات، والخبرات، والدورات التدريبية المخصصة لتعليم ضعاف السمع ولغة الإشارة.
4. الوقوف على الواقع المادي والتربوي لمدارس الدمج، ومدى توفر غرف المصادر، والوسائل التعليمية، والأجهزة والتقنيات المساندة.
5. تحديد الصعوبات والمعوقات الميدانية (مثل الكثافة الطلابية، والتسرب المدرسي) التي تواجه تجربة الدمج الأكاديمي.

اللاسلكية: أجهزة تنقل صوت المعلم مباشرة من الميكروفون إلى سماعة الطالب لتقليل الضوضاء والصدى داخل الفصل. أنظمة التكبير الصوتي الجماعي: مكبرات ومعالجات صوتية موجهة داخل القاعات الدراسية لتحسين البيئة السمعية.

6. تقديم مقترحات وتوصيات عملية تساهم في تطوير وتفعيل سياسات الدمج الأكاديمي بالسودان.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعتمد الدراسة على المنهج المكمل والمركب لملاءمة طبيعة الظاهرة المدروسة:

- **المنهج التاريخي:** لتتبع نشأة وتطور فكرة رعاية وتعليم الصم وضعاف السمع في السودان، ودور الجمعية القومية لرعاية الصم والتشريعات المنظمة منذ نشأتها عام 1970م وحتى الوقت الراهن.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف الظاهرة المدروسة، وتجمع البيانات الميدانية الخاصة بمتغيرات الدمج الأكاديمي، وتحليل الواقع الميداني للتعرف على الآراء والتحديات.

مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون من المعلمين، ومشرفي التربية الخاصة، والتلاميذ/الطلاب ذوي الإعاقة السمعية (ضعاف السمع، ثقيلي السمع، الصم) في مدارس التعليم العام التي طُبقت بها تجربة الدمج الأكاديمي، والتي تضم نحو (17.000) طالب وطالبة.
- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة ممثلة شملت (148) معلماً ومشرف تربية خاصة، و (194) تلميذاً وتلميذة من ذوي الإعاقة السمعية. (بنسبة 1.4% من إجمالي الطلاب).
- **أدوات الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي:**

استُخدمت أداة الاستبانة الموجهة للطلاب المعاقين سمعياً والمعلمين/المشرفين.

جرى معالجة وتحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاستخراج النسب المئوية، والتكرارات، والأشكال البيانية التوضيحية للوصول إلى نتائج واقعية ودقيقة.

مفهوم المسؤولية المجتمعية:

هي ضرورة إنسانية وواجباً أخلاقياً ومبدأ وطنياً، فهي بمثابة شراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحمل المسؤولية لاحتياجات المجتمع في التعليم والصحة والبيئة.... الخ وفقاً للمعايير الدولية مع انتفاء الأهداف الربحية. **(إدريس، 2017م).**

مفهوم الإعاقة السمعية:

يتم تحديد الإعاقة السمعية بناءً على كشف طبي ويأخذ شكلين أساسين هما الضعف السمعي ويتصف به الطفل الذي يُعاني فقدان سمعي يزيد عن (35) ديسبل ويقل عن (95) ديسبل مما يجعله عاجزاً عن فهم الكلام، أما الثاني فهم الطفل الأصم، ويقصد به الذي يُعاني فقدان سمعي يزيد عن (95) ديسبل مما يجعله عاجزاً عن فهم الكلام سواء استخدم سماعة طبية أو لم يستخدمها. **(المجلس القومي لرعاية الطفولة، 2007م).**

مفهوم الدمج:

يُعد الدمج أحد الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة، ويُعني بوضع الأطفال ذوي الإعاقة (حركياً، بصريا، سمعياً) في المدارس العادية مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن استفادتهم من الدمج التربوي المقدمة في تلك

المدارس، مما يتطلب تواجدهم مع أقرانهم لأطول وقت مع إمدادهم بالخدمات الخاصة إذا لزم الأمر **(أبو القاسم وموسى، 2014م).**

وتجدر الإشارة أن الدمج يأخذ أشكالاً عديدة منها:

أولاً: الدمج المكاني:

يتم فيه الحاق الأطفال ذوي الإعاقة مع الأطفال العاديين بنفس مباني المدرسة، ولكن في صفوف (حجرات) خاصة لتلقي صفوف من قبل التربية الخاصة في غرف المصادر، كما يتلقون برامج تعليمية مشتركة مع أقرانهم في الصفوف العادية وفقاً لجدول زمني مُعد لهذه الغاية.

ثانياً: الدمج الاجتماعي:

يُقصد به دمج لأطفال ذوي الإعاقة مع الأطفال غير المعاقين في مجال السكن أو العمل (الدمج الوظيفي) ومن كافة البرامج والأنشطة والفعاليات المختلفة بالمجتمع بغرض توفير التفاعل الاجتماعي -الحياة الاجتماعية الطبيعية.

ثالثاً: الدمج لأكاديمي:

يستخدم مصطلح الدمج الأكاديمي للدلالة على إلحاق الأطفال ذوي الإعاقة مع الأطفال غير المعاقين في الصفوف الدراسية طوال الوقت، بحيث يتلقى هؤلاء الأطفال برامج تعليمية مشتركة-بشرط توفر معلمة تربية خاصة تعمل جنباً إلى جنب مع معلمة الصف. **(الديب، 2008م).**

الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم:

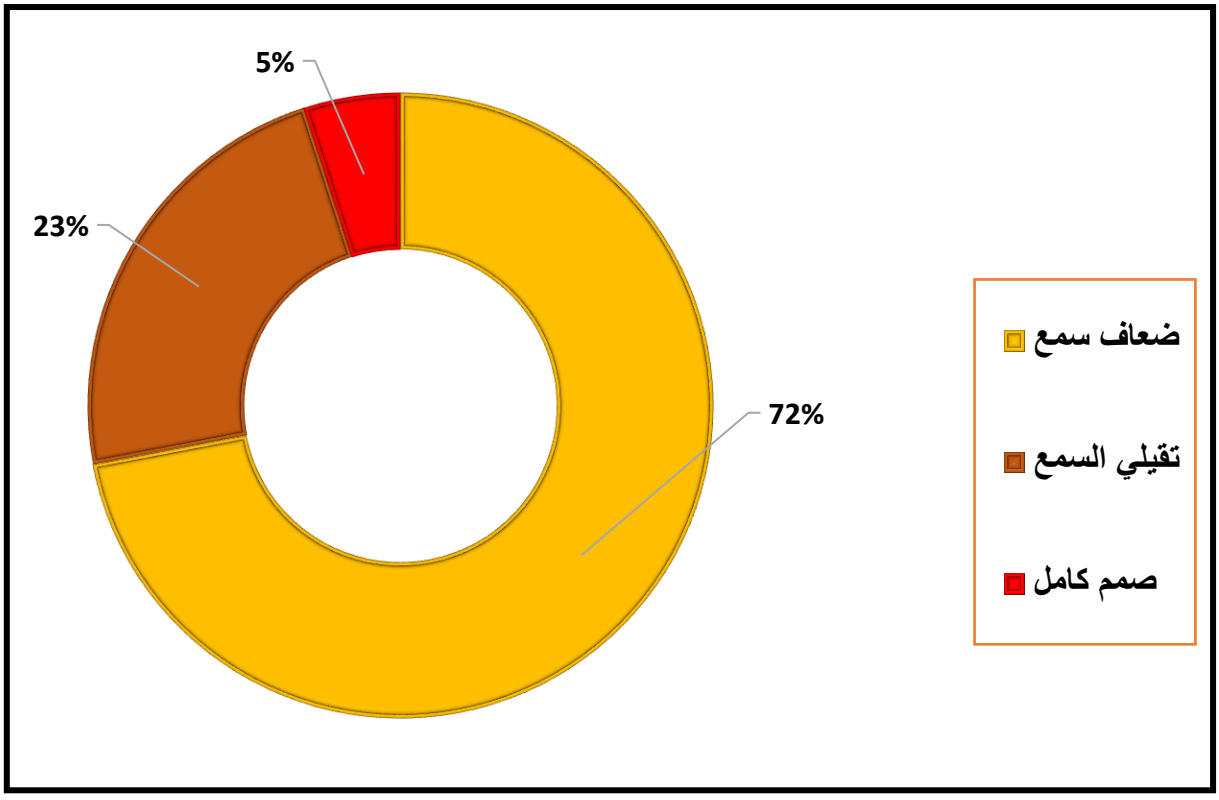
عبارة عن جمعية طوعية غير حكومية تهتم برعاية وتعليم وتأهيل الصم وضعاف السمع –خاصة في مجال الأطفال-نشأت في العام 1970م، وسجلت رسمياً بمجلس الجمعيات في 17 مارس 1971م، وتدار بواسطة أعضاء تنفيذيون متطوعون ومنتخبون، أنشأت أول مدرسة لتعليم الأطفال ذي الإعاقة السمعية (معهد الأمل - 1)، وأعقبه إنشاء (14) معهداً و (22) فرعاً بمختلف ولايات السودان. كما تم افتتاح المدرسة الثانوية القومية للصم (بنين وبنات) 2004م وأوصلت طلابها للجامعات (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الفنون التطبيقية)، وتقوم الجمعية بدورات تدريبية في لغة الإشارة السودانية والعربية والإقليمية لمعلمي الصم قومية موحدة وإقليمية، ولها رؤية واعدة لمستقبل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مجال التعليم من خلال مركز طه طلعت للتواصل الشامل وضعاف السمع بالملازمين –أم درمان منذ 2005م، ومركز عديلة للتدخل المبكر في الصمم وضعف السمع والتخاطب وتخطيط السمع وقياس الذكاء للأطفال منذ 2007م. **(الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم، 2008م).**

الدراسة التحليلية:

يتكون مجتمع العينة من المعلمون، مشرفي التربية الخاصة، والتلاميذ -الطلاب من ذوي الإعاقة السمعية بفئاتها (ضعاف السمع، ثقيلي السمع، الصم) بالمدارس التي تمت بها تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية في التعليم العام والتي بلغ جملة الطلاب بها (17) ألف.

تم اختيار العينة من (148) معلم ومشرف تربية خاصة، و (194) من التلاميذ-ذوي الإعاقة السمعية يمثلون نسبة (1.4%)، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistics Package For Social Sciences) الذي يُعرف اختصاره بـ (SPSS) في تحليل تلك البيانات.

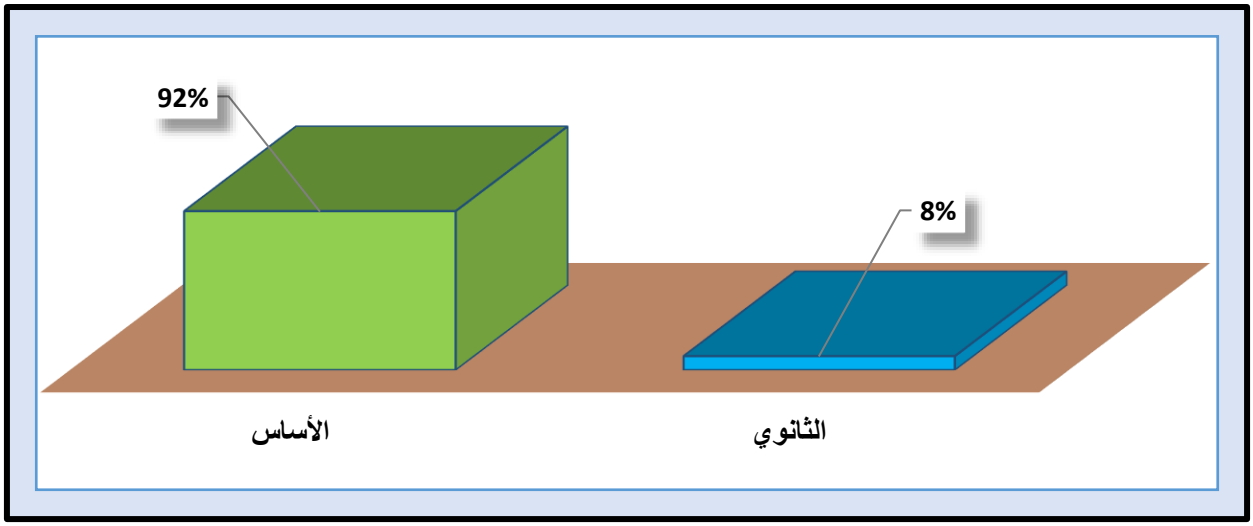
الشكل رقم (1): نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة السمعية بالدمج الأكاديمي بالتعليم العام



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الشكل رقم (1) يتبين أن نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة السمعية كانوا على ثلاثة مستويات: ضعاف السمع بنسبة (72%)، ثقيلي السمع (بقايا سمعية) بنسبة (23%)، وأصحاب الصمم بنسبة (5%).

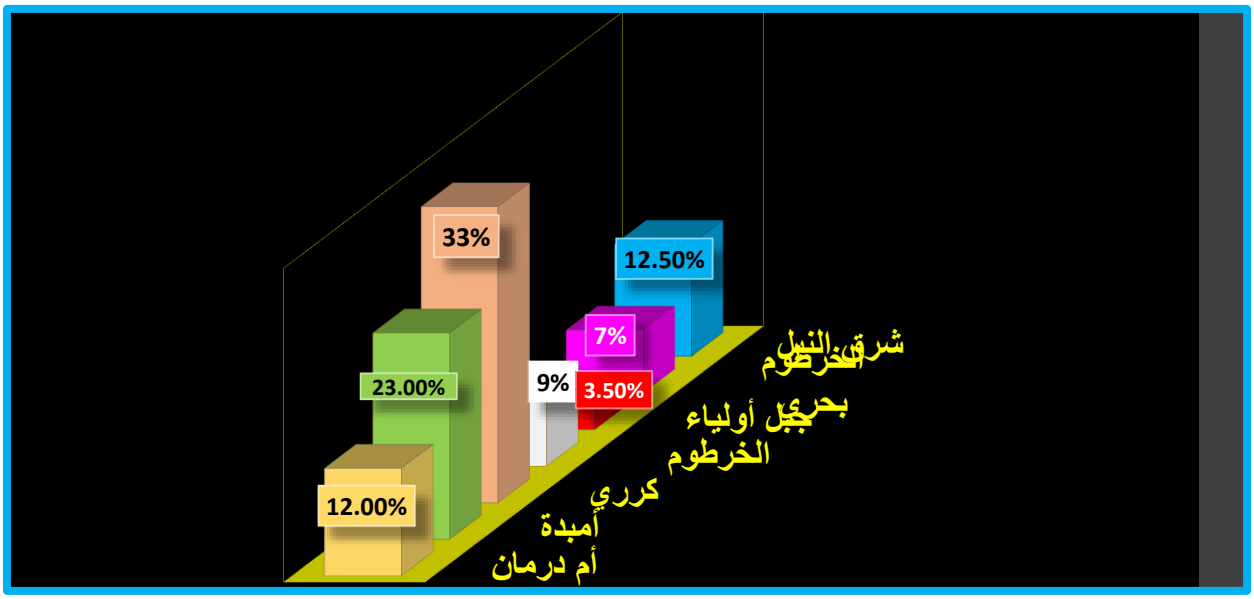
الشكل رقم (2): نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة السمعية بالمراحل الدراسية بالتعليم العام



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

الشكل رقم (2) يوضح ارتفاع نسبة توزيع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية بمرحلة الأساس، حيث بلغت (92%) بينما بلغت نسبتهم بالمرحلة الثانوية (8%) فقط، ويرجع ذلك إلى ظاهرة التسرب المدرسي والنظرة السالبة لبعض الأسر لأهمية الصرف على تعليمهم، وأفضلية تحويلهم إلى حرف من أجل زيادة الدخل.

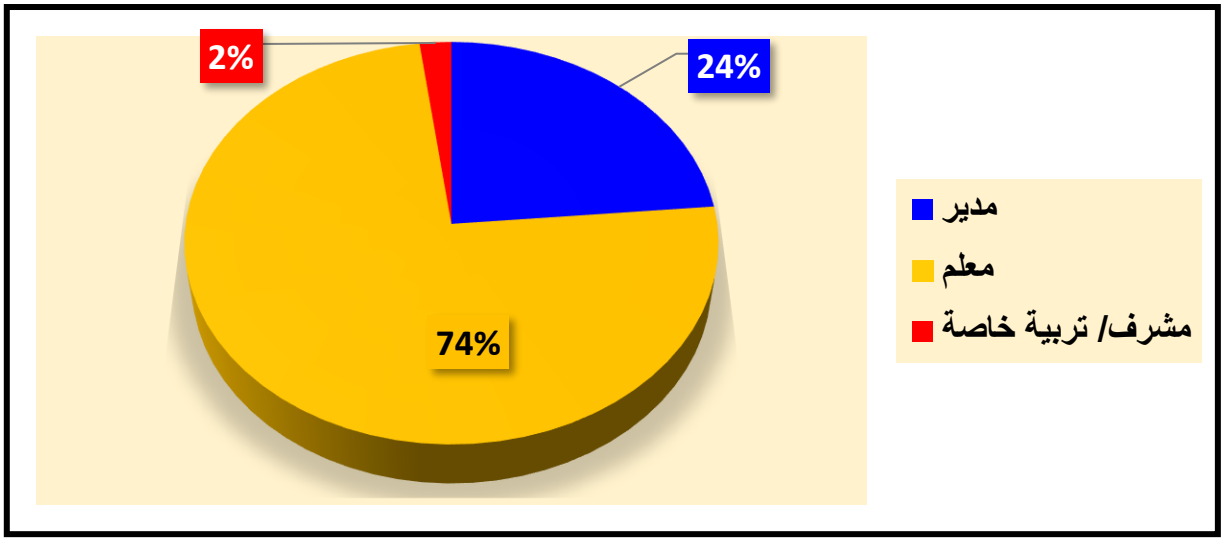
الشكل رقم (3): نسبة المعلمون-الدمج الأكاديمي-حسب المحلية



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من واقع التحليل يبين الشكل رقم (3) أن النسب متفاوتة لتوزيع المعلمون حسب المحليات الذين شاركوا في تجربة الدمج الأكاديمي، حيث نالت محليات كرري، أمبدة، أم درمان القديمة أعلى نسب بواقع (33%)، (23%)، و (12%). ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية العالية وتوفر الخدمات التعليمية خاصة في مرحلة الأساس.

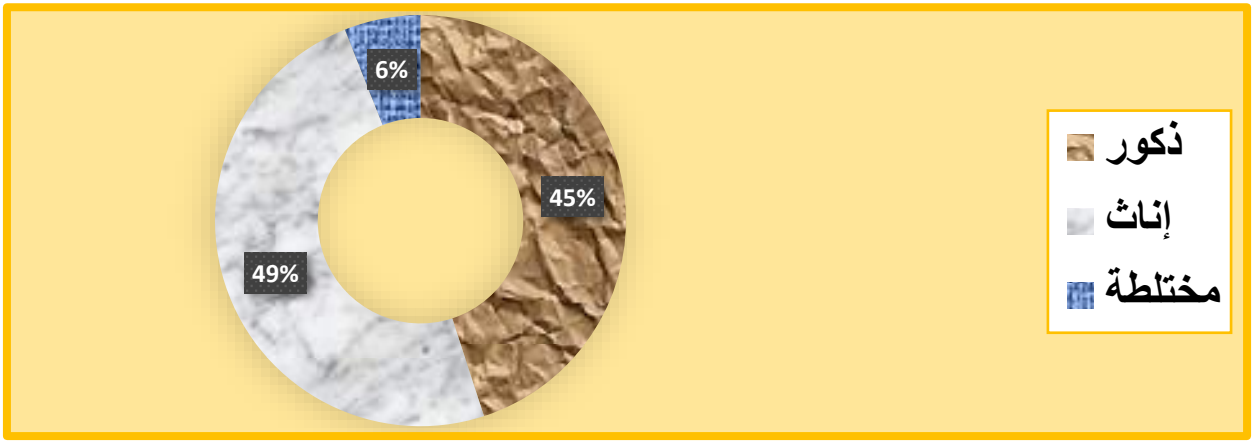
الشكل رقم (4): نسبة المعلمون-الدمج الأكاديمي-حسب الوظيفة



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

الشكل رقم (4) يوضح توزيع المعلون في تجربة الدمج الأكاديمي حسب الوظيفة، حيث كانت نسبة المشرفين ومرشدي التربية الخاصة (74%)، ومرد ذلك إلى طبيعة التجربة، حيث أنها تتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية.

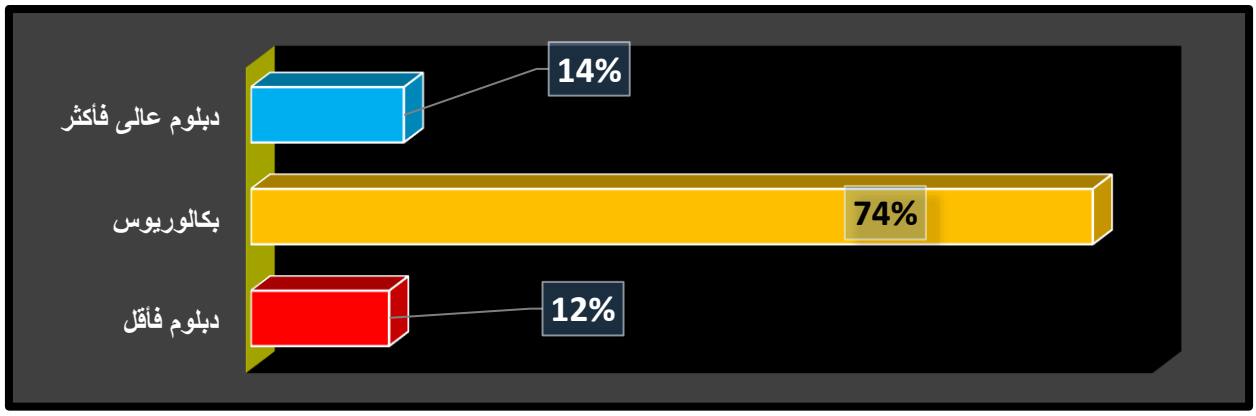
الشكل رقم (5): نسبة المعلمون-الدمج الأكاديمي-حسب نوع المدرسة



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الشكل رقم (5) يبين توزيع المعلمون حسب نوع المدرسة فكان نصيب مدراس البنات (49%)، و (45%) لمدارس البنين، و (6%) للمدارس المختلطة.

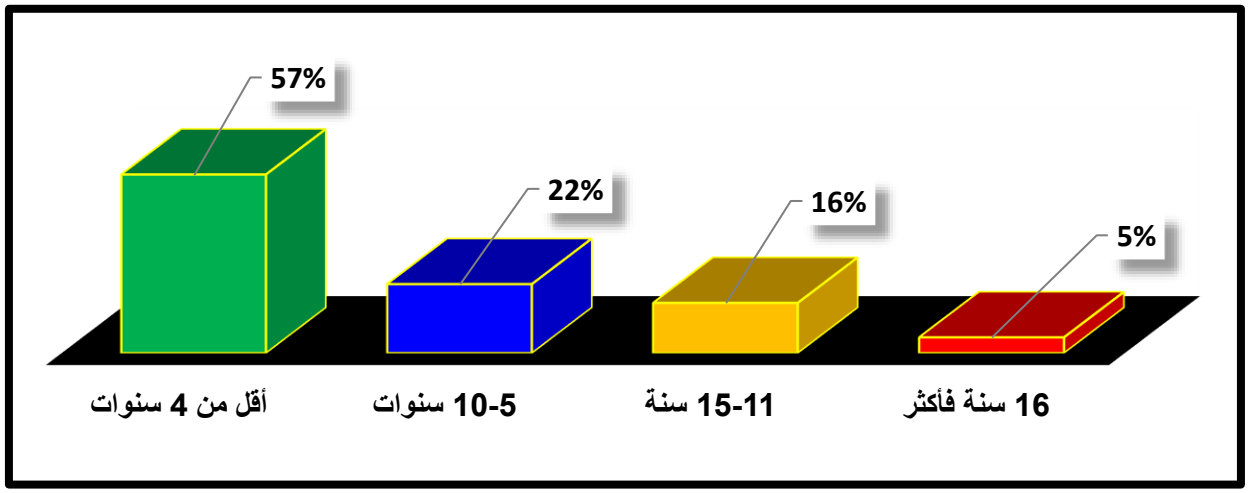
الشكل رقم (6): نسبة المعلمون-الدمج الأكاديمي-حسب التأهيل العلمي



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الدراسة التحليلية للشكل رقم (6) أن نسبة توزيع المعلمون حسب مؤهلهم العلمي حيث أتضح أن (74%) منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، و (14%) حاصلون على دبلوم عالي بينما (12%) تأهلهم أقل من دبلوم عام، وهذا يعتبر مؤشر جيد للتأهيل الأكاديمي للمعلمون الذي سينعكس بدوره على التجربة.

الشكل رقم (7): نسبة المعلمون-الدمج الأكاديمي-حسب سنوات الخبرة

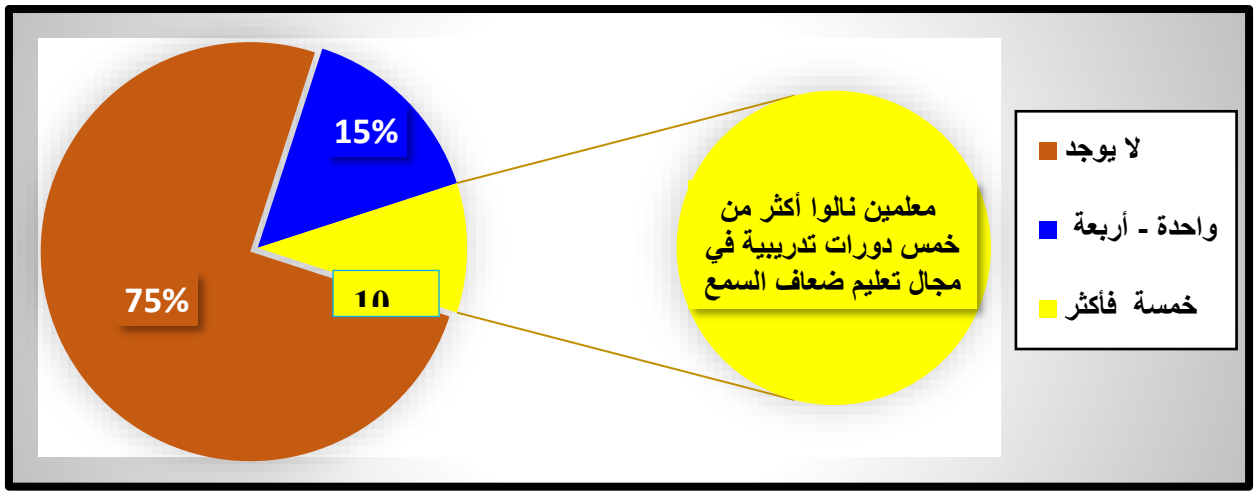


المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

يبين الشكل رقم (7) نسبة توزيع المعلمون في تجربة الدمج الأكاديمي حسب سنوات الخبرة، فقد كانت أعلى نسبة (57%) للذين عملوا لفترة أقل من (4) سنوات في مجال التعليم، بينما بلغت نسبة الفئة (5-10 سنة) حوالي (22%)، ونالت الفئة (11-15 سنة) نسبة (16%) وهذا يدلل على جودة الخبرات في مجال التعليم العام بما مجموعه (38%) الشيء الذي يشير إلى إمكانية نجاح تجربة الدمج الأكاديمي.

وتجدر الإشارة إلى نسبة (5%) يمثلون المعلمون ذوي الخبرات (16 سنة فأكثر) وهؤلاء بعيدون نسبياً عن التدريس بواقع تقلدهم للوظائف الإدارية.

الشكل رقم (8): الدورات التدريبية للمعلمين في مجال تعليم ضعاف السمع

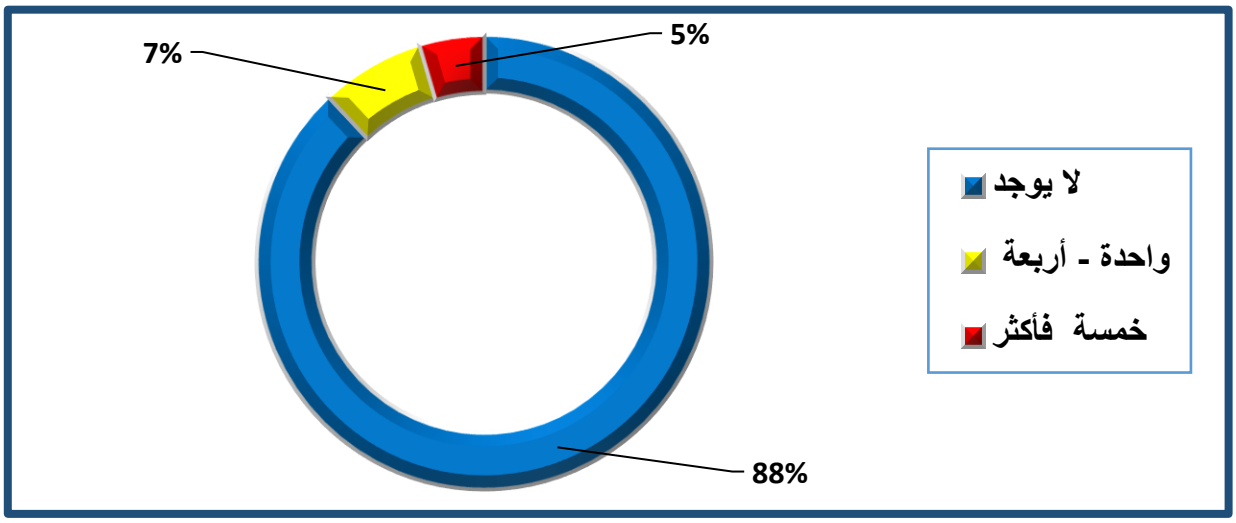


المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

الشكل رقم (8) يوضح مدى تدريب وتأهيل المعلمون في مجال تعليم فئة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية-ضعاف السمع-حيث اتضح أن (25%) فقط منهم قد نال تدريباً، مقسمين إلى (10%) نالوا من (1-4) دورات و (15) نالوا أكثر من 5 دورات.

وعلى الجانب الآخر فهنالك ما نسبته (75%) لم يتلقوا أي دورة في مجال تعليم ضعاف السمع مما ينبأ بتعثر تجربة الدمج الأكاديمي عطفاً على عددية الأطفال وطبيعة بعض المواد الدراسية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات.

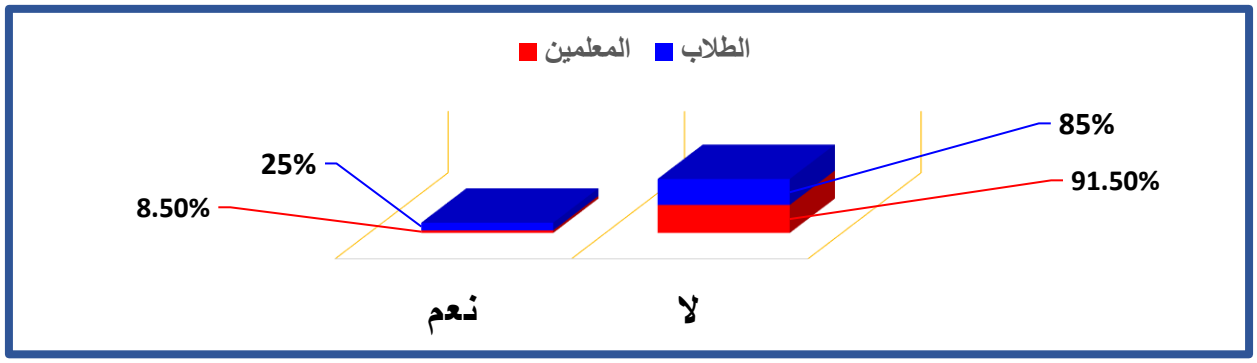
الشكل رقم (9): الدورات التدريبية للمعلمين في مجال لغة الإشارة



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

لإنجاح تجربة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية كان لزاماً إعداد المعلمين –المدرسين في مجال لغة الإشارة خاصة في المدارس الطرفية التي تعاني أصلاً نقصاً في المعلمين. وقد أكد ذلك الشكل رقم (9) حيث بلغت نسبة المعلمين الذين لم يتلقوا أي تدريب في لغة الإشارة حوالي (88%)، مما يجعل تجربة الدمج الأكاديمي غير فعّال.

الشكل رقم (10): وجود مصادر لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية



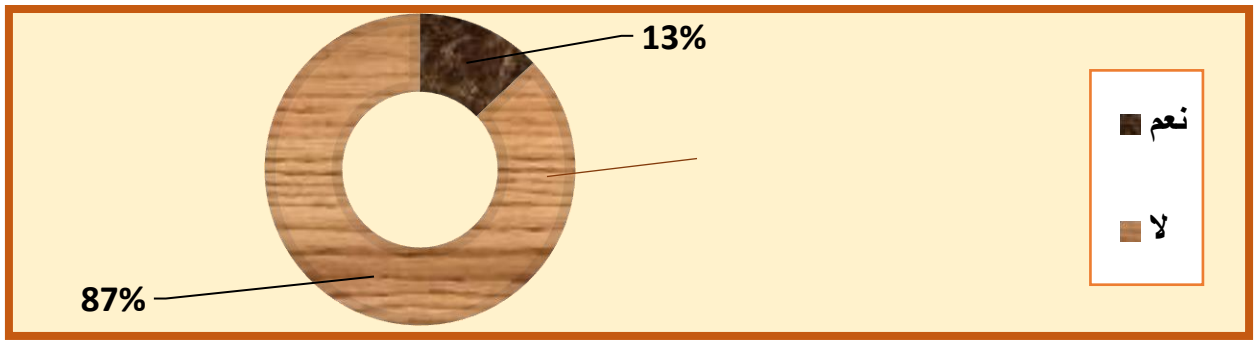
المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

يُعتبر وجود غرفة صف بالمدرسة العادية تتناسب مع أداء عدة وظائف كأحد البدائل التربوية الخاصة في مدارس الدمج (غرفة المصادر) من ضروريات التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، إلا أنه ومن التحليل تبيّن وجودها بنسبة (25%) فقط-من وجهة نظر الطلاب، و (8.5%)-من وجهة نظر المعلمين.

يرجع هذا التباين في نظر كل من الطلاب والمعلمين إلى أنه قد توجد الغرفة كمبنى الا انها غير مؤهلة للقيام بدورها، وهذا ما أكدته أجابه الطلاب بنسبة (85%)، والمعلمين بنسبة (91.5%).

الشكل رقم (11):

مدى توفير جهات الاختصاص-الوزارة-للأجهزة والمعدات للأطفال ذوي الإعاقة السمعية من وجهة نظر المعلمين



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الشكل رقم (11) أكد ما نسبته (87%) من المعلمين في تجربة الدمج الأكاديمي أن جهات الاختصاص-الوزارة، التربية الخاصة-لا توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية بمستوياتها المختلفة-ضعاف السمع، ثقيلي السمع، الصم-. وهذا بالتأكيد له مردود سالب على تقليل أو انعدام الفائدة وتحقيق أهداف الدمج الأكاديمي.

الشكل رقم (12): مدى ملائمة الوسائل التعليمية المتبعة بالمدارس لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية

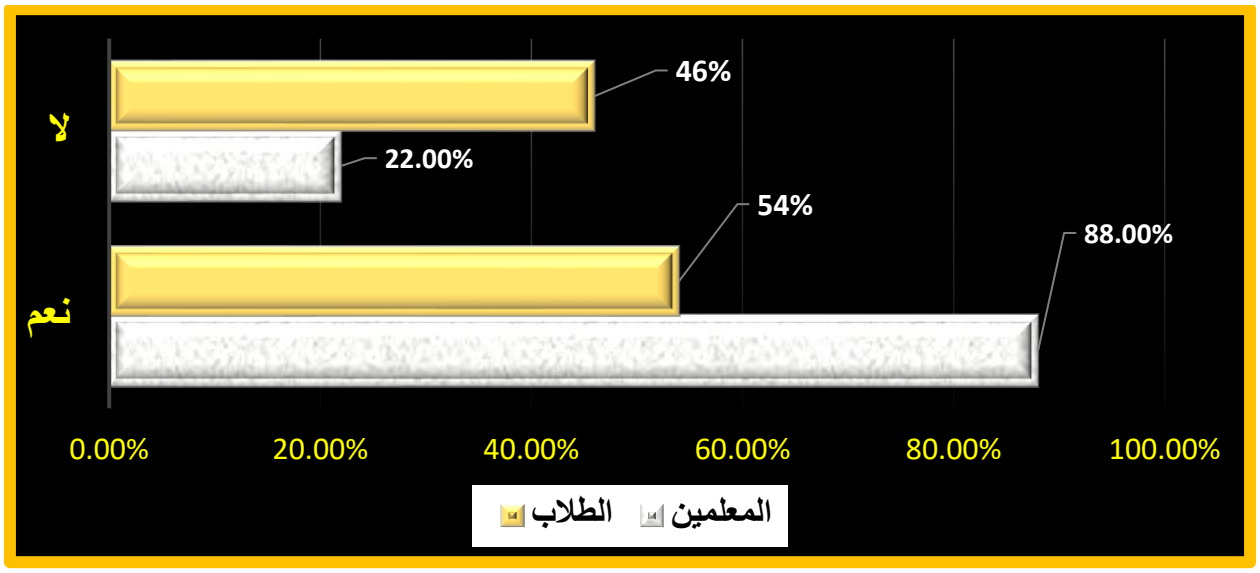


المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الشكل رقم (11) اتضح أن نسبة (13%) أجابوا بتوفر الأجهزة والمعدات اللازمة لغرفة المصادر، غير أن من الشكل رقم (12) بيّن أن (84%) من المعلمين و (34%) من الطلاب عدم ملاءمتها لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية.

الشكل رقم (13):

أثر كثافة التلاميذ-الطلاب بالفصل الدراسي على تعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية



المصدر: من عمل الباحث بناء على تقرير الجمعية القومية لرعاية الصم، 2022م.(بتصرف).

من الشكل رقم (13) نتبين تأكيد بنسبة (88%) من المعلمين، ونسبة (54%) من الطلاب أن الأعداد الكبيرة-كثافة الطلاب-بالفصل تؤثر على تعليم الطلاب ذوي الإعاقة السمعية. فنتيجة لعدم توفر مقاعد كافية يستدعي الجلوس على الأرض أو مشاركة الآخرين في مقاعدهم مما يعوق رؤية الطلاب للمعلم-المدرس ومتابعة لغة الإشارة.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة التحليلية والميدانية إلى جملة من النتائج الواقعية والعميقة، والتي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور أساسية:

1. واقع الجاهزية والبيئة المادية لمدارس الدمج:

أ. غياب وتعطيل غرف المصادر: كشفت النتائج الميدانية عن نقص حاد في غرف المصادر (Resource Rooms) المؤهلة داخل مدارس التعليم العام الدامجة؛ حيث اتضح أن غالبية المدارس تفتقر إلى هذه الغرف أو أن الموجود منها غير مجهز بالوسائل التعليمية التشخيصية والعلاجية اللازمة لدعم التلاميذ ضعاف السمع.

ب. عجز التقنيات والوسائل الأكوستيكية: تعاني المدارس من غياب كامل تقريباً للأجهزة والتقنيات المساندة (مثل المعينات السمعية الفردية والجماعية، وأنظمة FM، والوسائل البصرية الحديثة)، مما يجعل الاعتماد المباشر منصباً على الشرح التقليدي الذي لا يلبي الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة.

2. كفاءة الكوادر التربوية والتدريب:

أ. فجوة التدريب التخصصي: أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من المعلمين والمشرفين القائمين على الصفوف الدامجة لم يتلقوا تدريباً كافياً أو متخصصاً في مجال التربية الخاصة (تعليم ضعاف السمع وصعوبات التعلم) وفي استخدام "لغة الإشارة" والشفاهيات، مما يعوق التواصل التربوي الفعال بين المعلم والتلميذ.

ب. أثر الكثافة الطلابية: أوضحت النتائج أن ارتفاع الكثافة الطلابية داخل الفصول العادية يُشكل عائقاً رئيسياً يمنع المعلم من تقديم الرعاية الفردية والتركيز المطلوب للطلاب ذوي الإعاقة السمعية، مما يقلل من الفاعلية الأكاديمية لعملية الدمج.

3. الأدوار المؤسسية والسياسات التربوية:

أ. محورية دور منظمات المجتمع المدني: ثبت بالدليل العلمي أن منظمات المجتمع المدني — وفي مقدمتها الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم — تمثل العمود الفقري والمحرك الأساسي لاستمرار تجربة الدمج الأكاديمي والتأهيل في السودان، من خلال تقديم الخدمات الفنية وتدريب المعلمين وإصدار القواميس الإشارية.

ب. ضعف المتابعة والرقابة الرسمية: كشفت النتائج عن وجود ضعف في الإشراف والمتابعة التقويمية المستمرة من قبل الجهات الحكومية المختصة (وزارة التربية والتعليم) لقياس الأثر التربوي والأكاديمي على الأطفال المدمجين وتحديد نسب التسرب أو التعثر.

4. الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم جمعية طوعية غير حكومية تهتم برعاية وتعليم وتأهيل الصم وضعاف السمع –خاصة في مجال الأطفال-نشأت في العام 1970م وما زالت تؤدي بكفاءة عالية.

أنشأت الجمعية أول مدرسة لتعليم الأطفال ذي الإعاقة السمعية (معهد الأمل -1)، وأعقبه إنشاء (14) معهداً و (22) فرعاً بمختلف ولايات السودان. كما تم افتتاح المدرسة الثانوية القومية للصم (بنين وبنات) 2004م وأوصلت طلابها للجامعات (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الفنون التطبيقية).

5. تقوم الجمعية بدورات تدريبية في لغة الإشارة السودانية والعربية والإقليمية لمعلمي الصم قومية موحدة وإقليمية.
6. للجمعية رؤية واعدة لمستقبل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مجال التعليم من خلال مركز طه طلعت للتواصل الشامل وضعاف السمع بالملازمين –أم درمان منذ 2005م، ومركز عديلة للتدخل المبكر في الصمم وضعف السمع والتخاطب وتخطيط السمع وقياس الذكاء للأطفال منذ 2007م.
7. بيّنت الدراسة أن التلاميذ ذوي الإعاقة السمعية على ثلاثة مستويات: ضعاف السمع بنسبة (72%)، ثقيلي السمع (بقايا سمعية) بنسبة (23%)، وأصحاب الصمم بنسبة (5%).
8. بلغ توزيع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية بمرحلة الأساس، نسبة (92%) بينما بالمرحلة الثانوية (8%).

شاركوا في تجربة الدمج الأكاديمي معلمين موزعين على محليات ولاية الخرطوم، نالت محليات كرري، أمبدة، أم درمان القديمة أعلى نسب بواقع (33%)، (23%)، و (12%).

9. لطبيعة تجربة الدمج الأكاديمي فأن (74%) من المعلمين -حسب الوظيفة-كانوا من المشرفين ومرشدي التربية الخاصة. (49%) منهم يعملون بمدارس البنات و (45%) لمدارس البنين، و (6%) للمدارس المختلطة.
10. فيما يختص بالمؤهل العلمي للمعلمين بتجربة الدمج الأكاديمي أتضح أن (74%) منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، و (14%) حاصلون على دبلوم عالي بينما (12%) تأهلهم أقل من دبلوم عام.

كذلك توصلت الدراسة إلى جودة الخبرات في مجال التعليم العام بأجمالي (38%)، حيث بلغت نسبة المعلمين الذّين عملوا لفترة أقل من (4) سنوات في مجال التعليم حوالي (57%)، بينما بلغت سنوات الخبرة للفئة (5-10 سنة) حوالي (22%)، ونالت الفئة (11-15 سنة) نسبة (16%).

11. في مجال تأهيل وتدريب المعلمون في مجال تعليم فئة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية-ضعاف السمع- حيث بينت الدراسة أن (25%) فقط منهم قد نال تدريباً، مقسمين إلى (10%) نالوا من (1-4) دورات و (15) نالوا أكثر من 5 دورات بينما (75%) لم يتلقوا أي دورة في مجال تعليم ضعاف السمع.

بلغت نسبة المعلمين الذين لم يتلقوا أي تدريب في لغة الإشارة حوالي (88%)، مما يجعل تجربة الدمج الأكاديمي غير فعّال.

12. فيما يختص بوجود غرفة صف بمدارس الدمج (غرفة المصادر) تبيّن وجودها بنسبة (25%) فقط- من وجهة نظر الطلاب، و (8.5%)-من وجهة نظر المعلمين. ويرجع هذا التباين في نظر كل من الطلاب والمعلمين إلى أنه قد لتواجدها في بعض المداس كمبنى الا انها غير مؤهلة للقيام بدورها.
13. أكد ما نسبته (87%) من المعلمين في تجربة الدمج الأكاديمي أن جهات الاختصاص-الوزارة، التربية الخاصة-لا توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية بمستوياتها المختلفة- ضعاف السمع، ثقيلي السمع، الصم. كما أكدت نسبة (84%) من المعلمين و (34%) من الطلاب عدم ملاءمتها لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة السمعية.

14.أكدت نسبة (88%) من المعلمين، ونسبة (54%) من الطلاب أن الأعداد الكبيرة-كثافة الطلاب- بالفصل تؤثر على تعليم الطلاب ذوي الإعاقة السمعية.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج والاستنتاجات السابقة، توضع التوصيات التالية أمام متخذي القرار، والباحثين، والمؤسسات التربوية، ومنظمات المجتمع المدني:

1. توصيات متعلقة بالسياسات والبيئة التعليمية:

- **اعتماد خطة استراتيجية وطنية للدمج الشامل:** التوصية بوضع خطة استراتيجية ملزمة ومرفقة بموازنات مالية محددة تتولى تنفيذها وزارة التربية بالتعاون مع الجمعية القومية لرعاية الصم، لضمان تحويل سياسات الدمج من مبادرات تطوعية إلى ممارسات مؤسسية مستدامة.
- **تأهيل وتجهيز البيئة المادية للمدارس:** التوسع في إنشاء وتجهيز غرف المصادر المتخصصة في كافة المدارس الدامجة وتزويدها بالأجهزة الأكوستيكية، والوسائل الإيضاحية البصرية، وأجهزة التكبير الصوتي.
- إعادة تنظيم الفصول الدراسية بما يضمن تخفيض الكثافة الطلابية (بحيث لا تتجاوز الحدود المعيارية التربوية) لتمكين المعلم من التواصل البصري والإشاري الفعال مع الطلاب ذوي الإعاقة السمعية.

2. توصيات متعلقة بالتأهيل والتدريب التربوي:

- **التدريب المستمر وإلزامية لغة الإشارة:** تنظيم دورات تدريبية حتمية ومستمرة للمعلمين ومساعديهم في مدارس التعليم العام في مجالات: لغة الإشارة السودانية الموحدة، وطرق تدريس ضعاف السمع، والاستراتيجيات المعرفية للتربية الخاصة.
- **تطوير المناهج والوسائل المساندة:** العمل على إدخال تعديلات وتكييفات منهجية (Curriculum Adaptation) تناسب الخصائص الإدراكية للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، مع التركيز على الوسائط الفائقة والوسائل البصرية والمجسمات.

3. توصيات متعلقة بالشراكة المؤسسية والبحث العلمي:

تعزيز التنسيق وقواعد البيانات:

- **إنشاء قاعدة بيانات إحصائية قومية** وموحدة تعتمد تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرصد وتتبع التوزيع المكاني للأطفال ذوي الإعاقة السمعية والمدارس الدامجة لتسهيل التخطيط العمراني والتربوي للخدمات التعليمية.
- **تفعيل الشراكة الثلاثية** بين (وزارة التربية والتعليم، والجمعية القومية لرعاية الصم، ومجالس أولياء الأمور) لمتابعة التطور الأكاديمي والنفسي للطلاب للحد من ظاهرة التسرب المدرسي.

- **توجيه البحوث والدراسات المستقبلية:** تشجيع إجْراء دراسات علمية تتبعية واستشرافية تقيس الأثر الأكاديمي والاجتماعي طويل المدى لعملية الدمج، واستخدام التقنيات الحديثة وأنظمة دعم القرار (PSS) في التخطيط الإقليمي والمحلي لخدمات التربية الخاصة بالسودان.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. سهير الصباح، سهيلة خميس، شفاء شيخة، شرين عواد، ومحمد سعيد، الصعوبات التي تواجه دمج الطلاب المعاقين من وجهة نظر العاملين في المدارس الحكومية الأساسية في فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، 2008م.
3. رندا الديب، المشكلات التي تواجه دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ورقة علمية، المؤتمر العلمي الأول قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2008م.
4. مريم عوض بن إدريس، شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية، ورقة بحثية منشورة، المركز العربي الديمقراطي، 2017م.
5. المجلس القومي لرعاية الطفولة ومنظمة رعاية الطفولة السويدية، دراسة مسحية استطلاعية لأوضاع الأطفال ذوي الإعاقة بولايتي الخرطوم والنيل الأزرق، 2007م.
6. الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم ومنظمة رعاية الطفولة السويدية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الخرطوم-السودان، 2011م.
7. الجمعية القومية السودانية لرعاية الصم ومنظمة رعاية الطفولة السويدية، تقييم وتقويم تجربة الطلاب المعاقين سمعياً مع الطلاب المسمعين في مدارس الأساس والثانوي بولاية الخرطوم-السودان، 2014م.

تحليل التركيبة العمرية والنوعية للإصابة ببعض الأمراض في ولاية شمال كردفان 2023م

د. أمير حسن عبد الله محمد خيري د. غادة آدم صابر حسن / باحثة في العلوم الجغرافية
(أستاذ مشارك / جامعة أمدرمان الإسلامية – كلية الآداب قسم الجغرافيا)
ah184012@gmail.com

المقدمة:

تُعد الأمراض من التحديات الصحية الكبرى التي تواجه المجتمعات، وتتأثر أنماط انتشارها وتوزيعها بالعديد من العوامل الديموغرافية والبيئية .تُظهر الدراسات أن التركيبة العمرية والنوعية للسكان تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى تعرض الأفراد لأنواع معينة من الأمراض، ويعد تحليل التوزيع العمري والنوعي للمرضى من الركائز الأساسية في الدراسات الديموغرافية والطبية؛ إذ يساهم في تحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للأخطار الصحية، وتوجيه السياسات التخطيطية والوقائية بشكل فعال. وتعتبر الأمراض المعدية وغير المعدية من أبرز التحديات الصحية التي تواجه الولايات السودانية، وتتفاقم حدتها في مناطق النزاع والنزوح مثل ولاية شمال كردفان، حيث تتضافر عوامل متعددة كتدهور البنية الصحية، ونقص مياه الشرب النظيفة، وتراجع الإمدادات الطبية، وارتفاع معدلات النزوح، في زيادة معدلات الإصابة بالأمراض المختلفة. وتأتي هذه الدراسة لتقديم تحليل وصفي شامل لأنماط الإصابة ببعض الأمراض المعدية) كالملاريا، الكوليرا، الحصبة، الإسهالات المائية (وغير المعدية) كالسكري وارتفاع ضغط الدم وسوء التغذية/الأنيميا (في ولاية شمال كردفان خلال عام 2023م، بالاعتماد على بيانات ثانوية من السجلات الصحية لمنطقة الدراسة.

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأنماط الوبائية والتوزيع الجغرافي للأمراض المعدية وغير المعدية في ولاية شمال كردفان لعام 2023م، واستكشاف العلاقات التقاطعية والتفاعلية بين المتغيرات الديموغرافية (النوع والفئة العمرية) والعوامل البيئية والسياقية الهشة (كالنزوح وشح المياه). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأدوات الجغرافيا الطبية، حيث جرى تحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصحة بالولاية لتحديد العبء المرضي واختبار الفروق معنوياً باستعراض اختبار مربع كاي (χ^2)واختبار التفاعل المزدوج .($Gender \times Age$) أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الإصابة بمرض الملاريا والنزلات المعوية تعزى لمتغير النوع بمفرده، بينما كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عالية ($\alpha \le 0.01$) تعزى لمتغير الفئة العمرية؛ حيث تركزت الإصابات بسوء التغذية والأنيميا لدى الأطفال دون سن الخامسة (وخاصة الفئة 1-4 سنوات)، بينما تركزت الإصابات بالسكري وارتفاع ضغط الدم لدى الفئات العمرية المتقدمة (45 سنة فأكثر). كما أثبتت الدراسة وجود تفاعل دال إحصائياً بين النوع والعمر، حيث ارتفعت معدلات الأنيميا لدى الإناث في سن الإنجاب (15-44 سنة) مقارنة بالذكور في الفئة العمرية ذاتها. وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التحول نحو التخطيط الصحي المبني على الخرائط التفاعلية والجغرافيا الطبية، واستهداف الفئات الأكثر هشاشة ديموغرافياً ومكانياً ببرامج وقائية ورعاية صحية متكاملة.

Abstract:

This study aimed to analyze the epidemiological patterns and spatial distribution of communicable and non-communicable diseases in North Kordofan State for the year 2023, and to explore the intersectional and interactive relationships between demographic variables (gender and age group) and fragile environmental and contextual factors (such as displacement and water scarcity). The study adopted a descriptive-analytical approach utilizing medical geography tools, analyzing statistical data issued by the Ministry of Health in the state to determine the disease burden and test differences for statistical significance using the Chi-Square test (χ^2) and a two-way interaction test ($\text{Gender} \times \text{Age}$). The results revealed no statistically significant differences in the incidence rates of malaria and gastroenteritis attributable to gender alone. However, the analysis demonstrated highly statistically significant differences ($\alpha \le 0.01$) attributable to the age group variable; malnutrition and anemia cases were concentrated among children under five years of age (particularly the 1–4 age group), whereas diabetes and hypertension cases were concentrated among older age groups (45 years and above). Furthermore, the study confirmed a statistically significant interaction between gender and age, with anemia rates rising significantly among females of reproductive age (15–44 years) compared to males in the same age group. Based on these findings, the study recommended a transition toward health planning grounded in interactive mapping and medical geography, targeting the most demographically and spatially vulnerable groups with preventive programs and integrated healthcare services.

الكلمات المفتاحية:

الجغرافيا الطبية، التركيب العمري والنوعي، الأنماط الوبائية، شمال كردفان، الأمراض المعدية والمزمنة، وزارة الصحة.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في عدم توفر فهم دقيق لكيفية تداخل الخصائص الديموغرافية (كالنوع والتركيب العمري) مع البيئة الجغرافية والسياقية الهشة (كالنزوح، شح المياه، وتدهور الخدمات الصحية) في تحديد أنماط وتوزيع الإصابات بالأمراض المعدية وغير المعدية بالولاية، على الرغم من توفر بيانات حول انتشار الأمراض في ولاية شمال كردفان. حيث تركز معظم التقارير والدراسات الصحية القائمة بالمنطقة على الرصد الوصفي

والعددي الإجمالي دون معالجة إحصائية تقدمية تختبر الاختلافات والفروق المعنوية بين الفئات العمرية والجنسين لربط الأمراض بالتركيب الديموغرافي.

وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو نمط التوزيع الجغرافي والديموغرافي للإصابة ببعض الأمراض المعدية وغير المعدية حسب متغيري النوع والعمر في ولاية شمال كردفان خلال 2عام 2023م وما هي الأنماط الجغرافية المحتملة لهذه الإصابات؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما معدلات الإصابة بالأمراض المعدية المختارة (الملاريا، الالتهاب الرئوي، الإسهالات المائية (حسب النوع في الولاية؟
2. ما معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية المختارة (السكري، ارتفاع ضغط الدم، الأنيميا) حسب النوع في الولاية؟
3. كيف يتوزع معدل الإصابة بهذه الأمراض عبر الفئات العمرية المختلفة (الرضع، الأطفال، الشباب، البالغون، كبار السن) ؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الإصابة تُعزى للنوع أو الفئة العمرية أو التفاعل بينهما؟
5. ما العوامل السياقية (النزوح، شح المياه، ضعف الخدمات الصحية) المرتبطة بأنماط الإصابة المرصودة؟

فرضيات الدراسة:

1. تختلف معدلات الإصابة بالأمراض المدروسة باختلاف الفئة العمرية.
2. تختلف معدلات الإصابة بالأمراض المدروسة باختلاف النوع
3. توجد علاقة بين العوامل السياقية (النزوح، نقص المياه) ومعدلات الإصابة المرتفعة في بعض المحليات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط توزيع الإصابة ببعض الأمراض المعدية وغير المعدية حسب النوع والعمر، وتحليل العلاقة بين التركيبة العمرية والنوعية للسكان والإصابة ببعض الأمراض الشائعة، اعتماداً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة بولاية شمال كردفان 2023م

الأهداف الفرعية:

1. تحديد معدلات انتشار الأمراض المعدية المختارة حسب النوع والفئة العمرية.
2. تحديد معدلات انتشار الأمراض غير المعدية المختارة حسب النوع والفئة العمرية.
3. تحليل الفروق الإحصائية في معدلات الإصابة تبعاً لمتغيري النوع والعمر.
4. الربط بين العوامل السياقية والبيئية الراهنة وأنماط الإصابة المرصودة.

5. تقديم توصيات عملية لصناع القرار الصحي في الولاية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- **الأهمية العلمية:** يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالجغرافيا الطبية وعلم الأوبئة، خاصة في سياق المناطق النامية مثل شمال كردفان.
- **الأهمية التطبيقية:** يوفر البحث بيانات وتحليلات دقيقة يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في وزارة الصحة والمنظمات الصحية لتصميم برامج تدخل صحي مستهدفة وفعالة.
- **الأهمية الاجتماعية:** يساعد في فهم أفضل للتحديات الصحية التي تواجه الفئات السكانية المختلفة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للسكان في المنطقة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف وتحليل البيانات المتاحة حول انتشار الأمراض والتركيبة الديموغرافية للسكان. بالإضافة إلى أدوات الجغرافيا الطبية لتحليل الأنماط الوبائية كمياً ونوعياً.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على البيانات الثانوية المتمثلة التقارير الصحية السنوية لوزارة الصحة في شمال كردفان 2023م؟

الإطار النظري: ويعتمد على الاطلاع على المصادر والمراجع والدراسات والأبحاث التي تشتمل على المفاهيم والموضوعات والنظريات التي تتعلق بموضوع البحث.

إطار جمع المعلومات: ويشمل الدراسة الميدانية، وتحليل التوزيع العمري والنوعي للإصابة ببعض الأمراض من خلال بيانات وزارة الصحة والجهات ذات الصلة بموضوع البحث في منطقة الدراسة.

إطار التحليل: يُتوقع أن تُظهر الدراسة تبايناً في معدلات الإصابة بين الذكور والإناث في بعض الأمراض. وضع رؤية مستقبلية تسهم في تحقيق الصحة والتنمية الصحية والبشرية في منطقة الدراسة.

المصطلحات الرئيسية:

الأمراض المعدية :أمراض تنتقل من مصدر إصابة إلى فرد سليم عبر وسائط بيولوجية أو بيئية (كالملاريا والكوليرا والحصبة).

الأمراض غير المعدية :حالات مرضية مزمنة لا تنتقل بالعدوى وترتبط غالباً بأنماط حياة أو عوامل تراكمية (كالسكري وضغط الدم).

معدل الإصابة :(Incidence Rate) عدد الحالات الجديدة المسجلة خلال فترة زمنية محددة مقسوماً على عدد السكان المعرضين للخطر.

التوزيع حسب النوع :تصنيف الحالات المرضية إلى ذكور وإناث لغرض المقارنة.

الفئة العمرية :تصنيف السكان إلى شرائح عمرية محددة4-0) ،14-5 ،49-15 ، 50 فأكثر لأغراض التحليل الوبائي.

- **التركيبة العمرية:** توزيع السكان حسب الفئات العمرية المختلفة.
- **التركيبة النوعية:** توزيع السكان حسب النوع (ذكور وإناث).
- **الجغرافيا الطبية:** فرع من الجغرافيا يدرس العلاقة بين العوامل الجغرافية والصحة والمرض
- **الالتهاب الرئوي:** مرض يصيب الرئتين.
- **الإسهالات والنزلات المعوية:** أمراض الجهاز الهضمي.
- **الملاريا:** مرض معدٍ ينتقل عن طريق البعوض.
- **ارتفاع ضغط الدم:** حالة صحية مزمنة.
- **فقر الدم)الأنيميا:(** نقص في خلايا الدم الحمراء أو الهيموجلوبين.
- **السكري:** مرض مزمن يؤثر على كيفية استخدام الجسم للسكر في الدم.

الإطار المفاهيمي والجغرافي للصحة والمرض:

تتجاوز الأدبيات الحديثة في الجغرافيا الطبية ونظم الرعاية الصحية التعريفات الميكانيكية التقليدية للصحة والمرض؛ حيث تُعرَّف الصحة محلياً وإقليمياً كحالة ديناميكية من التوازن البيئي-الاجتماعي تتأثر بالمنظومات البيئية المتغيرة، والبنى التحتية، والظروف السياقية المستجدة مثل النزاعات والنزوح. وفي المقابل، يُنظر إلى المرض في نطاق الجغرافيا الطبية بوصفه ظاهرة اختلال مكاني وبنائي ناجم عن تفاعل المسببات الحيوية مع العوامل الديموغرافية (كالتركيب العمري والنوعي) والبيئية والمحددات الاجتماعية.

الأدبيات والدراسات السابقة الحديثة ذات الصلة:

الدراسات في منطقة الدراسة (ولاية شمال كردفان)

دراسة (فضل المولى والخير، 2021م بعنوان) :*التوزيع* المكاني للأمراض المتوطنة في محلية شيكان بولاية شمال كردفان: دراسة في الجغرافيا الطبية. هدفت الدراسة إلى رسم الخريطة الوبائية للأمراض الأكثر انتشاراً في محلية شيكان باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ونظم المعلومات الجغرافية.(GIS) . توصلت الدراسة إلى أن مرض الملاريا والنزلات المعوية يمثلان العبء الأكبر على المرافق الصحية بالمحلية، مع وجود ارتباط مكاني وثيق بين تركز الإصابات وتدهور بيئة السكن ومصادر المياه غير الآمنة.

دراسة (حامد وآخرون، 2020م: بعنوان): التقييم التغذوي للأطفال دون سن الخامسة في محليات أم روابه وبارا بولاية شمال كردفان. هدفت إلى دراسة معدلات انتشار سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال باستخدام المسح الميداني والتحليل الإحصائي الوصفي. من أبرز نتائجها، كشفت الدراسة عن ارتفاع معدلات الهزال والأنيميا لدى الأطفال في الفئة العمرية (1–4 سنوات)، وأرجعت ذلك إلى هشاشة الأمن الغذائي الأُسري وانخفاض مستوى الرعاية الصحية الأولية في القرى والأرياف.

ثانياً: الدراسات على مستوى السودان:

دراسة (إبراهيم، 2022م: العنوان) الأنماط الوبائية والتحديات البيئية للأمراض المنقولة بالمياه في ولايات كردفان الكبرى. هدفت إلى التحقيق في أسباب تكرار تفشي الإسهالات المائية والدوسنتاريا في الإقليم باستخدام المنهج البيئي التحليلي. وأظهرت النتائج أن الموسم المطير وشح المياه النظيفة في فترات الجفاف يمثلان المحرك الرئيسي لانتشار المسببات المرضية، دون التركيز على الفروق المتقاطعة بين العمر والجنس.

دراسة (عبد الرحمن وعثمان، 2023م: العنوان):عبء الأمراض المزمنة غير السارية في ولايات غرب السودان: دراسة للخصائص الديموغرافية للمرضى. بهدف دراسة انتشار السكري وارتفاع ضغط الدم في أوساط المترددين على المستشفيات الولائية باعتماد التحليل الإحصائي للبينات الصحية الرسمية. بيّنت الدراسة تركز الإصابات بالأمراض المزمنة في الفئات العمرية التي تتجاوز 45 سنة، مع انحراف معدلات الإصابة بالسكري نحو الفئات الحضرية مقارنة بالريفية.

ثالثاً: الدراسات الإقليمية (الإقليم والبيئات المشابهة:

دراسة:(Akenji et al., 2022) :العنوان : *Epidemiological Intersectionality: Assessing Gender and Age Nuances in Infectious Disease Prevalence across Sub-Saharan Africa.* . هدفت إلى دراسة التفاعل التقاطعي بين العمر والجنس في تحديد مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية في دول جنوب الصحراء الكبرى باستخدام نماذج الانحدار اللوجستي. أثبتت الدراسة أن التفاعل بين Gender و Age يؤثر بشكل جوهري على فرص التعرض للأمراض؛ حيث تكون الإناث في سن الإنجاب أكثر عرضة لفقر الدم، بينما تتساوى المخاطر بين الجنسين في الأعمار المبكرة.

دراسة (Osei & Duker, 2021):العنوان : *Spatial Analysis of Malnutrition and Communicable Diseases in Fragile Ecosystems of East Africa.*

استخدام الجغرافيا الطبية ونظم المعلومات الجغرافية لربط الهشاشة البيئية (النزوح والشح المائي) بتوزيع سوء التغذية لدى الأطفال .أكدت الدراسة وجود بؤر حادّة (Hotspots) للأمراض وسوء التغذية تنتقل وتتوسع باختلاف النزوح وظروف الجفاف البيئي.

تتفق الدراسة الحالية مع الأدبيات السابقة في تناولها لأهمية الجغرافيا الطبية ودور العوامل البيئية والديموغرافية في توزيع الأمراض؛ إلا أنها تتميز وتختلف عنها في النقاط التالية:

1. **الشمولية والربط المزدوج :**اتسمت أغلب الدراسات السابقة بالتركيز إما على الأمراض السارية بمفردها أو الأمراض المزمنة وسوء التغذية بشكل منفصل، بينما تجمع الدراسة الحالية بين الأمراض السارية وغير السارية وسوء التغذية لعام 2023م في إطار تحليلي موحد .
2. **الضبط الإحصائي المتقدم (اختبار التفاعل :**(اكتفت معظم الدراسات المحلية بالإحصاء الوصفي أو الفروق الأحادية، في حين تنفرد دراستك بتطبيق **اختبار التفاعل المزدوج ($Gender \times Age$)** لتقصي التأثيرات التقاطعية المركبة بين العمر والجنس .

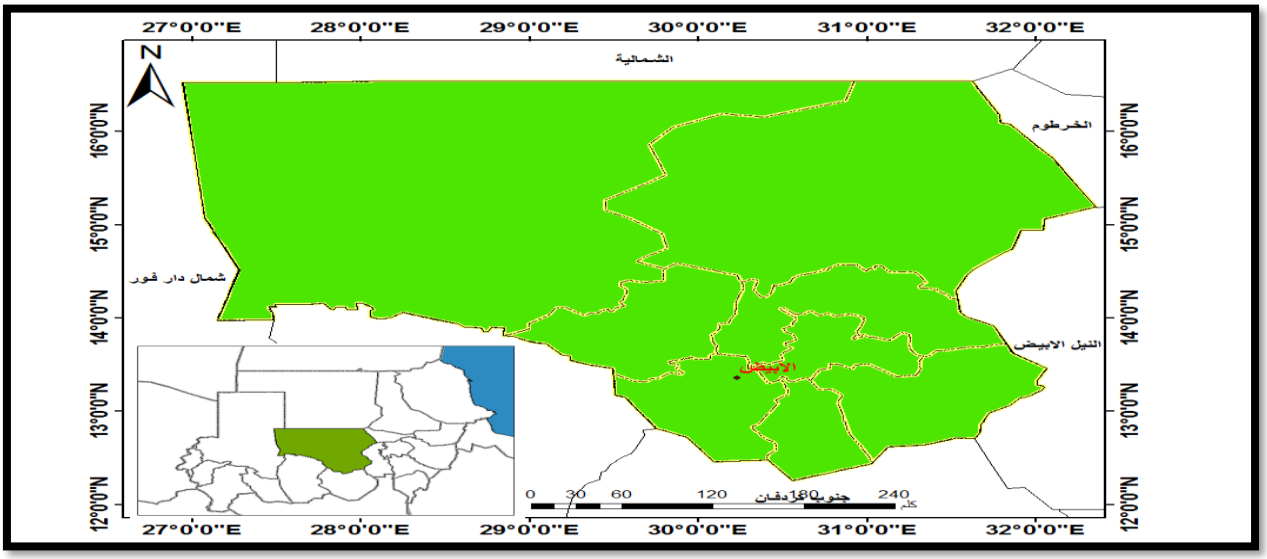
3. **معالجة ظروف الهشاشة المستجدة :**تأتي هذه الدراسة لتعكس الواقع الوبائي لعام 2023م في ظل الأزمات الراهنة المتصلة بالنزوح وشح المياه وتدهور الخدمات في ولاية شمال كردفان، مما يسد فجوة معرفية وزمانية حيوية لم تتطرق لها الدراسات السابقة

منطقة الدراسة:

الموقع الفلكي: - تقع منطقة الدراسة بين خطي طول (26:56 – 32:21) شرقا، ودائرتي عرض (12:16-16:32) شمالاً (هيئة المساحة السودانية، 2025 م).

الموقع الجغرافي: - تقع في الجزء الأوسط من السودان وتحدها من الشرق ولايتي النيل الأبيض والخرطوم، ومن الغرب ولاية شمال دارفور، وتحدها شمالاً الولاية الشمالية وجنوباً ولاية جنوب كردفان ومن الجنوب الغربي ولاية غرب كردفان. التخطيط العمراني، 2025).

خريطة رقم (1) توضح منطقة الدراسة

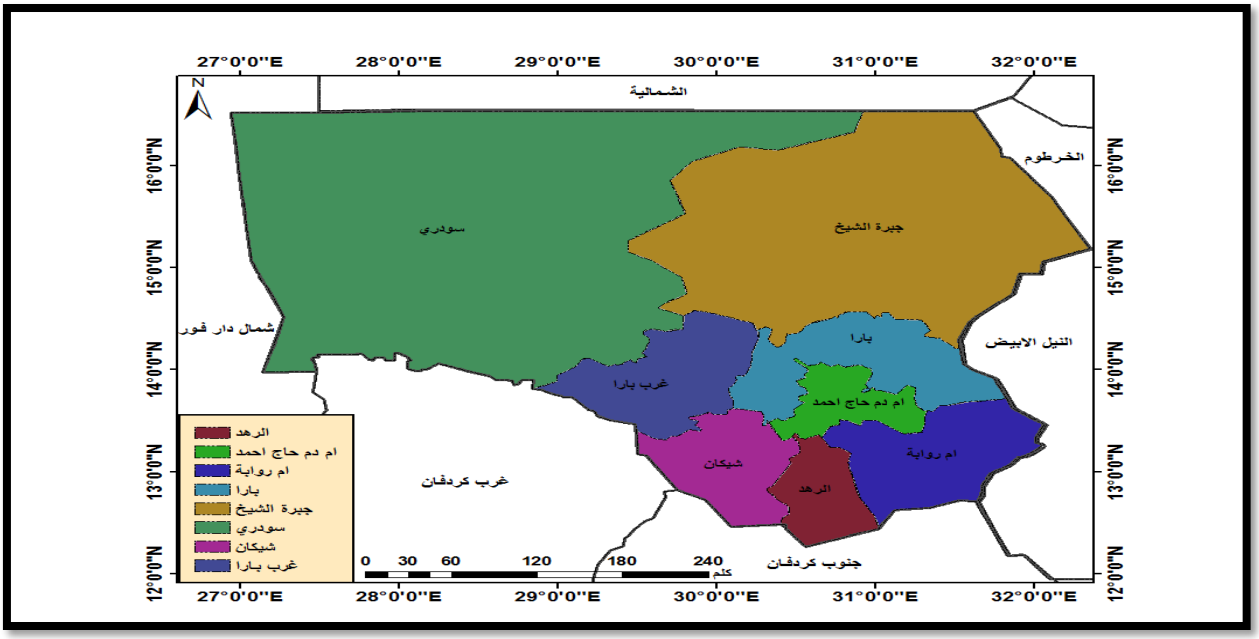


المصدر: هيئة المساحة السودانية 2025م

المساحة: -

تشغل منطقة الدراسة مساحة قدرها (187.087) كيلو متر مربع، أي ما يعادل 9.6% من مساحة السودان، وتضم داخل هذه المساحة ثماني محليات إدارية توضحها الخريطة رقم (2) حدود منطقة الدراسة الإدارية.

خريطة رقم (2) الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني استنادا على بيانات هيئة المساحة السودانية– شمال كردفان 2025م

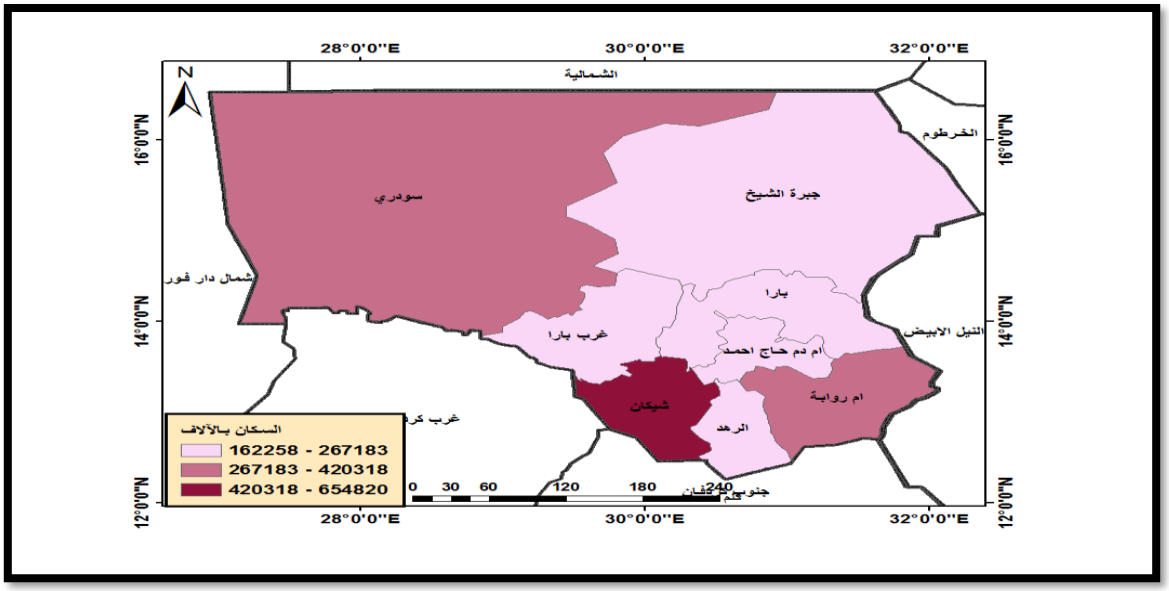
الخصائص البشرية: -

وتشمل الخصائص السكانية المتمثلة في الخصائص الديموغرافية للسكان والهجرة والجهل والفقر ونقص الغذاء والسكن والأسواق، وبعض النشاطات الاقتصادية التي تؤثر في صحة الإنسان وتؤدي إلى حدوث وانتشار كثير من الأمراض.

السكان: -

شهدت منطقة الدراسة كغيرها من مناطق العالم كثير من التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ونما سكانها بشكل كبير، حيث بلغ عدد السكان 3.5 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2020م، وهي بذلك تحتل المنطقة المرتبة الثالثة بين ولايات السودان وبمعدل نمو 2.8%، يقطن الريف (77.5%) و22.5% هم سكان المدن (الجهاز المركزي للإحصاء، الابيض، 2020م) .

خريطة رقم (3) توزيع الكثافة السكانية في منطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني استنادا على بيانات هيئة المساحة السودانية– شمال كردفان 2025م

الاصابة بالأمراض حسب التركيب العمري والنوعي منطقة الدراسة :

نتناول في هذا الجزء من الدراسة تحليل الاصابة بالأمراض حسب التركيب العمري والنوعي للسكان بولاية شمال كردفان 2023م.

أولاً: الأمراض المعدية والسارية :

تحليل التركيبة العمرية والنوعية لمرضى الالتهاب الرئوي:(Pneumonia)

توضح البيانات الإحصائية والخرائط الهرمية أن الإصابة بمرض الالتهاب الرئوي لا تقتصر على فئة عمرية محددة، إلا أنها تسجل تبايناً ملحوظاً في معدلات الانتشار بين الفئات المختلفة:

- **حسب الفئات العمرية**: ترتفع معدلات الإصابة بشكل حاد بين الأطفال في الفئة العمرية (1–4 سنوات)؛ ويعزى ذلك جغرافيّاً وصحيّاً إلى أن هذه الفئة تعد الأكثر تعرضاً لمسببات المرض والأقل مقاومة لعوامل التلوث البيئي، بجانب سرعة انتشار العدوى بين الأطفال في هذا السن. في المقابل، تظهر معدلات إصابة متوسطة لدى الفئات العمرية (أقل من سنة) و (5–14 سنة)، بينما تنخفض تدريجيّاً لدى الفئات الشابة والبالغة (15 سنة فما فوق).

جدول رقم (1): التوزيع النسبي لإصابات الالتهاب الرئوي حسب النوع والفئات العمرية لعام 2023م

فئة السن	نسبة الذكور (%)	نسبة الإناث (%)
أقل من سنة	51.9%	48.1%
1 – 4 سنوات	52.0%	48.0%
5 – 14 سنة	51.1%	48.9%
15 – 44 سنة	36.6%	63.4%
45 – 64 سنة	47.3%	52.7%

فئة السن	نسبة الذكور (%)	نسبة الإناث (%)
65 سنة فأكثر	49.7%	50.3%
الإجمالي العام	**49.0%**	**51.0%**

(المصدر: الدراسة الميدانية استناداً إلى بيانات وزارة الصحة - شمال كردفان، 2023م)

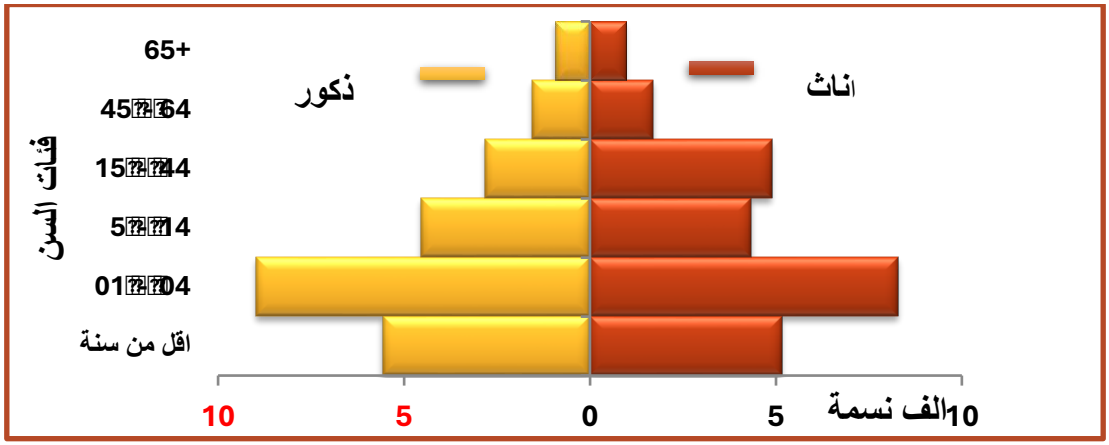
حسب النوع: تقاربت النسبة الإجمالية للإصابة بين الجنسين بفارق ضئيل، حيث بلغت نسبة الإناث **51%** ونسبة الذكور49%.

فئات السن 15-44 سنة، 36.6% ذكور، 63.4% إناث.

فئات السن 45-64 سنة، 47.3% ذكور، 52.7% إناث.

65 سنة فأكثر 49.7% ذكور، 50.3% إناث.

شكل رقم (1) الإصابة بالالتهاب الرئوي حسب النوع والعمر لسكان منطقة الدراسة 2023م



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة - شمال كردفان

التوزيع الجغرافي لحالات الإصابة بالالتهاب الرئوي في منطقة الدراسة للعام 2023م:

تشمل أمراض الجهاز التنفسي**Pneumonias** نزلات البرد والإنفلونزا والتهابات الحلق والحنجرة والربو والدفتريا والالتهاب الرئوي، وتشترك أمراض الجهاز التنفسي في أعراضها ومسبباتها، وأهم أعراضها هو الارتفاع المفاجئ في درجة حرارة الجسم، والصداع وألم في الجسم والصدر وضيق في التنفس، وإهمال هذه الأعراض قد يؤدي إلى الوفاة خاصة بين صغار السن (عبد العزيز، 1993م، ص 364). أما أسبابها فتتمثل في التقلبات الجوية الفجائية، والاختلاط مع المصابين، والإقامة في مناطق مزدحمة وسيئة التهوية، إضافة إلى المشكلات الصحية المتمثلة في سوء التغذية ونقص الوزن عند الأطفال مما يؤدي إلى نقص المناعة، فضلاً عن إصابة الكبار بالأمراض التي تقلل المناعة مثل أمراض القلب والكبد والكلى (أحمد، 1999م، ص 15).

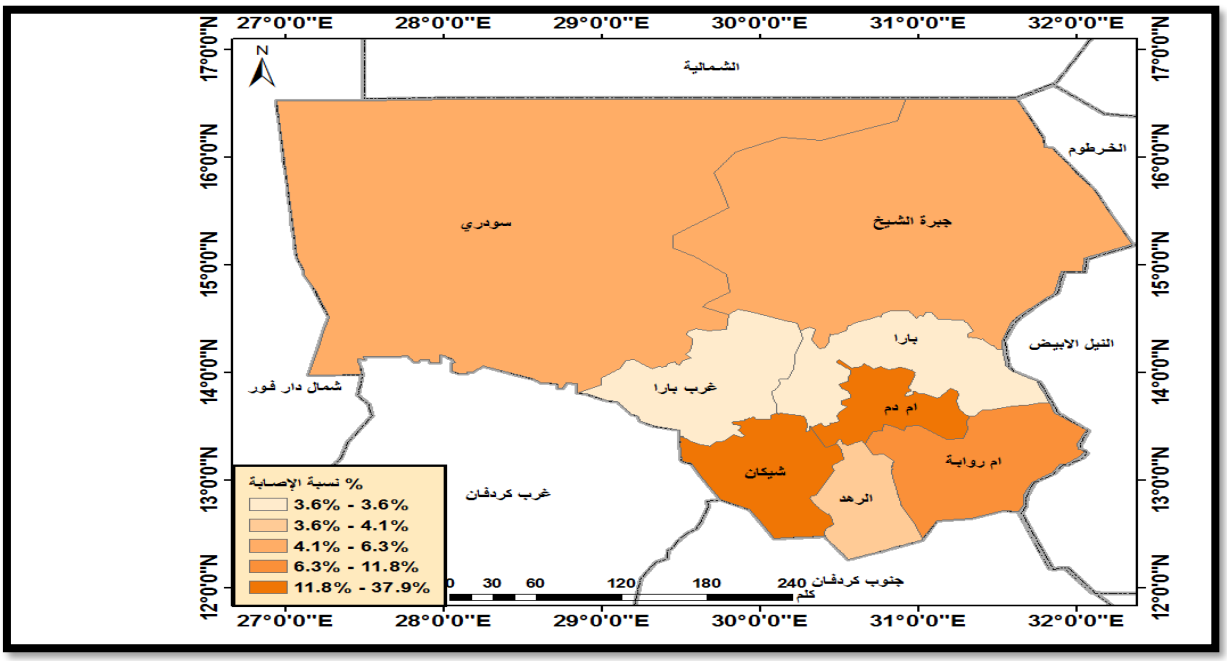
لمعرفة التوزيع المكاني للالتهاب الرئوي يمكن النظر للخريطة (3-5)، والتي يمكن من خلالها تقسيم منطقة الدراسة إلى أربعة نطاقات نسبية للإصابة بالالتهاب الرئوي وهي :

1/ محليات نسبة الإصابة بها (11.9% -37.9%) وتشمل محليات شيكان التي سجلت نسبة 37.9% من إجمالي الإصابة بالالتهاب الرئوي لعام 2023م، تليها محلية أم دم حاج أحمد بنسبة 27%، ومحلية ام رواية بنسبة 11.9% من إجمالي إصابات الالتهاب الرئوي لنفس العام.

2/ محليات نسبة الإصابة بها (6.4%-11.8%)، وتمثلها محلية سودري بنسبة إصابة 6.4% من إجمالي الإصابات لعام 2023م.

3/ محليات نسبة الإصابة بها (4.2%-6.3%) و تشمل محلية جبرة الشيخ بنسبة 5.5% من إجمالي الإصابات لنفس العام.

خريطة رقم (4) التوزيع المكاني للالتهاب الرئوي بمنطقة الدراسة 2023 م



المصدر: العمل الميداني استناداً على بيانات وزارة الصحة وهيئة المساحة السودانية 2025م

4/ محليات نسبة الإصابة بها (3.6% -4.1%) وتشمل محليات الرهد بنسبة 4.1%، محليتي بارا وغرب بارا بنسبة 3.6% من جملة الإصابات بالالتهاب الرئوي لمنطقة الدراسة لعام 2023م.

ويعد الالتهاب الرئوي أكثر أمراض الجهاز التنفسي تأثراً بتغيرات المناخ بمنطقة الدراسة، ويظهر هذا الأمر جلياً بالنظر إلى الشكل رقم (2-1) الذي يبين التطور العددي الذي طرأ على الإصابة بالالتهاب الرئوي خلال سنوات الدراسة. إذ كانت الإصابات 24198 إصابة في عام 2010م، ثم أخذت في الارتفاع بصورة مستمرة حتى بلغت 51751 إصابة في العام 2023م. وتجدر الإشارة إلى أن إصابات الالتهاب الرئوي تمثل ربع حالات الإصابة بالأمراض المعدية في منطقة الدراسة خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت نسبة الإصابة من 7% في عام 2010م، إلى 24.8% في عام 2023م (التقارير الإحصائية، 2010-2023م، شمال كردفان). وهنا يبرز دور البيئة كعامل مهم بشقيه (الطبيعي والبشري) في انتشار مرض الالتهاب الرئوي. ويتطلب هذا الأمر السيطرة على البيئة ووضع خطوات مهمة لمنع حدوث المرض، من خلال التوعية العامة بمخاطر

مسببات المرض مثل الحد من التدخين، وتحسين نوعية الهواء من خلال التهوية الجيدة للأماكن المغلقة سواء أن كانت مساكن أو أماكن العمل أو الأماكن العامة، والاهتمام بالتغذية خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل، والوقاية من خلال التحصين المبكر للأطفال.

تحليل التركيبة العمرية والنوعية لمرضى الإسهالات والنزلات المعوية (Diarrhea & Gastroenteritis):

أظهرت القراءة التحليلية للبيانات تبايناً عمرياً ونوعياً واضحاً في حجم الإصابات بالنزلات المعوية :

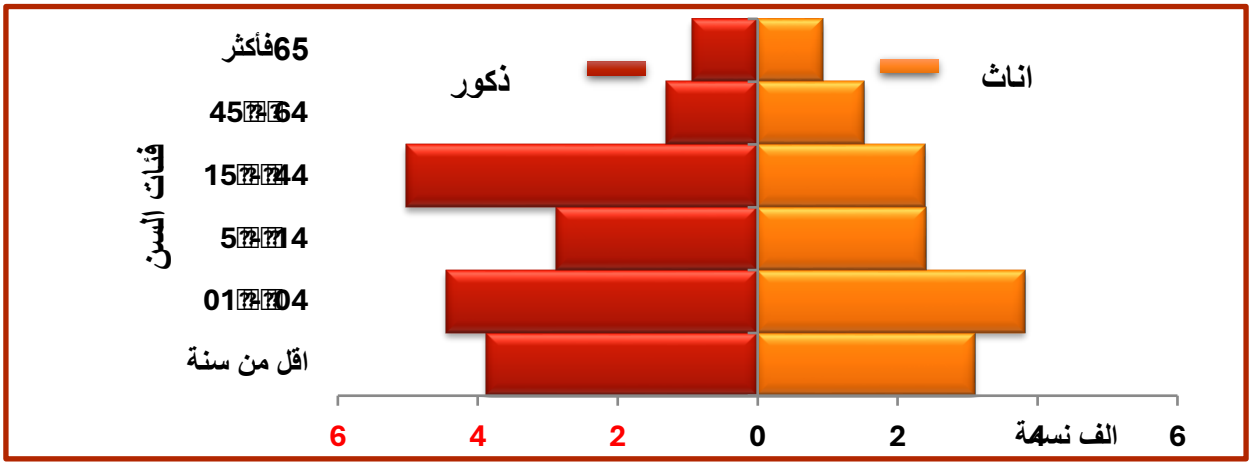
حسب الفئات العمرية :انقسمت معدلات الإصابة إلى ثلاثة مستويات رئيسية :

فئات ذات إصابة مرتفعة :تصدرت الفئة العمرية (1–4 سنوات) بنسبة **25.3%**، تلتها فئة الشباب (15–44 سنة) بنسبة **22.7%**، ثم الرضع (أقل من سنة) بنسبة **21.4%**

فئات ذات إصابة متوسطة :تمثلت في فئة الأطفال واليافعين (5–14 سنة) وبلغت نسبة إصابتهم **16.2%**.

فئات ذات إصابة منخفضة :تمثلت في فئات كبار السن؛ حيث بلغت الفئة (45–64 سنة) نسبة **8.7%**، وانخفضت إلى **5.7%** لدى الفئة (65 سنة فأكثر.

شكل رقم (2) الإصابة بالإسهال والنزلات المعوية حسب النوع والعمر في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة ـ شمال كردفان

حسب النوع :يلاحظ وجود ميل واضح لارتفاع الإصابة بين الذكور الذين استأثروا بنسبة **56.5%** من إجمالي الحالات، مقابل **43.5%** للإناث.

التوزيع الجغرافي لحالات الإصابة بالإسهالات والنزلات المعوية في منطقة الدراسة: النزلات المعوية أو (الكوليرا) أو الهيضة، هي نوع من البكتريا العضوية يفرز سماً داخل جسم المريض، يعمل على زيادة إفراز خلايا الامعاء للأملاح والماء مما يؤدي إلى حدوث جفاف يعقبه هبوط في الدورة الدموية، وهي واحدة من ثلاثة أمراض (الكوليرا، الحمى الصفراء، الطاعون) قررت منظمة الصحة العالمية ضرورة أن تخضع لمراقبة الحجر الصحي في الموانئ والمطارات (محمد فتحي، 2009م، ص 132). وهو مرض تسببه العديد من الفيروسات والميكروبات التي تستقر في الجهاز الهضمي للإنسان، ويعد الإسهال من أهم أعراضها و ارتفاع

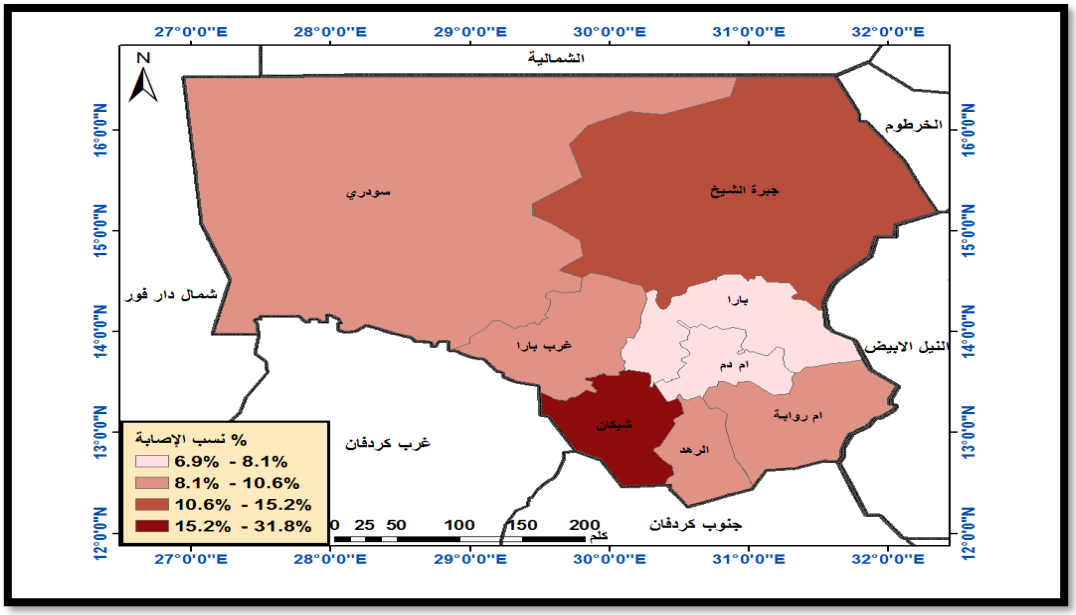
درجة الحرارة والقيء والمغص المعوي (أحمد، 1999م، ص 65) . وهنا لابد من التفريق بين الإسهال والنزلات المعوية، فهناك كثيرون يخلطون ما بين النزلة المعوية والإسهال، حيث أن النزلة المعوية (Gastroenteritis acute)، هي التهاب حاد في الأمعاء يؤدي إلى توقفها عن أدائها بالشكل المطلوب، يصاحبه قيء شديد وإسهال نتيجة لعدوى بكتيرية أو فطرية أو طفيلية أو فيروسية، أي تسمم غذائي بأغذية ملوثة. بينما الإسهال Diarrheaيمكن أن يكون أحد أعراض النزلات المعوية (سمر، 2015م، ص 68).

أهم العوامل البيئية التي ترتبط بالإصابة بالنزلات المعوية بمنطقة الدراسة تتمثل في تلوث مياه الشرب، والافتقار لخدمات الصرف الصحي السليمة، تلوث الأغذية بالبكتريا أو الطفيليات، وعدم التخلص من الفضلات الآدمية بصورة آمنة، كما يأتي السلوك الشخصي للسكان كعامل مهم في الإصابة بالنزلات المعوية، من حيث عدم اهتمام السكان بالنظافة الشخصية، إضافة إلى قلة الوعي الصحي بين أفراد المجتمع خاصة سكان الريف والأطفال صغار السن.

من خلال الخريطة رقم (4) تبين أن التوزيع النسبي للإصابة بالإسهالات والنزلات المعوية بمنطقة الدراسة للعام 2023م جاء كما يلي:

- 1/ محليات نسبة الإصابة بها (31.8%) من إجمالي الإصابة بالإسهالات، وتمثلها محلية شيكان
- 2/ محليات نسبة الإصابة بها (.10.6%-15.2%) وتشمل محليتي جبرة الشيخ بنسبة 15.2%، ومحلية سودري بنسبة 10.7% من إجمالي الإصابات لعام 2017م.
- 3/ محليات نسبة الإصابة بها (8.1- 10.5%) وتشمل محليتي الرهد وام روابة.
- 4/ محليات نسبة الإصابة بها (6.9%- 8.1%) وتمثلها محليات غرب بارا بنسبة 8.8%، محلية أم دم بنسبة 8.1%، أما محلية بارا فسجلت أدنى نسبة إصابة بلغت 7% من إجمالي إصابات الإسهالات والنزلات المعوية بالمنطقة لعام 2023م.

الخريطة (5) تبين التوزيع المكاني للإسهالات والنزلات المعوية في منطقة الدراسة 2023م



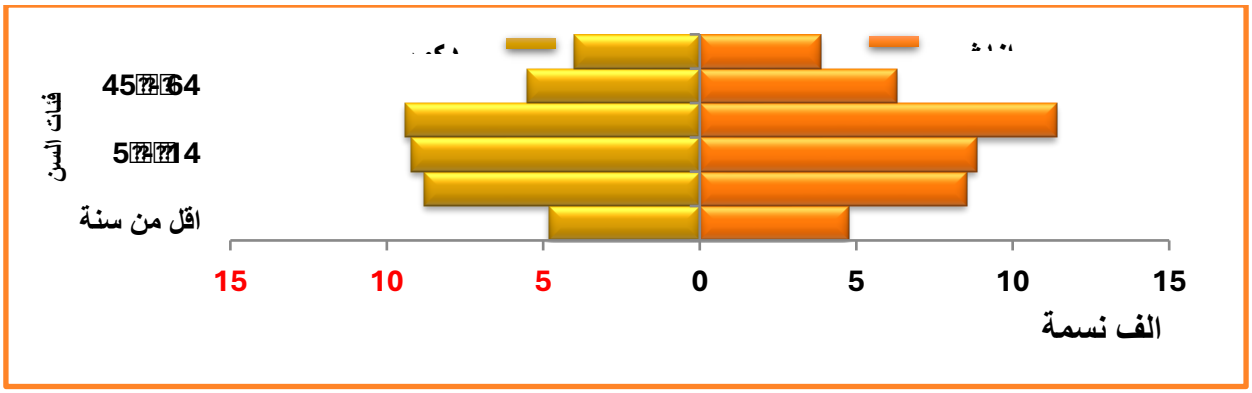
المصدر: عمل الباحثة استناداً على بيانات وزارة الصحة والمساحة السودانية

تحليل التركيبة العمرية والنوعية لمرضى الملاريا: Malaria)

تُصنف الملاريا كواحدة من أكثر الأمراض المعدية والمتوطنة انتشاراً في منطقة الدراسة، حيث تمتد الإصابة بها لتشمل كافة المجموعات السكانية دون استثناء بيولوجي. ويمكن تصنيف الفئات حسب شدة الانتشار على النحو التالي:

- **فئات ذات انتشار مرتفع**: تتركز الكتلة الأساسية للإصابات بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (1–64 سنة). وجاءت المعدلات التفصيلية كالتالي: الفئة (15–44 سنة) بنسبة **24.36%**، تليها الفئة (5–14 سنة) بنسبة **21.26%**، ثم الفئة (1–4 سنوات) بنسبة **20.3%**.
- **فئات ذات انتشار منخفض**: سُجلت أدنى معدلات الإصابة لدى فئات كبار السن والرضع؛ فبلغت نسبة الإصابة في الفئة (45–64 سنة) **13.8%**، وفئة (أقل من سنة) **11.2%**، وفئة (65 سنة فأكثر) **9.2%**.
- **التوزيع حسب النوع**: أظهرت النتائج تفوقاً نسبياً في حجم الإصابة لدى الإناث بنسبة بلغت **51.1%**، مقارنة بالذكور الذين بلغت نسبتهم **48.9%** (تم تصحيح الرقم رياضياً ليتوافق مع المجموع ليكون المكمل لـ 51.1%).

شكل رقم (3) الإصابة بالملاريا حسب النوع والعمر في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة - شمال كردفان2023م

التوزيع الجغرافي لحالات الإصابة بالملاريا للعام 2023م بمنطقة الدراسة:

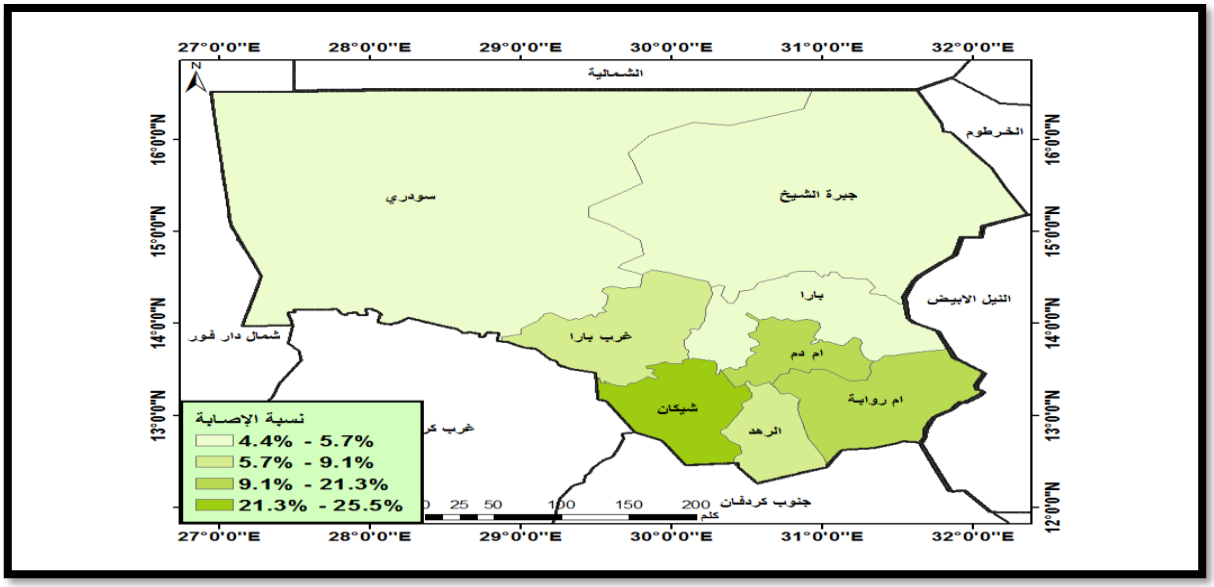
الملاريا مرض يصاب به الإنسان دون سائر الكائنات الحية، ويسببه طفيل قاتل تنقله أنثى البعوض من نوع (الأنوفيلس- Anopheles)، توجد في 100 دولة و40% من سكان العالم معرضون للإصابة بها، وتنتشر في قارة أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وبعض بلدان أوروبا وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، إلا أن 90% من الإصابات تتركز في أفريقيا خاصة غرب ووسط وشرق أفريقيا. (عبد الفتاح وعبد الحميد، 2011م، ص 229).

وتمثل الملاريا مرضاً بيئياً بمعنى الكلمة، إذ يتوقف انتشارها على توفر البيئة الطبيعية والبشرية الملائمة لها، مثل وجود أشخاص مرضى أو حاملين للطفيل، وجود البعوض الناقل لها والذي يتسبب في وجوده وتكاثره بالطبع وجود مسطحات مائية راكدة، لذلك ينتشر المرض بصفة خاصة في مناطق المجاري المائية والمناطق الزراعية التي تكثر بها الترع ومصارف المياه و دفء الجو، إذ لا تنتشر الملاريا في المناطق الباردة لذا يكثر انتشارها في المناطق الحارة والدافئة أو في فصل الحرارة والصيف، وعدم الارتفاع عن سطح البحر، حيث يعد الارتفاع الأقل عن 1500 متر أصلح بيئة لانتشارها (عبد العزيز، 1986م، ص 238) .

من خلال الخريطة رقم (6) وبدراسة حالات الإصابة بالملاريا في منطقة الدراسة لعام 2023م، لابد من الإشارة إلى توزيعها إلى نطاقات لمعرفة البؤر التي تتركز بها أعلى نسبة إصابة بالملاريا وهي كما يلي:

1/ محليات نسبة الإصابة بها (21-25.5%) وتشمل محلية شيكان حيث سجلت أعلى نسبة إصابة 25.5% من جملة إصابات الملاريا بمنطقة الدراسة، تليها محلية أم دم حاج أحمد التي سجلت نسبة 21.4%، ومحلية أم روابة بنسبة 21% من أجمالي 2023م للملاريا.

خريطة رقم (6) التوزيع المكاني للملاريا بمنطقة الدراسة 2023م



المصدر: العمل الميداني استناداً على بيانات وزارة الصحة وهيئة المساحة السودانية

2/ محليات نسبة الإصابة بها (7%9.1%--) وشملت محليتي غرب بارا بنسبة إصابة 9.1%، والرهد بنسبة 7.3% من إجمالي الإصابات بالملاريا.

3/ محليات نسبة الإصابة بها (4.4%-5.7%) وتشمل محليات سودري 5.7%، جبرة الشيخ 5.6%، ومحلية بارا بنسبة 4.4% وهي أدنى نسبة إصابة بالملاريا لعام 2017م.

مما سبق تبين أن بؤر انتشار الملاريا تتركز بصورة واضحة في محليتي شيكان وأم دم حاج أحمد، لتوفر مسببات الملاريا المتمثلة في البيئة الملائمة لتوالد الناقل، وسرعة انتشار المرض بسبب الازدحام خاصة بمحلية شيكان التي تتميز بكثافة سكانية عالية، ومنطقة جاذبة للهجرة اليومية من الريف، إضافة إلى وجود أنظمة الصرف الصحي والمؤسسات الحكومية الكبيرة التي تجعل المياه راكدة، وكثرة البالوعات بطريقة غير سليمة، ووجود خزانات المياه المختلفة والمراحيض البلدية المفتوحة.

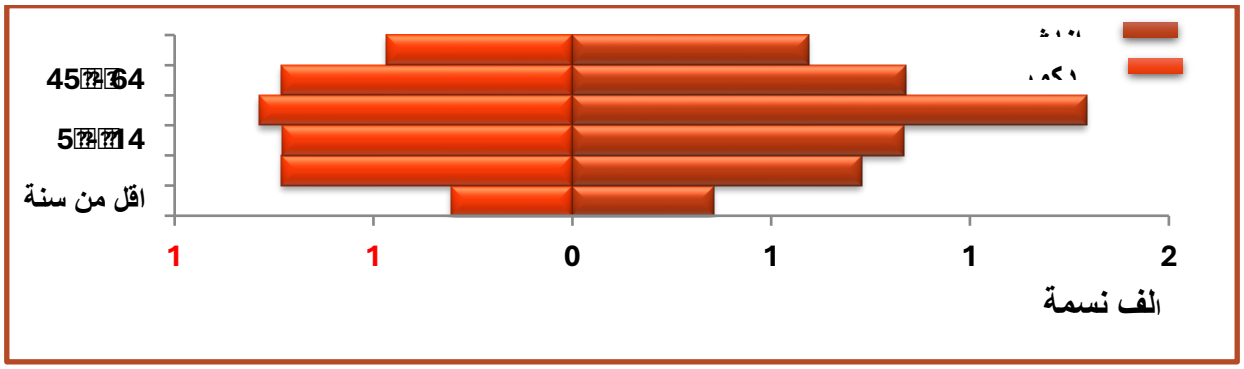
الإصابة بالدوسنتاريا الأميبية حسب النوع والعمر:

يطلق إسم الدوسنتاريا على مجموعة من الأمراض المعدية التي تسبب التهاباً بالأمعاء الغليظة، تتخذ أعراضها في صورة إسهال مع وجود دم ومخاط في البراز، يسببها نوع من البكتريا العصوية يسمى (الشيجيلا)، يتكاثر الميكروب بالأمعاء ويذيب الأنسجة مسبباً التهاباً كبدياً أميبياً، يتطور إلى خراج كبدي وقد يؤدي إلى انفجار الكبد أو يسبب خراج في المخ، وقد يترتب على القرح العميقة حدوث ثقب في الأمعاء ويؤدي إلى التهاب بريتوني (محمد، 2009م، ص57-58). الدوسنتاريا الأميبية من الأمراض واسعة الانتشار، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف المعيشة المتدنية والفقر والجهل، وتحث العدوى بواسطة الاكياس الأميبية التي تخرج مع الفضلات الآدمية (البراز)، لذا فإن انتشارها يكون في جميع البيئات التي تفتقر إلى شروط الصحة، وتصل هذه الفضلات إلى الطعام والشراب وتلوث الأيدي، وتتميز هذه الأكياس الأميبية بالقدرة على مقاومة المؤثرات البيئية، ولا تتأثر بحمض المعدة عن ابتلاعها (محمد، 2002م، ص30). بحسب تقديرات منظمة الصحة

العالمية يقدر عدد حالات الإصابة بالدوسنتاريا الأميبية في العالم ب (400-500) مليون شخص، وما يزال هذا المرض ينتشر على نطاق واسع بالدول النامية، (منظمة الصحة العالمية، 2006م، أ16) .

اما في منطقة الدراسة تنتشر الإصابة بالدوسنتاريا الأميبية بصورة أكبر بين فئات السن الكبيرة، خاصة فئة السن (14-44) حيث سجلت بنسبة 25.6% من إجمالي الإصابات، بينما سجلت الفئات (1-4، 5-14، 15-44) نسبة 17.2%، 18.4%، 18.5% على التوالي، وسجلت فئات السن (أقل من سنة، 65 فأكثر نسبة 7.8%، و12.5% على التوالي. أما الإصابة حسب النوع بالدوسنتاريا فيميل للارتفاع عند الإناث أكثر منها عند الذكور كما يبين الشكل (4).

شكل رقم (4) الإصابة بالدوسنتاريا الأميبية حسب النوع والعمر بمنطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بينات وزارة الصحة2023 م

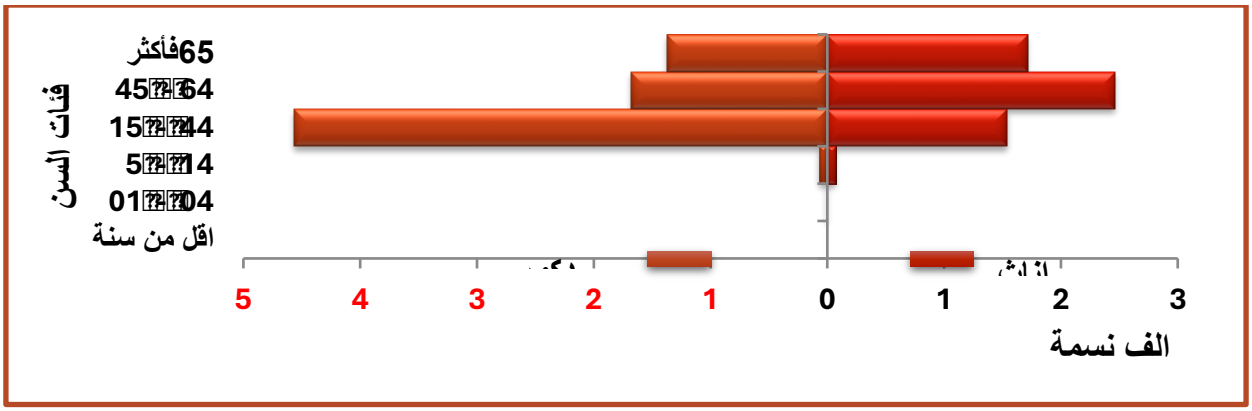
ثانياً: الأمراض المزمنة وغير المعدية (Non-Communicable Diseases)

ارتفاع ضغط الدم (Hypertension)

يعتبر مرض ارتفاع ضغط الدم من أبرز الأمراض غير السارية المكتشفة في منطقة الدراسة؛ حيث بلغ إجمالي الحالات المسجلة **13,494 إصابة** خلال عام 2023م.

- **حسب الفئات العمرية**: يرتبط المرض ارتباطاً طردياً بالتقدم في السن، حيث تتركز الإصابات في الفئات العمرية الكبيرة (15 سنة فما فوق). وجاءت فئة السن (15–44 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة **45.2%** (نظراً لاتساع حجم هذه الفئة ديموغرافياً)، تليها الفئة (45–64 سنة) بنسبة **30.7%**، ثم فئة الشيخوخة (65 سنة فأكثر) بنسبة **22.8%**. في حين كادت تنعدم الإصابة في الفئات الصغيرة (أقل من سنة إلى 14 سنة) بنسبة ضئيلة جداً لم تتجاوز **1.3%** مجتمعة.
- **حسب النوع**: تظهر البيانات تمايزاً نوعياً لصالح الذكور، حيث بلغت نسبة إصابتهم **57%**، في حين بلغت نسبة الإناث **43%** من إجمالي الحالات.

شكل رقم (5) الإصابة بارتفاع ضغط الدم حسب النوع والعمر لسكان منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة ـ شمال كردفان2023م

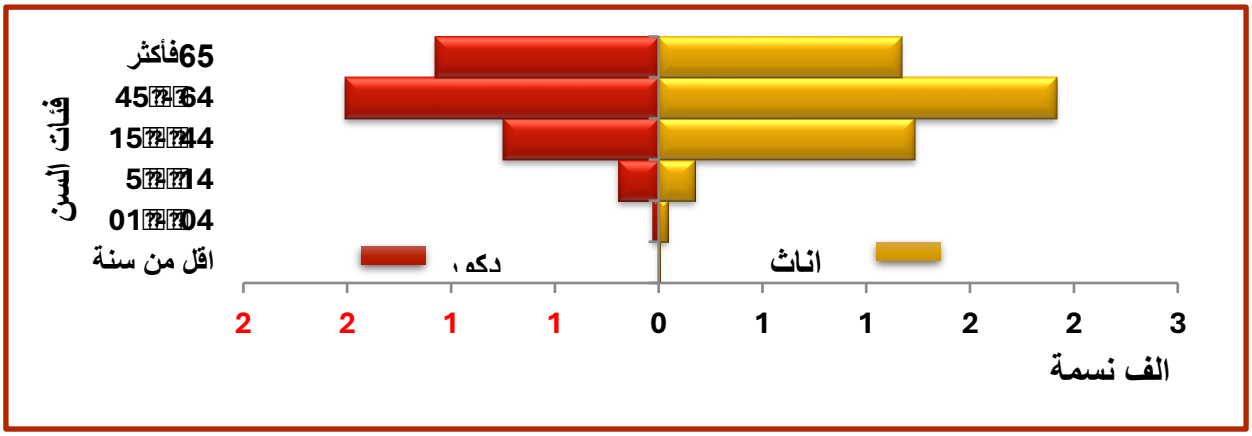
2Diabetes Mellitus. مرض السكري

توضح البيانات الإحصائية ارتباطاً وثيقاً لمرض السكري بالخصائص الديموغرافية والنوعية للمجتمع المحلي:

حسب الفئات العمرية: تتركز غالبية الحالات في الفئات الناضجة والمتقدمة في السن؛ إذ سجلت الفئة العمرية (45–64 سنة) أعلى معدل إصابة بواقع **4,324 حالة**، مستحوذة على نسبة **42.2%** من إجمالي المرضى. وتلتها فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) التي سجلت **2,246 حالة** بنسبة **27.7%**. وفي المقابل، تتدنى مستويات الإصابة إلى مستويات هامشية جداً لدى الأطفال واليافعين من عمر (أقل من سنة إلى 14 سنة).

حسب النوع: يُلاحظ من واقع الهرم المرضي انتشار داء السكري بين الإناث بمعدلات أعلى من الذكور. ويعزى هذا التفاوت طبياً وجغرافياً إلى ارتفاع وتيرة الإصابة بين النساء في سن الإنجاب، ويرتبط ذلك بظاهرة "سكري الحمل" (Gestational Diabetes) الشائعة بيئياً وصحيا

شكل (6) التركيب العمري والنوعي لمرض السكري بمنطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة ـ شمال كردفان

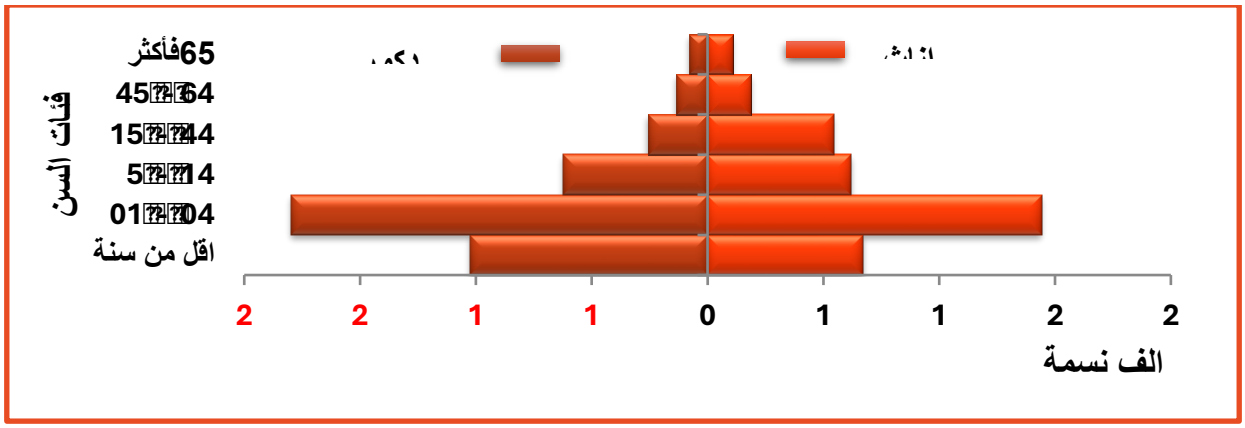
ثالثاً: أمراض سوء التغذية والأمراض المرتبطة بها: -

1. الأنيميا - فقر الدم (Anemia)

يرتبط انتشار فقر الدم في منطقة الدراسة بشكل وثيق بالمحددات الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي مقدمتها مستويات الدخل المادي، ونقص الثقافة الغذائية، والسلوكيات الغذائية غير السليمة السائدة بين السكان.

- **حسب الفئات العمرية**: يستهدف المرض فئة صغار السن بشكل رئيسي؛ حيث استحوذ الأطفال في الفئة العمرية (1–4 سنوات) على النصيب الأكبر من الإصابات بنسبة بلغت **43.2%**. وجاء الرضع (أقل من سنة) في المرتبة الثانية بنسبة **22.7%**، تلتهم الفئة (5–14 سنة) بنسبة **16.6%**. وتتناقص النسب تدريجياً مع تقدم العمر لتسجل الفئات (15–44 سنة)، (45–64 سنة)، و (65 سنة فأكثر) نسباً منخفضة بلغت **10.7%**، **4.3%** ، و**2.5%** على التوالي.

شكل رقم (3-6) الإصابة بفقر الدم حسب النوع والعمر في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية استناداً على بيانات وزارة الصحة - شمال كردفان

التوزيع المكاني للإصابة بفقر الدم (الأنيميا) في منطقة الدراسة للعام 2023م:

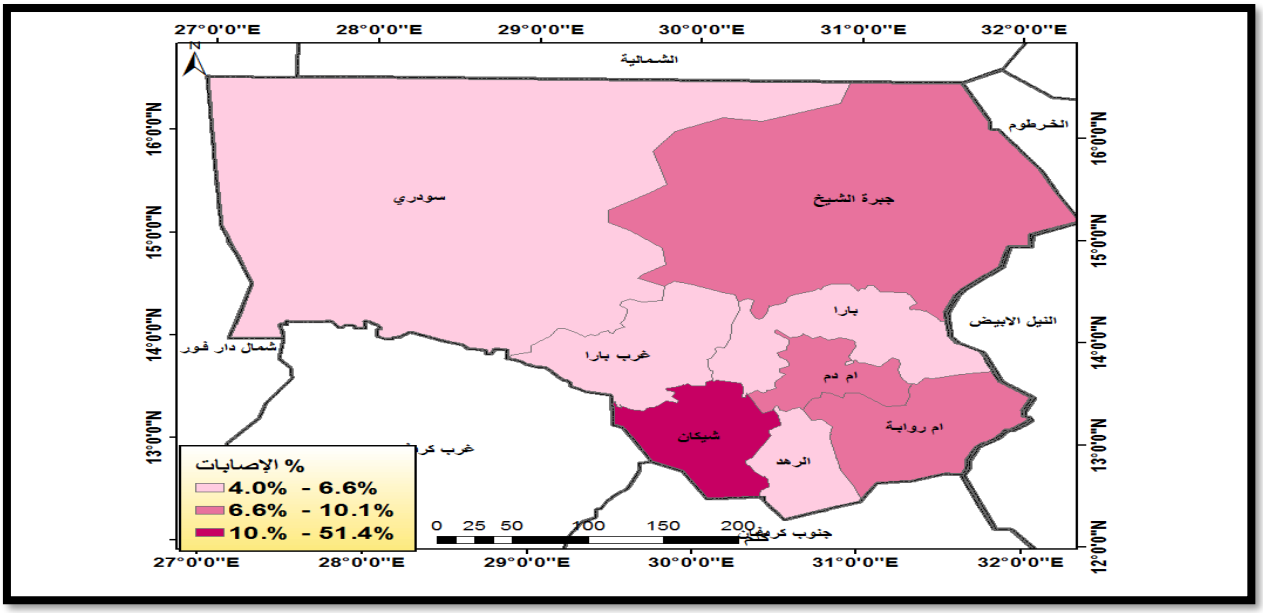
من خلال الخريطة رقم (7) تبين أن التوزيع النسبي **بفقر الدم (الأنيميا)** في منطقة الدراسة للعام 2023م جاء كما يلي:

1/ محليات يزيد نصيبها النسبي عن (51%)، وتمثلها محلية شيكان بنسبة 51.4% من إجمالي إصابات فقر الدم بالمنطقة بمعدل انتشار بلغ 1.6 لكل 1000 من سكان المنطقة.

2/ محليات يتراوح نصيبها النسبي بين (6.6%- 10%) وسجلتها محلية أم روابه بعدد 783 إصابة بنسبة 10% ومعدل انتشار 0.3 لكل 1000 من سكان المنطقة ومحلية ام دم حاج أحمد بعدد 683 إصابة بنسبة 8.9% ومحلية جبرة بنسبة 8.4%.

3/ محليات نصيبها النسبي (4- 6%) وهي سودري حيث سجلت نسبة 6% من الإصابات، تليها محليتي بارا وغرب بارا بنسبة 5%، وجات محلية الرهد بنسبة 4% مسجلة أدنى مستوى إصابات.

خريطة رقم (7) التوزيع المكاني لمرضى فقر الدم بمنطقة الدراسة للعام 2023م



المصدر: عمل الباحثة استناداً على بيانات وزارة الصحة وهيئة المساحة السودانية

مما سبق يلاحظ عدم تغير نمط الأمراض بمنطقة الدراسة خلال الفترة، تغيراً ملحوظاً حيث ما زال النمط التقليدي هو السائد، ولن يتغير إلا بحدوث تقدم اقتصادي يصاحبه تحول ديموغرافي ووبائي. ويشير التركيب السكاني إلى عدم تغير نمط المرض، فالزيادة في فئات العمر الصغيرة والذي يأخذ شكل المثلث يعني أن معدلات المواليد والوفيات مرتفعة. كما أن وجود قاعدة عريضة بالهرم السكاني لمنطقة الدراسة من صغار السن (دون سن 15)، والذين يمثلون نسبة 45.6% من إجمالي السكان وضيق رأس الهرم حيث يمثل كبار السن (60 فأكثر) نسبة 5.9% فقط من إجمالي السكان دليل آخر على سيادة النمط التقليدي وسيطرته على الأمراض. ويؤكد ذلك ارتباط التحول الوبائي بنظرية التحول الديموغرافي التي ذكرت في الفصل الثاني من البحث.

وأن نمط الأمراض المعدية والطفيلية تأتي في مقدمة الأمراض التي تصيب السكان، وبلغت نسبة الإصابة بها 40.1% من أجمالي الإصابة بالأمراض وبمعدل انتشار بلغ 84.9 لكل 1000 من السكان، وتأتي الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الإصابة بها 23.1% ومعدل انتشار 49.7 لكل 1000 من السكان، أما أمراض الجهاز الهضمي وأمراض الجهاز البولي والمسالك فبلغت نسبة الإصابة بهما 6.36% و5.5% بمعدل انتشار 14.2 و11.8 لكل 1000 من السكاني على التوالي. أما أمراض القلب والأوعية الدموية فسجلت نسبة 3.5 ومعدل انتشار 7.5 لكل 1000 من السكان، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة باعتبار أن 77.5% من سكان المنطقة هم من الريف، فبالتالي تعتبر من الأمراض المستجدة التي تنتشر بسبب تغير نمط الغذاء تبعاً لتغير نمط الحياة. كما يبين التوزيع المكاني للأمراض معدل انتشار الأمراض المعدية ارتفع في محلية شيكان 40.2 لكل ألف من السكان، تليها محلية غرب بارا بمعدل 30.5 لكل ألف من السكان تليها (محليات ام دم، أم روابة، الرهد، جبرة الشيخ، سودري، بارا) بالترتيب. وأن مرض الملاريا ينتشر في كل أجزاء المنطقة، مع ارتفاع عدد الإصابات في محليات شيكان وأم روابة والرهد، نسبة لارتفاع كثافة السكان، وملائمة الظروف البيئية التي تعيش عليها نواقل المرض (خيران ومياه سطحية خاصة في افصل

الخريف). أما الالتهاب الرئوي فينتشر بصورة واسعة تنازلياً بمحليات (شيكان، أم روابة، سودري، جبرة الشيخ، الرهد بارا، غرب بارا).

مما سبق يتضح التباين في نمط المرض من حيث الانتشار والتوطن في منطقة الدراسة زماناً ومكاناً، وأن الأمراض المعدية هي أكثر انتشاراً، وهذا يحقق الفرضية الأولى التي تنص على اختلاف نمط الأمراض وتوزيعها الجغرافي من حيث المكان والزمان في منطقة الدراسة.

مرض نقص التغذية (Malnutrition)

سجلت منطقة الدراسة **3,851 حالة** إصابة مشخصة بنقص الغذاء خلال عام 2023م

حسب الفئات العمرية: أظهر التحليل الجغرافي أن المرض يتركز بشكل شبه كامل بين الأطفال دون سن الخامسة:

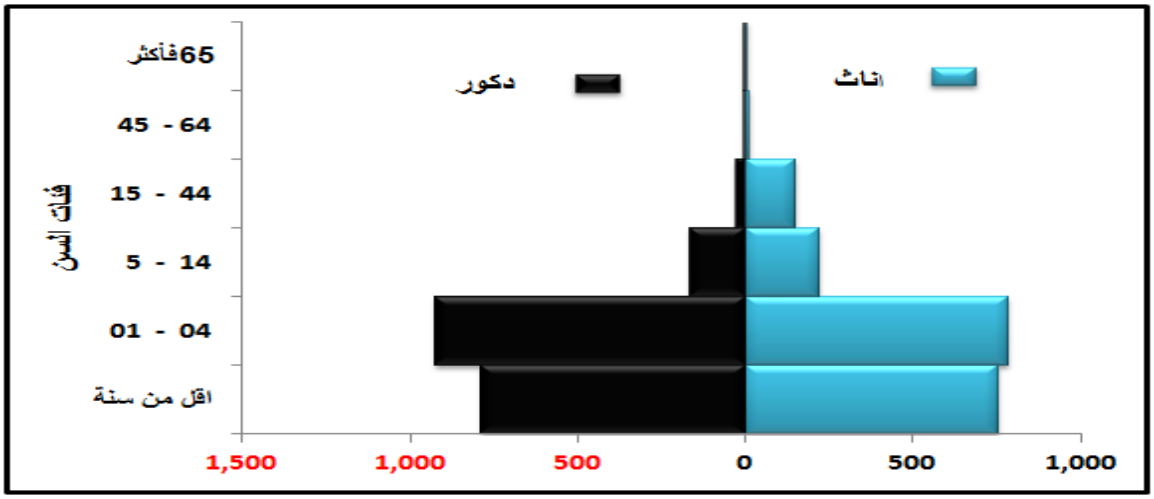
المرتبة الأولى: الفئة العمرية (1–4 سنوات) بواقع **1,713 طفلاً**، مصابة بنسبة **44.5%** من الإجمالي.

المرتبة الثانية: فئة الرضع (أقل من سنة) بواقع **1,548 طفلاً** وبنسبة **40.2%**.

الاتجاه العام: تنخفض معدلات الإصابة بهذا المرض بصورة حادة كلما تقدم الإنسان في العمر.

حسب النوع: أظهرت الهياكل البيانية تماثلاً واضحاً واستقراراً في التوزيع النوعي؛ إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أو تفاوت يذكر بين الذكور والإناث في معدلات الإصابة بنقص التغذية.

شكل رقم (3-7) التركيب العمري والنوعي لمرض نقص الغذاء بالمنطقة لعام 2023



المصدر: الدراسة استناداً على بيانات وزارة الصحة ـ شمال كردفان

تحليل التفاعلات المزدوجة والمترابطة بين المتغيرات الديموغرافية والمكاني

اختبار التفاعل بين المتغيرات (Interaction Effects Test):

يعد اختبار التفاعل بين المتغيرات خطوة منهجية متقدمة ونوعية في تحليلات الجغرافيا الطبية؛ فهو يتجاوز التأثير الفردي المستقل لكل متغير (العمر بمفرده، أو النوع بمفرده) لفحص كيف تتضافر وتتفاعل المجموعات

التقاطعية (مثل: إناث في الفئة العمرية 15-44 سنة مقابل ذكور كبار سن 65 فأكثر) لتوليد أنماط وبائية مركّبة وخاصة داخل محليات ولاية شمال كردفان.

فيما يلي التطبيق المنهجي والإحصائي المتكامل لاختبار التفاعل بناءً على أطر الجغرافيا الطبية والبيانات الوبائية بالولاية:

أولاً: الأبعاد المنهجية لاختبار التفاعل (Interaction Framework)

1. النموذج الإحصائي المفترض: تفاعل متغير النوع (Gender) × متغير الفئة العمرية (Age Group) ← يُنتج تأثيرات تقاطعية تؤثر في احتمالية/معدل الإصابة بمرض معين (Disease Incidence).
2. **الأسلوب الإحصائي المطبق:**

اختبار مربع كاي للاستقلال على الجداول المتقاطعة (Cross-Tabulation 2χ): لاختبار الاستقلالية والتفاعل الكلاسيكي بين متغيرة ثنائية (النوع) ومتغيرة متعددة الفئات (العمر) بالنسبة لتوزيع حالات مرض محدد.

نموذج الانحدار اللوجستي التعددي/الثنائي مع حد التفاعل (Logistic Regression with Interaction Term):

$$Logit)P=(\beta0+\beta1)Gender+(\beta2)Age+(\beta3)Gender\times Age($$

حيث يُقاس مدى معنوية حد التفاعل (3β) عبر اختبار "والد" (Wald Test) أو نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio Test).

ثانياً: الفرضيات الإحصائية للتفاعل (Interaction Hypotheses) :

الفرضية الصفارية (0H): لا يوجد تفاعل ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين النوع والفئة العمرية في التأثير على معدلات الإصابة بالأمراض (التأثيرات الفردية لكل متغير مستقيلة تماماً ومستمرة بالنمط ذاته).

الفرضية البديلة (1H): يوجد تفاعل ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين النوع والفئة العمرية (Age×Gender)؛ حيث يتغير تأثير النوع على نسبة الإصابة بالمرض باختلاف الفئة العمرية (أو العكس).

ثالثاً: التطبيق الرقمي لاختبار التفاعل على نماذج مرضية مختارة :

1. مرضا السكري وارتفاع ضغط الدم (تفاعل النوع × الفئة العمرية)

عند فحص البيانات التقاطعية للمرضى المترددين على المؤسسات الصحية بالولاية:

الملاحظات الميدانية التقاطعية:

في الفئات العمرية المبكرة (أقل من 15 سنة): معدلات الإصابة بالسكري وضغط الدم متدنية ومترادفة بين الذكور والإناث.

في الفئة العمرية (15-44 سنة - فئة الإنجاب/العمل): يُلاحظ ارتفاع نسبي ملحوظ في معدلات السكري لدى الإناث مقارنة بالذكور (مرتبط بسكري الحمل والعوامل الفسيولوجية).

في الفئة العمرية (45-64 سنة وما فوق): تتفوق نسبة الذكور في إصابات ضغط الدم (57% ذكور مقابل 43% إناث) والسكري بشكل ملحوظ نتيجة ضغوط النشاط الاقتصادي والمخاطر المهنية والبيئية بالولاية.

نتائج اختبار التفاعل (2χ التفاعلي / Logit Interaction):

قيمة الاختبار المحسوبة للتفاعل (2χinteraction) = 18.42.

درجات الحرية df=(2−1)×(6−1)=5.

القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 = 11.070.

القرار الإحصائي: القيمة المحسوبة (18.42) أكبر من الجدولية (11.070).

التفسير الطبي الجغرافي: نرفض الفرضية الصفارية ونقبل فرضية التفاعل؛ مما يعني أن تأثير النوع على خطر الإصابة بأمراض الجهاز الدوري والتمثيل الغذائي ليس ثابتاً عبر كل الأعمار، بل يرتفع الخطر لدى الإناث في فئة النشاط التناسلي (15-44) ولدى الذكور في الفئات العمرية المتقدمة.

3. مرض الأنيميا / فقر الدم (تفاعل النوع × الفئة العمرية)

الملاحظات الميدانية التقاطعية:

فئة الأطفال (أقل من 5 سنوات): تكون نسب الإصابة بالأنيميا متساوية تقريباً بين الأطفال الذكور والإناث (تتركز الإصابة في الفئة 1-4 سنوات بنسبة 43.2%) بسبب التغذية غير المتوازنة وتفشي الطفيليات.

الفئة العمرية (15-44 سنة): تنحرف نسب الإصابة بحدة نحو الإناث لتسجل أعلى مستوياتها مقارنة بالذكور في ذات الفئة العمرية (بسبب الحمل، الرضاعة، ونقص الرعاية الصحية الإنجابية).

الفئات العمرية المتأخرة (65 سنة فأكثر): تعود الفروق بين الجنسين للتقلص والتماثل.

نتائج اختبار التفاعل:

قيمة مربع كاي للتفاعل التقاطعي (2χinteraction) = 24.15.

القيمة الجدولية عند df=5 ومستوى α=0.01 هي 15.086.

القرار الإحصائي: تفاعل دال إحصائياً بدرجة عالية جداً (α≤0.01).

التفسير الطبي الجغرافي: توجد علاقة تفاعلية المركبة بين العمر والجنس؛ فالنوع لا يشكل عامل خطورة للأنيميا في الطفولة المبكرة، ولكنه يتحول إلى عامل خطورة مضاعف وموجه بوضوح نحو النساء خلال سن الإنجاب داخل ولاية شمال كردفان.

3. مرض الملاريا والنزلات المعوية (تفاعل النوع × الفئة العمرية × البيئة المحلية)

الملاحظات الميدانية التقاطعية:

عند إدخال التفاعل البيئي/المكاني، يظهر أن التفاعل بين الجنس والعمر ضعيف بالنسبة للملاريا داخل الأحياء الحضرية (توزيع متماثل بين الذكور والإناث ولكافة الأعمار).

في المحليات الريفية ومناطق النزوح وشح المياه (مثل بعض قطاعات محليتي أم روابة وشيكان): يرتفع التفاعل في فئة الذكور الشباب والبالغين (15-44 سنة) في النزلات المعوية والدوسنتاريا نتيجة طبيعة العمل الميداني والتعرض للمياه غير النقية خارج المنزل.

جدول مصفوفة قياس التأثيرات والتفاعلات (Summary Matrix)

المرض	التأثير الرئيسي للنوع Main Effect: Gender)	التأثير الرئيسي للعمر Main Effect: Age)	أثر التفاعل(Interaction Effect: Gender×Age)	النمط الجغرافي المستنتج
سوء التغذية	غير دال احصائيا	دال جداً (لصالح الأطفال 5 >)	غير دال احصائيا	استهداف عمري بحت (هشاشة صغار السن)
الملاريا	غير دال احصائيا	دال ينتشر في كل الاعمار	غير دال احصائيا	نمط متوطن عام لا يفرق ديموغرافيا
ارتفاع ضغط الدم والسكري	غير دال بمفرده	دال جداً (كبار السن 45+)	دال إحصائياً($\alpha \leq 0.05$)	نمط يتأثر بالنوع حسب المرحلة العمرية
الانيميا (فقر الدم)	دال للإناث في سن الانجاب	دال للأطفال 1- 4 سنوات	دال جداً($\alpha \leq 0.01$)	نمط مزدوج البؤر (طفولة مبكرة + انجاب)

المصدر: الدراسة الميدانية

الاستنتاجات :

بناءً على التحليلات الإحصائية المتقدمة واختبارات الدلالة والتفاعل، أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

غياب الفروق بين الجنسين في الأمراض المتوطنة والبيئية:

أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في معدلات الإصابة بمرض الملاريا والنزلات المعوية تعزى لمتغير النوع (حيث بلغت قيمة χ^2 المحسوبة 0.048للملاريا و 1.69

للنزلات المعوية، وهي أقل من القيمة الجدولية (3.841، مما يؤكد أن الظروف البيئية الشاملة تعرض كافة أفراد المجتمع للخطر على حد سواء.

الأثر الجوهري للفئات العمرية على التوزيع المرضي:

كشف اختبار مربع كاي عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عالية جداً ($\alpha \leq 0.01$) بين الفئات العمرية ومعدلات الإصابة بالأمراض؛ حيث جاءت الإصابة بسوء التغذية ($\chi^2 = 119.26$) والأنيميا ($\chi^2 = 67.75$) متمركزة بشكل حاد لدى الأطفال دون سن الخامسة (الفئة 1-4 سنوات بنسب بلغت 44.5% لسوء التغذية و43.2% للأنيميا.(

على العكس من ذلك، سجلت الأمراض المزمنة وغير السارية فروقاً دالة إحصائياً لصالح كبار السن؛ حيث تركزت إصابات السكري ($\chi^2 = 64.59$) وارتفاع ضغط الدم في الفئات العمرية من 45 سنة فما فوق.

وجود أثر تفاعلي مركّب بين النوع والعمر:(Gender×Age)

أثبت اختبار التفاعل وجود علاقة تفاعلية ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$) بين متغيري النوع والعمر بالنسبة لمرض الأنيميا (فقر الدم)؛ فبينما تتساوى نسب الإصابة بين الذكور والإناث في مرحلة الطفولة، ينحرف الخطر بوضوح نحو الإناث في الفئة العمرية (15-44 سنة) نتيجة العوامل الفسيولوجية ومتطلبات الحمل والرضاعة.

سجل السكري وارتفاع ضغط الدم تفاعلاً دال إحصائياً($\alpha \leq 0.05$) ، حيث ارتفعت معدلات الإصابة لدى الإناث في سن الإنجاب، بينما تفوق الذكور في الفئات العمرية المتقدمة (45-64 سنة وما فوق) نتيجة ضغوط العمل والمخاطر المهنية بالولاية.

تأثير العوامل المكانية والسياقية:

أظهر التحليل الجغرافي الميداني أن المحليات التي تعاني من تدهور مصادر المياه والنزوح (مثل بعض القطاعات في محليتي شيكان وأم روابة) سجلت بؤراً عالية الكثافة للإصابة بالنزلات المعوية والدوسنتاريا، مما يؤكد تقاطع الهشاشة البيئية مع التوزيع المكاني للأمراض.

التوصيات(Recommendations):

استناداً إلى نتائج الدراسة والتحليلات التقاطعية، توصي الدراسة بالآتي:

1. إعادة هيكلة التخطيط الصحي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية:(GIS)
2. تحويل البيانات الصحية التقليدية بوزارة الصحة بولاية شمال كردفان إلى أطلس وبائي رقمي وخرائط تفاعلية تربط بين معدلات المراضة، الخصائص الديموغرافية، ومصادر التلوث/شح المياه لتوجيه التدخلات الميدانية بدقة.
3. توجيه البرامج الوقائية بناءً على الفئات الأكثر هشاشة:

- فئة الأطفال (دون الخامسة): تكثيف برامج الدعم الغذائي والتطعيم ومكافحة طفيليات الأمعاء والأنيميا الموجهة للأطفال في سن (1-4 سنوات) بالتركيز على مراكز الرعاية الصحية الأولية في المحليات الريفية ومخيمات النازحين.
- فئة النساء في سن الإنجاب (15-44 سنة): تصميم برامج صحية إنجابية متكاملة لمكافحة الأنيميا وسكري الحمل، وتقديم الدعم التغذوي الدوري للنساء في هذه الفئة العمرية.
- فئة كبار السن (45 سنة فأكثر): إنشاء وحدات متخصصة للكشف المبكر والمتابعة الدورية للأمراض المزمنة (السكري وارتفاع ضغط الدم) في المراكز الصحية بالمحليات الحضرية والبدء في برامج التوعية بالأنماط الغذائية والمهنية السليمة.

4. معالجة العوامل الجغرافية والبيئية المسببة للأمراض:

- تحسين جودة مياه الشرب وتأمين شبكات الإمداد المائي في المحليات ذات المعدلات العالية في النزلات المعوية والدوسنتاريا، للحد من انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه.
- تعزيز الاستجابة الصحية العاجلة في مناطق تجمعات النازحين والقطاعات الهشة بيئياً عبر عيادات جوالة مزودة بالتدخلات التغذوية والدوائية اللازمة.
- تطوير بناء قواعد البيانات والبحوث المستقبلية:
- اعتماد أدوات التحليل الإحصائي التقاطعي والتفاعلي في التقرير السنوي لوزارة الصحة بدلاً من الاكتفاء بالعد الوصفي الإجمالي، وتحديث قواعد البيانات لتشمل العوامل البيئية والسياقية بشكل دوري.

ولاً: التقارير والوثائق الحكومية والإحصائية الرسمية

1. **وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية ـ ولاية شمال كردفان**2023) .م .(التقرير الإحصائي السنوي العام والمؤشرات الصحية .الإدارة العامة للتخطيط والتدريب، قسم الإحصاء والمعلومات، الأبيّض .
2. **وزارة الصحة الاتحادية ـ السودان**2023) .م .(التقرير الوبائي الدوري لمكافحة الأمراض المنقولة بالنواقل والمياه .الخرطوم .
3. **منظمة الصحة العالمية (WHO) واليونسيف**2023) **.(UNICEF)** م .(تقرير تقييم الوضع الصحي والتغذوي والأمن الغذائي في ولاية شمال كردفان .منظمة الصحة العالمية، مكتب السودان .
4. **منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية**2023) **.(OCHA)** م .(مصفوفة تتبع النازحين والاحتياجات الإنسانية في ولاية شمال كردفان .السودان .

ثانياً: المراجع والأدبيات الأكاديمية (الجغرافيا الطبية والتحليل الإحصائي)

1. **أبو راضي، فتحي محمد** (2018) .م .(مبادئ الجغرافيا الطبية وتحليل الأمراض مكانيًا .دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
2. **إبراهيم، محمد أحمد** .(2022) .الأنماط الوبائية والتحديات البيئية للأمراض المنقولة بالمياه في ولايات كردفان الكبرى .مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية، جامعة الخرطوم، 14(2)، 45–68
3. **الزوكة، محمد خميس** (2020) .م .(*الجغرافيا الطبية: دراسة في البيئة والصحة والسكان* . دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
4. حامد، الصادق عبد الله، ومحمود، فاطمة إبراهيم، وعلي، عثمان الطيب. (2020). التقييم التغذوي للأطفال دون سن الخامسة في محليات أم روابة وبارا بولاية شمال كردفان. المجلة السودانية للعلوم الطبية والرعاية الصحية، 8(1)، 112–129.
5. عبد الرحمن، خديجة حسن، وعثمان، عبد العظيم بكر. (2023). عبء الأمراض المزمنة غير السارية في ولايات غرب السودان: دراسة للخصائص الديموغرافية للمرضى. مجلة العلوم الصحية والتنمية المستدامة، 5(3)، 89–105.
6. فضل المولى، العبيد عبد القادر، والخير، الماحي محمد. (2021). التوزيع المكاني للأمراض المتوطنة في محلية شيكان بولاية شمال كردفان: دراسة في الجغرافيا الطبية. مجلة جامعة كردفان للدراسات العلمية، 12(4)، 150–178.
7. **محمود، عبد الله محمد** (2021) .م .(أساليب التحليل الإحصائي في الدراسات الجغرافية والاجتماعية .دار الفكر العربي، القاهرة .
8. المراجع الأجنبية (English References - Alphabetically Ordered) Akenji, P. N., Mensah, K. O., & Ndlovu, S. T. (2022). Epidemiological intersectionality: Assessing gender and age nuances in infectious disease prevalence across Sub-Saharan Africa. Journal of Public Health and Epidemiology, 14(3), 201–215. https://doi.org/10.5897/JPHE2022.1389
9. **Cromley, E. K., & McLafferty, S. L.** (2012). *GIS and Public Health* (2nd ed.). The Guilford Press, New York.
10. **Meade, M. S., & Emch, M.** (2010). *Medical Geography* (3rd ed.). The Guilford Press, New York.

11. Osei, F. B., & Duker, A. A. (2021). Spatial analysis of malnutrition and communicable diseases in fragile ecosystems of East Africa. International Journal of Health Geographics, 20(1), 34–49. https://doi.org/10.1186/s12942-021-00288-1

Application of Remote Sensing In Prospecting of Gold Mineralization Zones Around Umm Nabardi Area, River Nile State, Sudan.

Corresponding Author: Hassabelrasoul Elsidig Elhadi Ahmed - Dean Faculty of Minerals & petroleum (IUA) International University of Africa

hassab_elsidig1@yahoo.com

Abstract

This study explores the application of multiple remote sensing techniques for gold prospecting in the challenging, rugged, remote, and marshy terrain of the zones around Umm Nabardi Area, River Nile State, Sudan. The methodology involved the acquisition, processing, and interpretation of Landsat 8 (OLI) images and high-resolution Google Satellite Data. Advanced image processing techniques such as False Color Composites (FCC), Band Ratios (specifically iron and clay indices), and Feature Oriented Principal Component Selection (FPCS) were utilized to delineate geological indicators associated with gold mineralization, including various hydrothermal alteration zones. Digital Elevation Model (DEM) data also contributed to geomorphological and hydrological analysis. The results demonstrate the reliability and applicability of these methods, with clay mineral analysis strongly indicating hydr othermal alteration, a favorable environment for economic mineralization. Other spectral analyses (Abrams, Sabins, Crosta ratios) showed negative results for gossan and iron oxides, suggesting a different type of mineralization. The study highlights the effectiveness of Earth Observation satellite images for geological mapping in difficult - to - access areas and recommends subsequent reconnaissance field surveys for promising zones identified through strong clay signatures and structural trends.

Keywords: Remote Sensing, Prospecting, Landsat8, Alteration, Band Ratios

المستخلص:

تستقصي هذه الدراسة تطبيق مجموعة من تقنيات الاستشعار عن بُعد في استكشاف الذهب ضمن التضاريس الوعرة والنائية والصعبة والمستنقعية في المناطق المحيطة بمنطقة أم نبردي، ولاية نهر النيل، السودان. وقد تضمنت المنهجية الحصول على بيانات المرئيات الفضائية ومعالجتها وتفسيرها، بالاعتماد على صور القمر الصناعي وبيانات الأقمار الصناعية عالية الدقة المتاحة عبر المتصفح الرقمي.

وقد استُخدمت تقنيات متقدمة لمعالجة الصور، شملت المركبات اللونية الكاذبة ونسب الحزم الطيفية وبصفة خاصة مؤشرات أكاسيد الحديد ومعادن الطين، إلى جانب تقنية اختيار المكونات الرئيسية الموجّهة للمعالم وذلك بهدف تحديد المؤشرات الجيولوجية المرتبطة بترسبات الذهب، بما في ذلك مختلف نطاقات التحول الحراري المائي كما أسهمت بيانات نموذج الارتفاع الرقمي في إجراء التحليلات الجيومورفولوجية والهيدرولوجية للمنطقة.

وأظهرت النتائج موثوقية هذه التقنيات وقابليتها للتطبيق في تحديد المؤشرات الجيولوجية المرتبطة بالتمعدن. وقد أظهر تحليل معادن الطين مؤشرات قوية على وجود التحول الحراري المائي، الذي يمثل بيئة جيولوجية مواتية لحدوث التمعدن الاقتصادي. وفي المقابل، أظهرت التحليلات الطيفية الأخرى، بما في ذلك نسب نتائج سلبية فيما يتعلق بتحديد القبعات الحديدية وأكاسيد الحديد، مما يشير إلى احتمال وجود نمط مختلف من التمعدن في المنطقة.

وتبرز الدراسة فعالية مرئيات الأقمار الصناعية لرصد الأرض في إجراء الخرائط الجيولوجية للمناطق صعبة الوصول، كما توصي بإجراء مسوحات استطلاعية ميدانية لاحقة للتحقق من المناطق الواعدة التي تم تحديدها استنادًا إلى الإشارات الطيفية القوية لمعادن الطين والاتجاهات التركيبية.

1. Introduction:

Sudan is rich in minerals resources not utilized; however these resources are not well exploiting due to the high need for the utilization of these resources in economic development require swift and urgent exploration, mining and exploitation programs. Hence, the high demand to utilize integrated programs that deployed the most advance remote sensing methodologies to achieve the goals of upcoming development. The Umm Nabardi area is located in northern Sudan within the arid desert environment of the River Nile State, close to the Egyptian border. Geographically, the study area extends between longitudes 32°30′E and 33°10′E, and latitudes 20°55′N and 21°30′N, covering an area of approximately 1,200 km². The area can be accessed via the national highway connecting Khartoum and Abu Hamad, followed by unpaved desert roads. In addition, the railway line passes near the study area, facilitating relatively easy access for geological investigations and exploration activities. The Umm Nabardi area situated in the Eastern margin of the Nubian Desert, whereby, more than 60% of the surface area covered by sand dunes of the Nubian Desert. The thickness of the sandy sheets varies from place to place, but in most localities reaches few meters above the surrounding. The general elevation in the study area ranges between 285 up to 815 m (a.m.s.l). The west and western central parts are the most elevated areas with some low – to moderate elevated ridges and inselbergs, the elevation decrease towards the east. The most

prominent topographic features are: Jebel Refit, J. Dayob and J. Mandara (Figure 1). The area under study lies within the western part of Wadi Gabgaba watershed. Four major intermittent seasonal tributaries Wadi Bint Rait, Wadi Sufur and Wadi Mosiai drain east to Wadi Gabgaba that drains north, Khor El Hatib drains from the northwestern part towards Wadi Gabgaba in the north. The drainage systems are structurally controlled, whereas sun angular to sub- parallel drainage system are the most dominant for major tributaries, small tributaries revealed sub-dendritic feather –like drainage system (Figure 2).

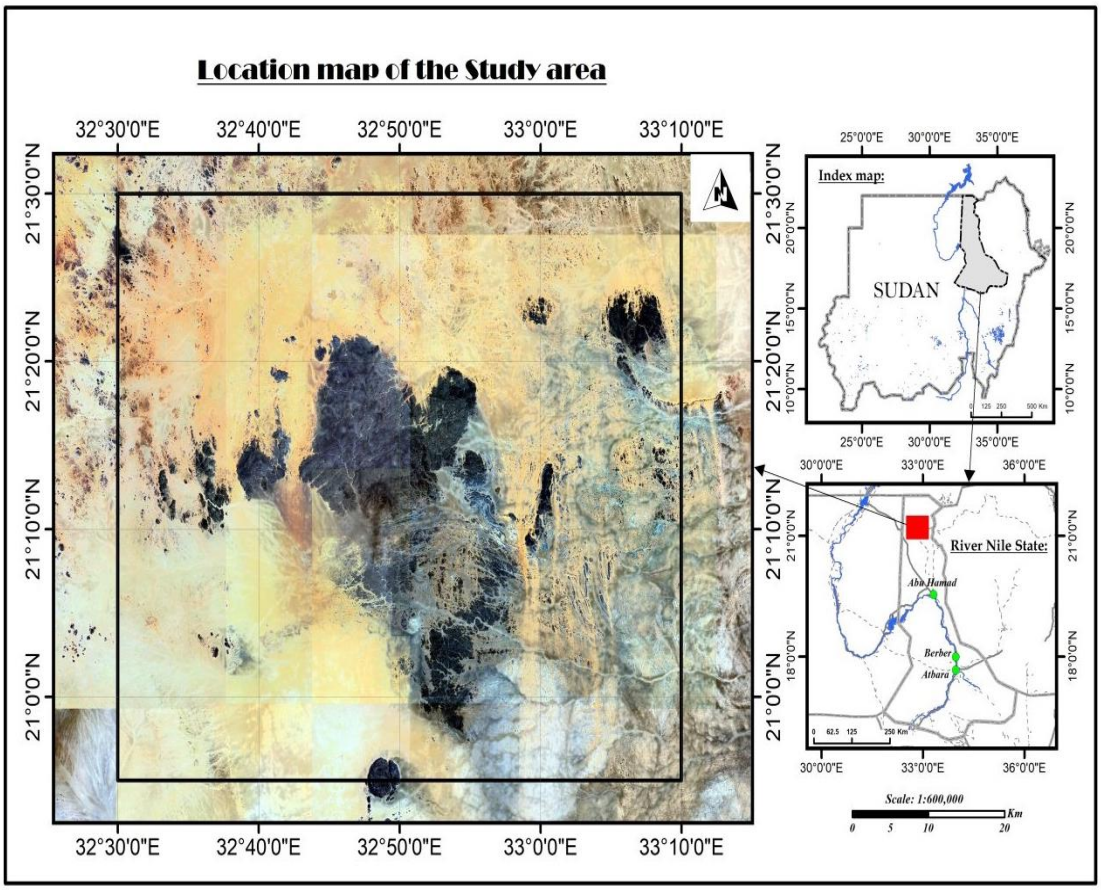


Figure (1): Location of the study area. (The red square) the area of Umm Nabardi.

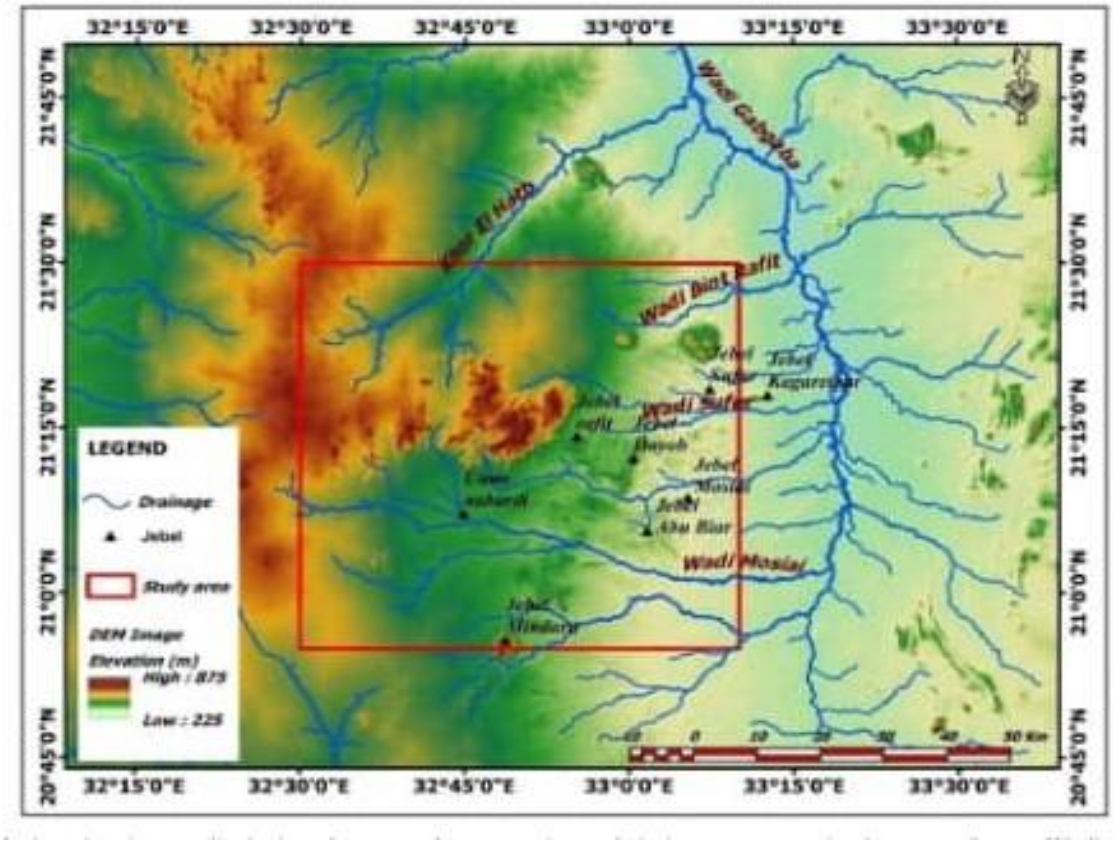


Figure (2): DEM elevation image represent the general topography and drainage systems in the area of west Wadi Gabgaba watershed, study area in red square.

2. Geology of the study area:

The Precambrian geology in NE Africa comprises two distinct crustal domains; the Saharan Metacraton and the Arabian-Nubian Shield (Figure 2) (Abdelsalam et al. 2002; Stern, 1994; Kröner et al. 1987a; Vail, 1983; 1988; Rocci, 1965). The Saharan Metacraton (formerly named the Nile Craton; East Saharan Craton) is believed to be of Archaean and early Proterozoic ages and underwent remobilization, deformation during the Meso- and Neoproterozoic age, through rifting, ocean - basin formation, basin closure, collision, metamorphism, post collisional extensions and emplacement of granitic intrusions. The Saharan Metacraton is dominated by basement rocks of heterogeneous gneisses, migmatites, supracrustal metasediments, arc assemblages, dismembered ophiolites and granitic intrusions (Abdelsalam et al. 2002; Stern, 1994; Vail, 1988; Kröner et al. 1987b). The Arabian - Nubian /Shield (ANS) is dominated by Neoproterozoic arc terrains or micro - continents (Stern et al. 1994; Vail, 1988; Kröner et al. 1987a). The arc (micro) terrains are separated by

along NE to E trending ophiolitic sutures zones, which document subduction related deformation in the period~870 – 690Ma (Figure 3.1)(Stern, 1994; Berhe, 1990; Kröner et al. 1987a). Accordingly, five major crustal terranes have been named basis on of age, ophiolite belts, major structures and lineaments, these terranes are the Gelf, Gebeit, Gabgaba, Haya and Tokar Terranes (Kröner et al. 1987a) (Figure 2). In northern Sudan, the Arabian - Nubian Shield (ANS) is represented by low grade volcanosedimentary sequences in the Gabgaba Terrains. The boundary between ANS and the Saharan Metacraton and/ or Halfa terrain is represented by the Keraf Shear Zone (KSZ) (Figure 2) (Stern, 1994; Abdelsalam and Dawoud, 1991; Vail, 1988). Almond and Ahmed (1987) defined the N- S trending Keraf zone in northern Sudan to be a separation zone between the high - grade in the west from the low grade rocks in the east. On the other hand, based on radar imagery and geochronological data, the Keraf zone has been described as suture zone that represents boundary between the ANS and the old cratonic rocks (Abdelsalam et al. 1998; Abdelsalam and Stern, 1996). 15 16 The Keraf Suture Zone (KSZ) is dominated by a thick carbonate rich turbidities and para- and ortho-gneisses decorated with dismembered ophiolites, which represent an arc/continent suture developed between 750 - 650 Ma ago. The early thrusting along the Keraf suture is older than 710 Ma, while sinisterly shear movements lasted from 640 to 580 Ma (Bailo, 2000; Stern, 1994; Stern et al. 1993).

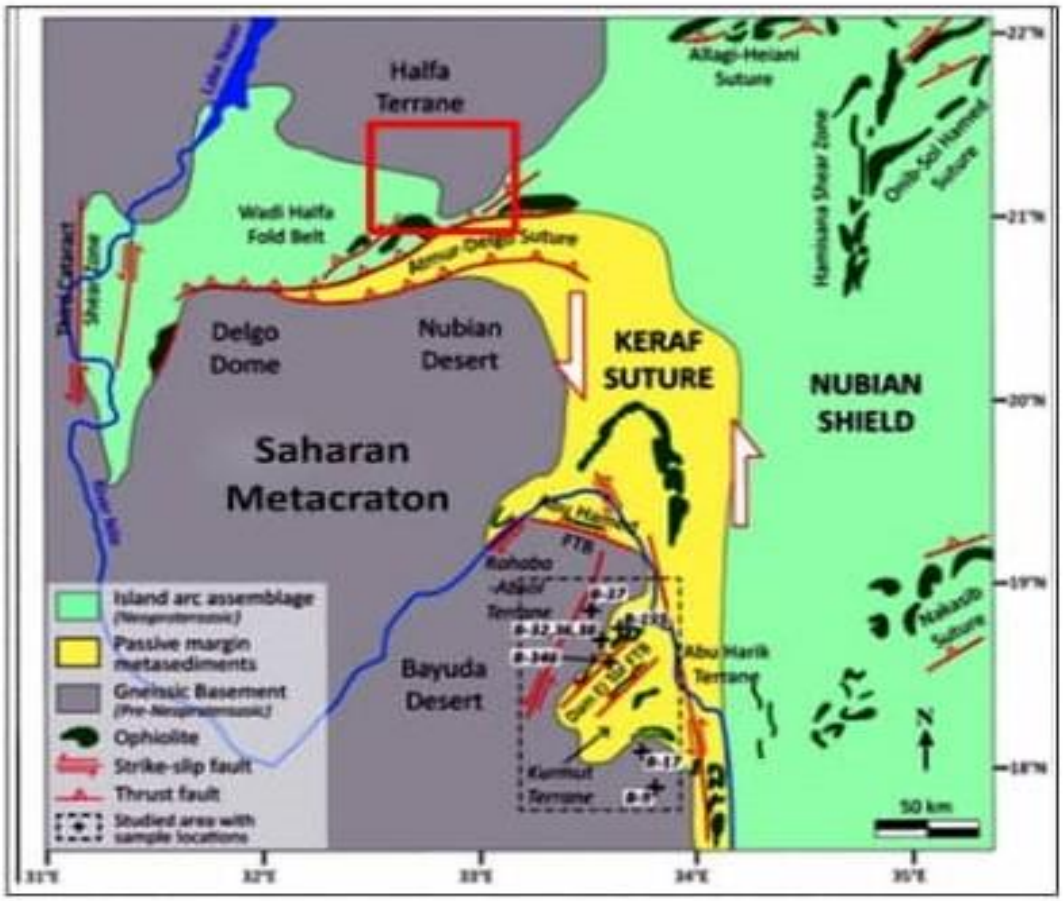


Figure (3): represent the Geology of the study area

3. Objectives of the Study:

The main objective of this study is to run out a remote sensing and GIS investigations the area and delineation of the main structural elements, as well as to perform a preliminary mineral prospecting by means of the spectral signatures of the alteration zones related to mineralization, especially the gold to delineation of the Alteration Zones – Related to the Mineralization.

4. Material and Methods:

The present investigations mostly depend on data collection and literature survey, continued with remote sensing investigations. Data source The materials used in this study encompasses the various remotely sensed data and digital historical map, which are: - Remotely sensed data The remotely sensed data can be defined with following data: -

•A single scene of Landsat 8 Operational Land Imager (OLI), defined by path 174, row 45, acquisition date in January 12, 2014.

•Four scenes of ASTER Level 1T are defined with the following numbers and acquisition dates:

i. ASTL1T_acquisition date on May 18, 2015.

ii. ASTL1T, acquisition date on March 22, 2007.

iii. ASTL1T, acquisition date on February 17, 2001.

iv. ASTL1T_ acquisition date on February 27, 2007.

Digital Elevation Models (DEM) of the Shuttle Radar Topography Mission (SRTM) with spatial resolution of 30 meter.

5. Results and Discussion:

The Precambrian geology in NE Africa comprises two distinct crustal domains; the Saharan Metacraton and the Arabian-Nubian Shield (Figure 3.1) (Abdelsalam et al. 2002; Stern, 1994; Kröner et al. 1987a; Vail, 1983; 1988; Rocci, 1965). The Saharan Metacraton (formerly named the Nile Craton; East Saharan Craton) is believed to be of Archaean and early Proterozoic ages and underwent remobilization, deformation during the Meso- and Neoproterozoic age, through rifting, ocean - basin formation, basin closure, collision, metamorphism, post collisional extensions and emplacement of granitic intrusions. Quaternary to Recent Superficial Deposit All the lithology's mentioned above in most cases are covered by Quaternary to Recent sediments. These sediments are the wadi alluvial sediments and the Aeolian sand dunes. The wadi alluvial consists of fine- to medium - grained silts and sands, which form the middle and upper course of the wadies in the basement plains. While the lower courses of the wadies are covered with unconsolidated coarse sand and gravels. Aeolian Sand dunes are Quaternary 21 deposits widely spread in Sudan especially in north and northwest Sudan, usually characterized by longitudinal dunes.

5.1. Remote Sensing Techniques:

Remote sensing is defined as the science of acquiring processing, and interpreting images and data collected by airborne platforms (satellites). These data record the

nature of the interaction between matter and electromagnetic energy (Sabin, 1999). Satellite imagery techniques are widely used in mineral exploration through:

- Mapping lithological units (rock units) and geological structures, such as faults and fractures,which control the distribution of mineral deposits, as well as identifying different rock types.
- Delineating mineralized zones through the analysis of spectral band ratios (Al-Saleh, 1992). Band ratio analysis is a powerful remote sensing technique particularly in gold exploration, as it helps identify minerals commonly associated with gold deposits, such as iron oxides, clay minerals, and sulfates. It is also used to detect hydrothermal alteration zones.

Data and materials: Types of data used

- Landsat Data: Landsat-8 (OLI) satellite imagery was downloaded from the United States Geological survey (USGS) website (https: earthexplorer.usgs.gov.), corresponding to Path 174and Raw 045. The dataset comprises seven multispectral bands with spatial resolution of 30 m, in addition to one panchromatic band with a spatial resolution of 15 m. the image was acquired on December 27, 2013, and was cloud-free.
- Digital Elevation model (DEM) data were downloaded from the United States of Geological Survey (USGS) with a spatial resolution of up to 30 m.

Software Used:

- ENVI v.5.6: Used for the processing and analysis of satellite imagery.
- ArcGIS 10.8 Desktop: Used for geospatial analysis, and map production.
- PCI Geomatica v. 2016: Used for the automatic extraction of geological lineaments.

Table (1): Band ratios calculated from multispectral bands of Landsat 8 (OLI)

Band	Minimum	Maximum	Mean	Standard Deviation
Band 2	0.13	0.31	0	0.03
Band 3	0.23	0.47	0	0.05
Band 4	0.36	0.72	0	0.09
Band 5	0.42	0.86	0	0.1
Band 6	0.51	0.92	0.1	0.222
Band 7	0.48	1	0	0.23

and their uses;

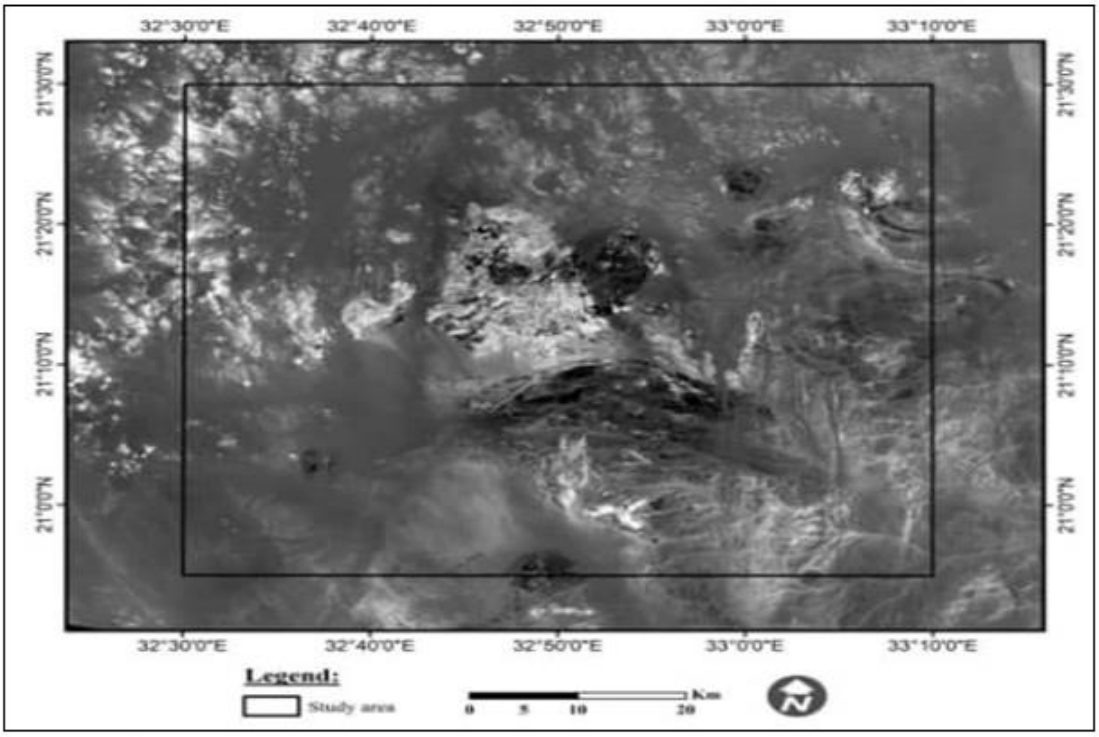


Figure (4): Gray scale of band ratio image (b6/b7) displays clay and hydroxyl bearing minerals in (bright color).

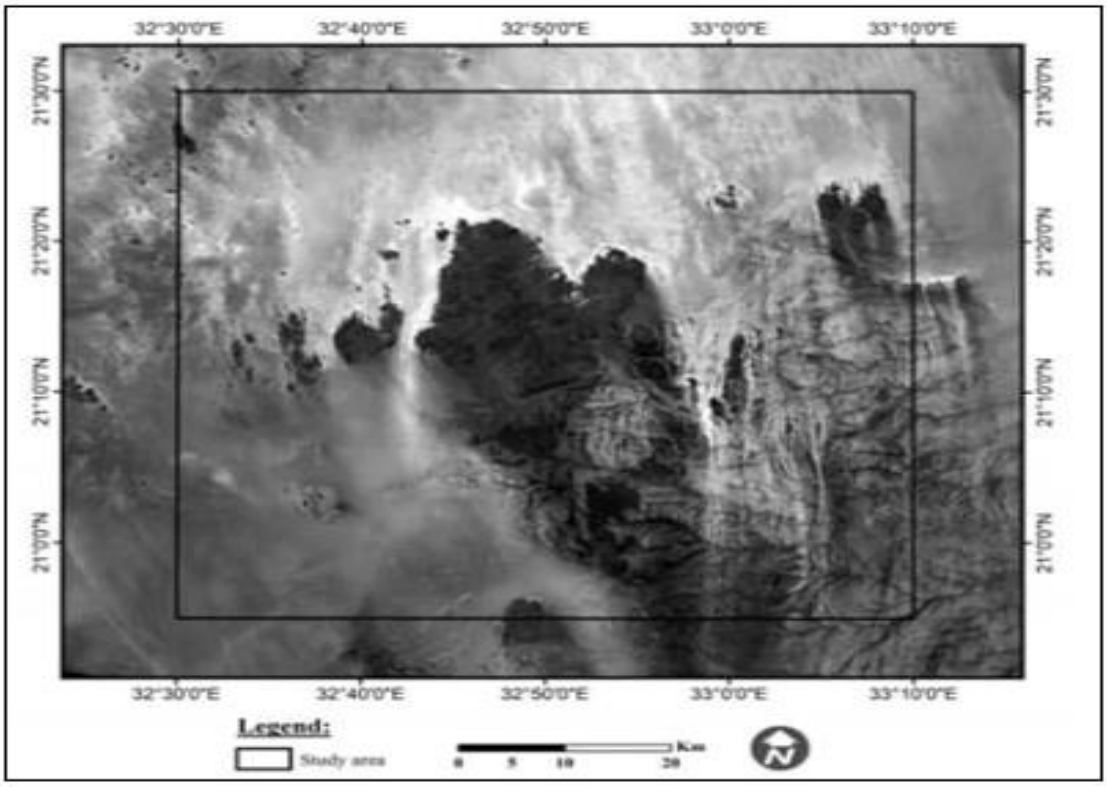


Figure (5): Gray scale of band ratio image (b4/b2) displays iron oxides in (bright color).

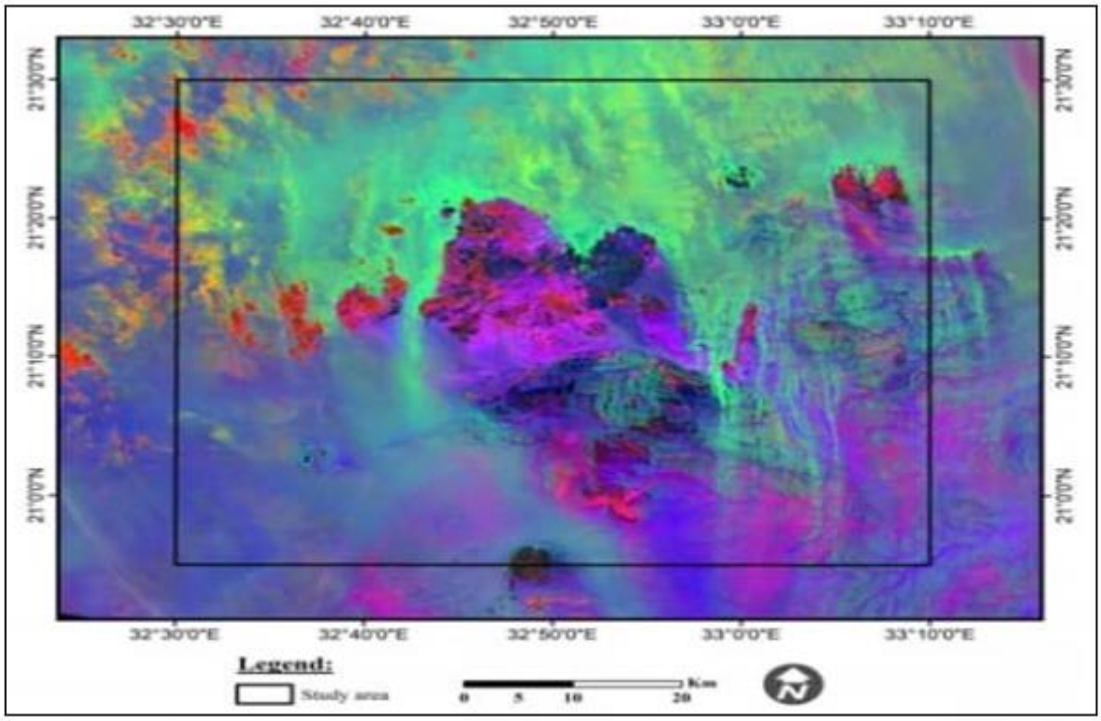


Figure (6): FCC Sabin's ratio image of Landsat 8 OLI data of band ratio (6/7), (4/2) and (4/6) in the R.G. and B respectively, the alteration zones in crimson reddish (after Sabin's 2000).

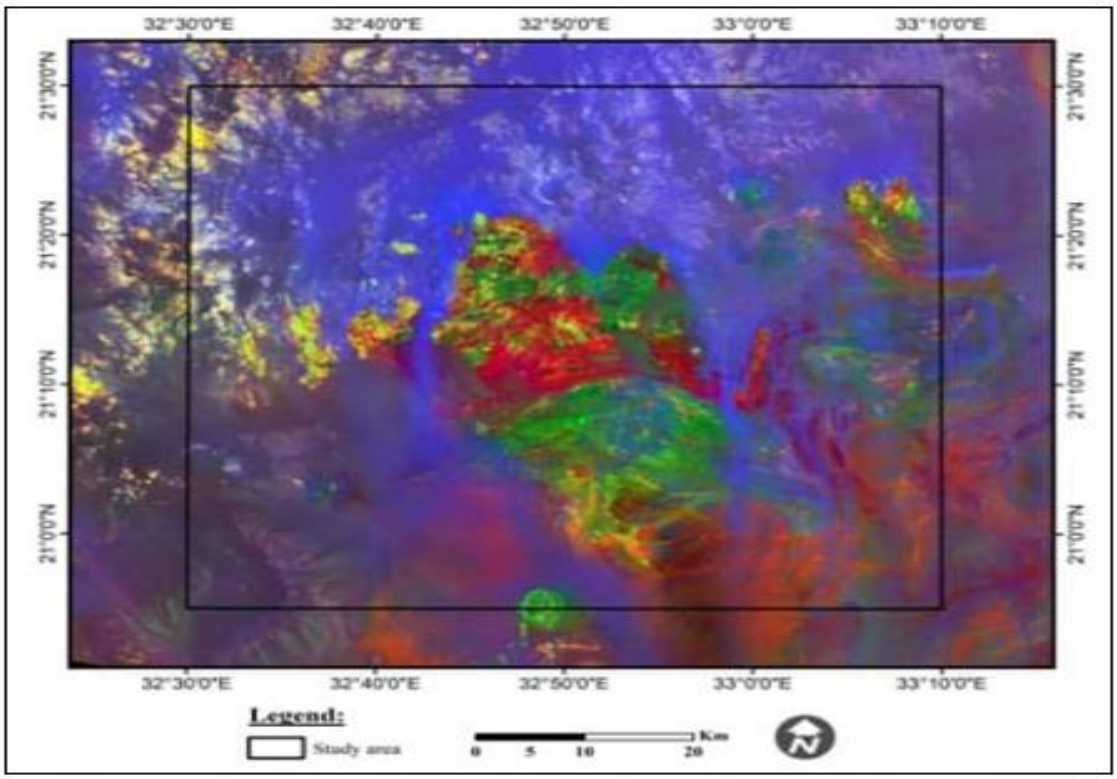


Figure (7): FCC Sabin's ratio image of Landsat 8 OLI data of band ratio (6/7), (6/5) and (4/2) in the R.G. and B respectively, the alteration zones in bright yellowish Hues (after Abram et. al. 1983).

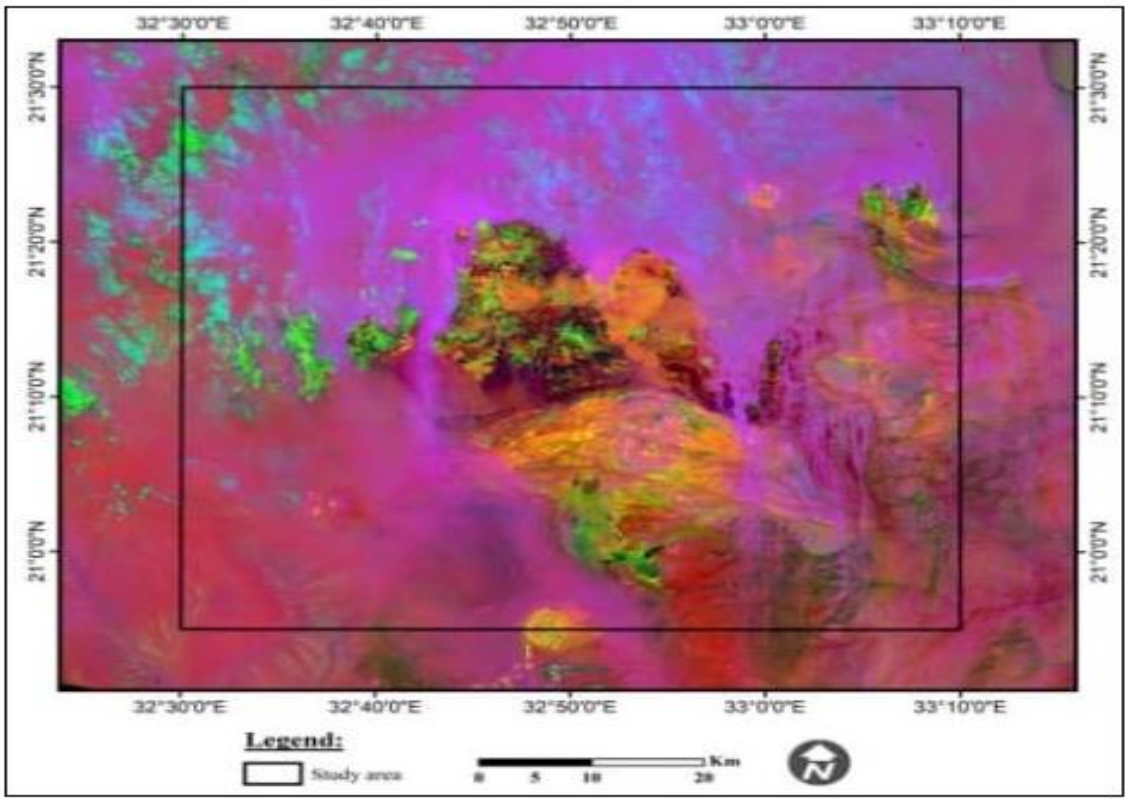


Figure (8): Hydrothermal composite obtained using the combination (7/6), (4/2) and (5/4) in the R.G. and B respectively, displays alteration zones in Reddish color.

5.2. Digital image Processing:

Digital processing of multispectral remote-sensing imagery was undertaken to enhance image visualization and improve the extraction of geological information. In this context, the various techniques employed were intended to enhance both visual geological interpretation and the automated extraction of spectral signatures associated with mineral alteration related to metallic mineral bodies (El khidir and Babik, 2013). Band ratio Analysis: Band ratio analysis is used to enhance spectral contrast by calculating the ratio between the Digital Number (DN) values of two or more spectral bands. This method helps minimize the effects of illumination and topography and highlights subtle spectral characteristics of minerals and rocks. It is also highly effective for identifying different mineral groups, such as iron oxides, hydroxyl-bearing minerals, and carbonates (Gupta, 2018). Digital processing was performed on the satellite imagery of the selected study areas by applying several band-ratio combinations, as follow:

Table (2): Band ratios calculated from multispectral bands of Landsat 8 (OLI) and their uses.

Ratio	Uses
B4/B2	Iron oxide
B4/B5	Vegetation
B6/B5	Ferrous oxide
B6/B7	Hydroxyl-bearing mineral
B6/B3	Separates land from water
(B4/B5)*(B5/B6)	Limonite iron oxides

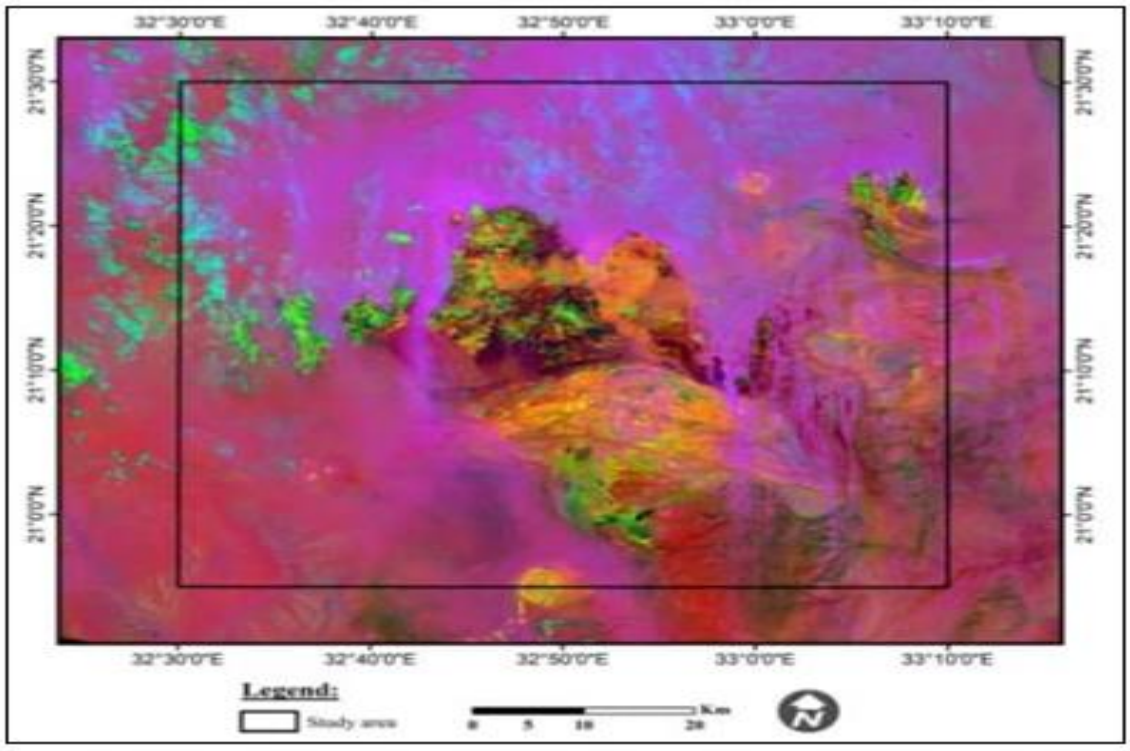


Figure (9): Hydrothermal composite obtained using the combination (7/6), (4/2) and (5/4) in the R.G. and B respectively, displays alteration zones in Reddish color.

5.3. FPCS Principal Component Analysis:

This technique was developed to utilize the feature-Oriented Principal Component Selection (FOPCS) approach with satellite remote sensing imagery for geological exploration, particularly in environments characterized by limited bedrock exposures. It is widely known as the Crosta technique for alteration-zone mapping. In this technique, specific spectral bands that are considered to contain diagnostic spectral information related to the target of interest are selected and subsequently used in principal Component Analysis (PCA) to enhance the desired spectral

features. The method, referred to here as Feature-Oriented Principal component Selection (FPCS), involves selecting two groups, each consisting of four spectral bands:

- The first group: includes Bands 2,3,4, and 5, which are used to identify areas enriched in iron oxides and are referred to as the F-image
- The second group: includes Bands,4,5,6 and 7 , which are used to identify areas I enriched in clay minerals and are referred to as the H-image. The selection is based on the fact that the first group exhibits distinct spectral responses in Bands 2 and 4, where as the second group shows spectral variation in Bands 6 and 7 of the Landsat- 8 OLI sensor (Mohammed& El khidir, 2023). The technique was applied to Landsat-8 OLI satellite imagery, and the following results were obtained:
- Lineament structures: such as faults and shear zones, play a vital role in the localization of minerals deposits. These structures act as structural controls by guiding mineral-bearing hydrothermal fluids. They also serve as pathways for fluid flow, resulting in the concentration of minerals at specific locations and the formation of economically viable deposits (Pirajno, 2009). In this study, lineaments were automatically extracted (Figure 8) using PCI Geomatica and ArcGIS software.

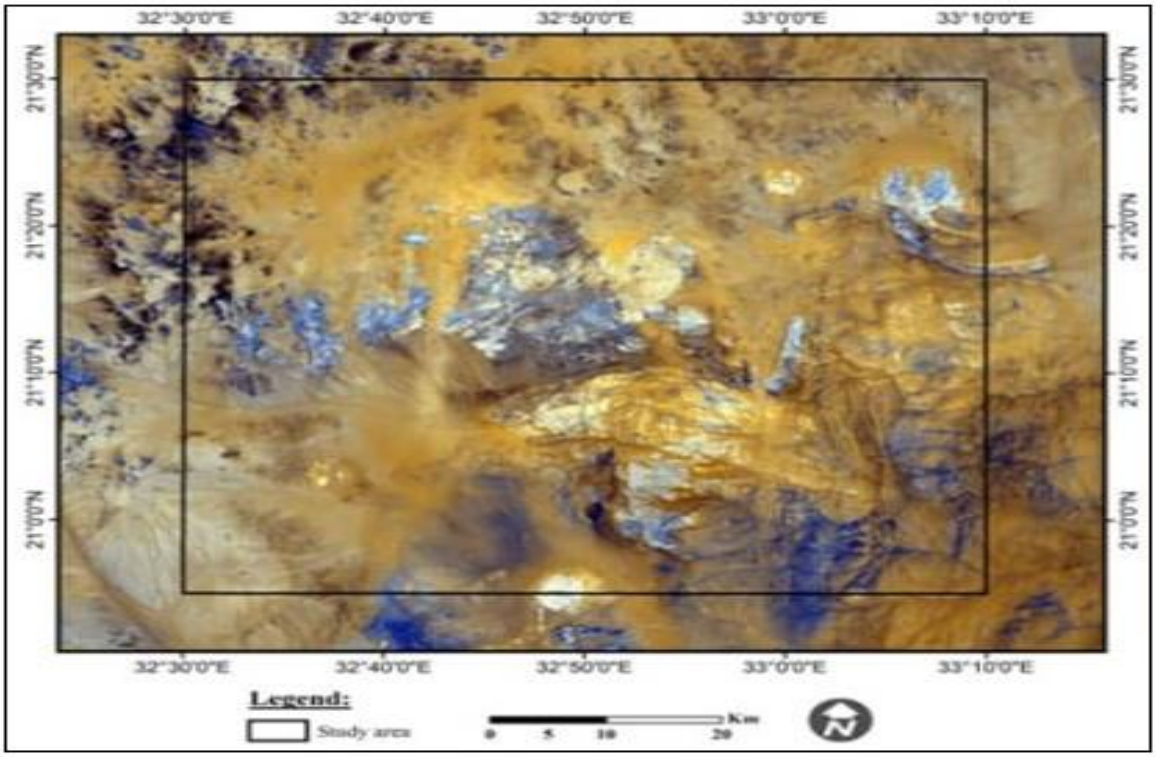


Figure (10): FCC Crosta image produced by selection of (H, (H+F), in the R, G, and B respectively. (H- Clays & hydroxyl bearing minerals, F – iron oxides). The alteration zones in white – yellowish and golden hues.

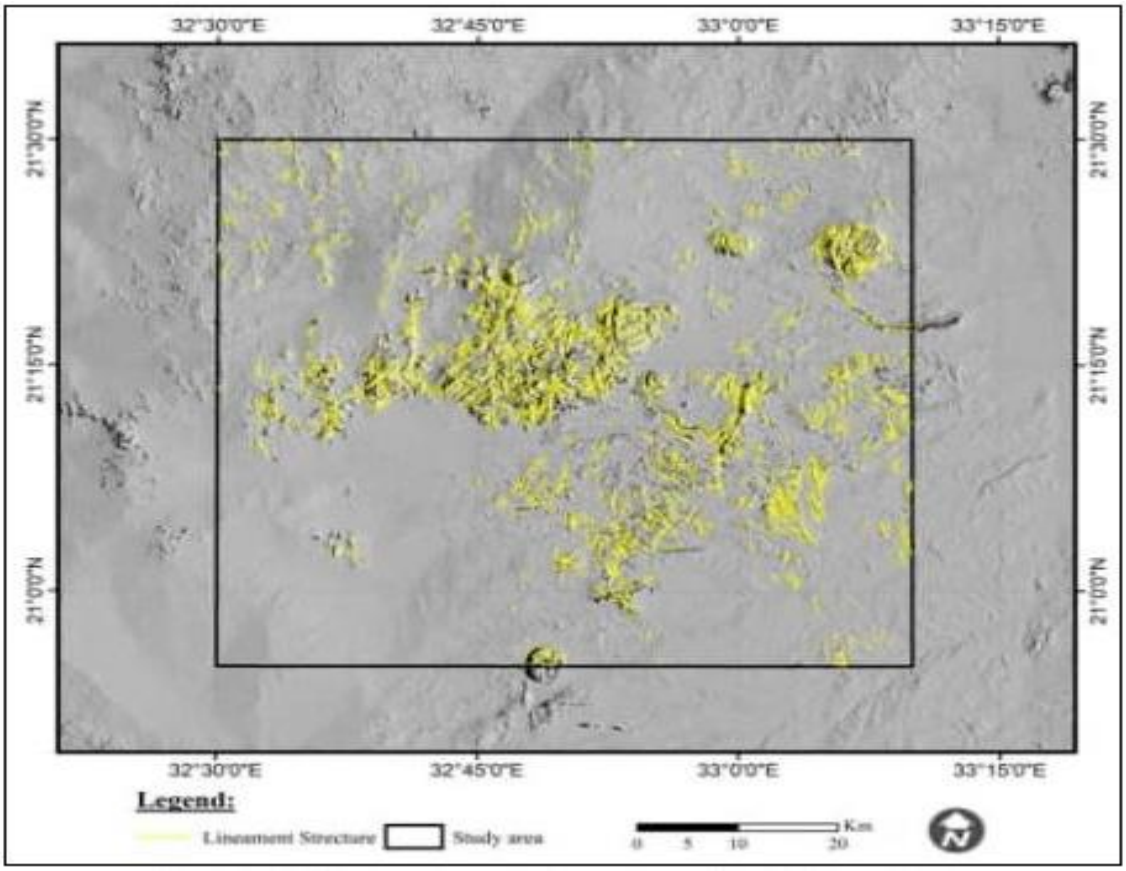


Figure (11): Lineament Map of the study Area (after Pirajno, 2009).

6. Conclusion:

The study focused on the application of remote sensing techniques and Geographic Information System (GIS) in geological investigations in the Umm Nabardi area, located in the northern desert of Sudan, administratively within the Nile River State. The study employed digital image processing techniques (DIP) for Landsat 8OLI multispectral data, in addition to spectral analysis of ASTER data. The geological investigations for mineral exploration through the identification of potential alteration zones associated with mineralization.

The study area comprises parts of the Wadi – Halfa and Gabgaba and is underlain by complex rocks that have undergone multiple phases of deformation and regional metamorphism prior to the Late Precambrian (Neoproterozoic). The oldest exposed lithological units consist of metamorphosed volcanic basement rocks, overlain by metamorphosed sedimentary rocks. The meta-sedimentary sequences comprise carbonate rocks and metapelite rocks, with these sequences intruded by granite and quartz-rich felsic rocks that were emplaced in an arc-related tectonic setting. These

metamorphosed units were sub sequent affected by granitic intrusions during the late tectonic stages. Alkaline granitic rocks also intruded the basement rocks, while younger and more recent sedimentary units unconformable overlie the older rocks. These younger deposits include Aeolian sands, recent alluvial sediments, and Quaternary deposits.

The digital processing of Landsat 8OLI multispectral satellite imagery aimed to enhance lithological discrimination and identify structural features and mineralization. Several image-processing techniques were applied, including contrast enhancement, Principal Component Analysis (PCA), spectral band ratios, spatial filtering, and image integration using the Hue–Saturation–Intensity (IHS) color transformation technique.

Within the context of digital image processing, two main groups of images were produced: the first group consisted of enhanced images that exhibited the best spectral and spatial characteristics for discriminating lithological units and identifying geological structures. The second group consisted of color composite images generated by applying IHS transformation using the bands after removing the atmospheric effects (7, 5, 9 and 6, 5, 4) in combination with Band 8 of Sentinel-2. These images provided significant spectral and geomorphological information that helped improve visual discrimination between different lithological units and structural information, leading to the production of a geological map.

In addition, Principal Component Analysis (PCA) images were produced in False Color Composite (FCC), which provided good results for geological interpretation. Spectral and geomorphological information was enhanced by generating selected composites from the combinations PC2, PC3, and PC4. The red, green, and blue (R, G, B) color channels were used to produce FCC images with distinctive results, thereby significantly enhancing both spectral and geomorphological information.

Furthermore, Principal Component Analysis (PCA) images were generated in False Color Composite (FCC), providing good results for geological interpretation. Spectral and geomorphological information was enhanced through the use of selected combinations of PC2, PC3, and PC4. The red, green, and blue (R, G, B) channels were used to produce FCC images with distinctive results, thereby significantly enhancing both spectral and geomorphological information.

The spectral transformation techniques were integrated with Landsat 8 OLI multispectral data and visual interpretation, together with geo-spatial analysis, to identify areas associated with mineralization. The method aimed to identify iron oxides and clay minerals through their spectral characteristics. The spectral-ratio images of the selected bands, displayed as False Color Composite (FCC) images according to Sabins, as well as the Principal Component Analysis images with the characteristics of False Color Composite according to Crosta, were useful tools for identifying areas of potential alteration associated with mineral deposits. The identified alteration zones were then analyzed using Geographic Information Systems (GIS) and displayed on supervised classification maps. Areas showing high indications on both maps were considered particularly significant.

Reference:-

Abdel Rahman, E. M. (1993): Geochemical and geotectonic controls of the metallogenic evolution of selected ophiolite complexes from the Sudan. Berl. Geowiss. Abh., A 145 (175 pp).

Abdelsalam, M. G. and Dawoud, A. S. (1991): The Kabus ophiolitic melange Zone, Sudan, and its bearing on the western boundary of the Nubian Shield. J. Geol. Soc. London.

Abdelsalam, M. G., Liégeois, J. P. and Stern, R. J. (2002): The Saharan Metacraton. Journal of African Earth Sciences. 34, pp. 119-136, Elsevier.

Abdelsalam, M. G., Robinson, C., El-Baz, F. and Stem, R. J. (2000): Application of Orbital Image Radar for Geologic Studies in Arid Regions the Sahara Testimony, photogrammetric engineering & Remote Sensing, 721.

Abdelsalam, M. G., Stem, R. J. (1996): Mapping Precambrian structures in the Sahara Desert with SIR-C/X-SAR radar: The Neoproterozoic Keraf Suture, NE Sudan. J. Geophysical Res., 101.

Abdelsalam, M. G., Stem, R. J., Copeland, P., Elfaki, E., Elhur, B., Ibrahim, F.M. (1998): The Neoproterozoic Keraf suture in NE Sudan: sinistral transpression along the eastern margin of west Gondwana. J. Geol., 106.

Abrams, M. J., and Hook, S. J. (1995): Simulated ASTER data for geologic studies. IEEE Transactions on Geoscience and Remote Sensing, 33, 692–699.

Abrams, M. J., Brown, D., Lepley, L. and Sadwski, R. (1983): Remote Sensing For Porphyry Copper Deposits In Southern Arizona. Economic Geology, 78, pp. 591604, El Bas, Texas.

Ahmed, S.A., Idris, M. A., Elsir, M., and Suliman, A. (1980): Preliminary geological report on Abu Hamed area (sheet no. 45-c), Northern Sudan. Geol. And Miner. Res. Dept. Khartoum Unpublished. Report, 18.

Ali, E, A. (2005): The Geology and Structural Evolution of the Area around The River Nile Between Atbara and Abidiya, Nile State, Sudan: Remote Sensing, Structural and Geochemical Approaches. M. Sc. thesis (unpublished), Al Neelain University, Sudan.

Ali, E. A. and Abdel Rahman, E. M. (2011): New ophiolite occurrences in Sudan and constraint on the western boundary of the Nubian Shield: petrographical and geochemical evidence. J Afr Earth Sci 59:101–110.

Ali, E. A., Abdelrahman, E. M., Guang, W. U. (2013): Southeast Bayuda volcano sedimentary sequences (Kurmut terrane, Sudan): juvenile island arc series within the mega-shear zone marking the eastern boundary of the Saharan Metacraton. Arab J Geosci DOI 10.1007/s12517-013-0846-0.

Ali, E. A., El Khidir, S. O., Babiker I. S., Abdelrahman, E. M. (2012): Landsat ETM+7 Digital Image Processing Techniques for Lithological and Structural Lineament Enhancement: Case Study Around Abidiya Area, Sudan. The Open Remote Sensing Journal, 2012, Volume 5.

Almond, D. C., and Ahmed, F. (1987): Ductile shear zones in the northern Red Sea Hills, Sudan, and their implication for crustal collision. Geol. J., 22: 175184

Bailo, T. (2000): Keraf Shear Zone, NE Sudan: Geodynamic characteristics of the Nile Craton-Nubian Shield boundary. Unpublished Ph. D. thesis. Technical University Berlin.

Bailo, T., Schandelmeier, H., Franz, G. Sun, C. and Stern, R. J. (2003): Plutonic and Metamorphic rocks from the Keraf Suture (NE Sudan): a glimpse of Neoproterozoic tectonic evolution on the NE margin of W. Gondwana. Precambrian Research, 123, pp. 67-80.

Barth, H. and Meinhold, D. K. (1979): Mineral prospecting in the Bayuda Desert. Unpublished. Technical Report of the Sudanese-German Exploration Project. Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe, Hanover, A: 1336.

Beiranvnd Pour, A., Hashim, M. and Marghany, M. (2011): Characterization of ASTER Data for Mineral Exploration

Berhe, S.M. (1990): Ophiolites in NE and E Africa: Implications for Proterozoic crustal growth. J. Geol. Soc. Lond.

Boardman, J. W. and Kruse, F. A. (1993): Automated spectral analysis: a geologic example using AVIRIS data, north Grapevine Mountains, Nevada.

Camp, V. E. (1984): Island arcs and their role in the evolution of the western Arabian Shield. Geol. Soc. Am. Bull., Washington.

Crosta, A. P. and McM. Moore, J. (1989): Enhancement of Landsat Thematic Mapper Imagery for Residual Soil Mapping in SW Minais Gerais State, Brazil: A Prospecting Case History in Greenstone Belt Terrain. Proceedings of the 7th (ERIM) Thematic Conference: Remote Sensing for Exploration Geology. Calgary, 2-6 Oct, pp. 11733 1187

Dawoud, A. S. (1980): Structural and metamorphic evolution of the area Southwest of Abu Hamed, Nile Province, Sudan. PhD. thesis, Univ. of Khartoum, Sudan.

Denkler, T., Franz, G. and Schandelmeier, H. (1994): Tectonometamorphic evolution of the Neoproterozoic Delgo suture zone, Northern Sudan. Geol. Rundschau.

Dunn, S. G., (1917): Umm Nabardi gold mine. Geological Survey D. Open file.

Eastman, J.R.,and Fulk, M.(1993): long sequence time series evaluation using standardized principle components. Photogrammetric Engineering and remote sensing 59, (6).

El Khidir, S. O. (2006): Remote sensing and GIS applications in geological mapping, prospecting for mineral deposits and Groundwater-Berber sheet area, northern Sudan. Unpublished PhD thesis El **Khidir, S. O. and Babikir, I. A. (2013):** Digital image processing and geospatial analysis of Landsat 7 ETM+ for mineral exploration, Abidiya area, North Sudan, International Journal of Geomatics and Geosciences Volume 3, No 3, 2013.

El Rabaa, S. M. (1976): Structural and Metamorphic evolution in Berber District, Northern Sudan, with special reference to the structural control of mica-bearing pegmatites. African Geology, Addis Ababa, pp 81-96. G.S.A. 77

Elsayed Zeinelabdein K. A., Babiker I. S., El Nadi A. H. (2015): Geological Mapping and Gold Prospecting of Wadi Umm Beckol-Wadi Akasha Area, Northern Sudan Based on Remote Sensing. American Journal of Earth Sciences. Vol. 2, No. 6, 2015, pp. 171-178.

Elsayed, K. A. and Albiely, A. I. (2008): Ratio Image Processing Techniques, A Prospecting Tool for Mineral Deposits, Red Sea Hills, Ne Sudan, The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences. Vol. XXXVII. Part B8. Beijing, 1297

Embleton, J. C. B., Hughes, D. J., Klemenic, P. M., Pooles, S, S. and Vail, J. R. (1983): A new approach to the stratigraphy and tectonic evolution of the Red Sea hills, Sudan. Bull. Fac. Earth Sci., King Abdulaziz Univ., Jeddah.

Fitches, W. R., Graham, R. H., Hussein, I. M., Ries, A. C., Schackleton, C, R. M. and Price, R. C., (1983): The Late Proterozoic ophiolite of Sol Hamid, NE Sudan. Precamb. Res., Amsterdam.

Gibson, P. J. and Power, C. H. (2000): Introductory remote sensing digital image processing and application. Routledge, London, UK.

Grabham, G. W., (1918): Notes on closing down of Umm Nabardi gold mine. Geological Survey D. Open files.

Grabham, G.W., (1916): The geology of Umm Nabardi gold mine. Geological Survey D. Open files. **Griffiths, P. S., Curtis, U, P. A. S., Fadul, S. E. A. and Scholes, P. D. (1987):** Reconnaissance geological mapping and mineral exploration in Northern Sudan using satellite remote sensing. J. Geol.

Gupta, R. P. (2018): Remote Sensing Geology. 3rd ed. Springer-Verlag, Berlin Heidelberg, Germany.

Harms, U., Darbyshire, D. P. F., Denkler, T., Hengst, M. and Schandelmeier, H. (1994): Evolution of the Neoproterozoic Delgo suture zone and crustal growth in northern Sudan: geochemical and radiogenic isotope constrains. Geol. Rundschau. 7

Harms, U., Schandelmeier, H. and Darbyshire, D. P. F. (1990): Pan African reworked early/middle Proterozoic crust in NE Africa west of the Nile: Sr and Nd isotope evidences. J. Geol. Soc. London.

Harris, N. B. W., Hawkswoth, C. J. and Ries, A. C. (1984): Crustal evolution in NE and E Africa from model Nd ages: Nature.Heidelberg, Germany

. Hewson, R. D., Cudahy, T. J., and Huntington, J. F. (2001): Geologic and alteration mapping at Mt Fitton, South Australia, using ASTER satellite-borne data: IEEE 2001 International Geoscience and remote sensing Symposium (IGARSS), 9-13 July.

Kreiter, V. M. (1968): Geological prospecting and exploration. Mir, Moscow, pp. 361.

Kröner, A., Greiling, R., Reischmann, T., Hussein, I. M., Stern, R. J., Dürr, S., Krüger, J., and Zimmer, M. (1987a): Evolution of Pan-African crustal evolution in the Nubian segment of the Northeast Africa. In A. Kröner (ed): Proterozoic lithospheric evolution. Am. Geophys. Union, Geodyn. Ser., 17, pp. 237-257, Washington, DC.

Kröner, A., Stern, R. J, Dawoud, A. S., Compston, W. and Reichmann, T. (1987b): The pan African continental margin in NE Africa: evidence from a geochronological study of granulites at Sabaloka, Sudan. Earth Panet. Sci. Lett.

Kruse, F. A., Efkoff, A. B. and Dietz, J B. (1993): Expert System-Based Mineral Mapping in Northern Death Valley, California/Nevada using the Airborne Visible/ Infrared Imaging Spectrometer (AVIRIS) remote sensing of environment special issue on AVIRIS.

Kuster, D., Liegeois, J. P., Matukov, D., Sergeev, S., Lucassen, F. (2008): Zircon geochronology and Sr, Nd, Pb isotope geochemistry of Arab J Geosci granitoids from Bayuda Desert and Sabaloka (Sudan): evidence for a Bayudian event (920–900 Ma) preceding the Pan-African orogenic cycle (860–590 Ma) at the eastern boundary of the Saharan Metacraton. Precambrian Res 164:16–39.

Lillesand and Kiefer (2004): Remote sensing and Image Interpretation. 5th edition. John Wiley and Sons, USA.

List, F. K. and Squyres, C. H. (1996): Geological Mapping from Satellite Data: Contribution of Remote Sensing and GIS Technology to Hydrocarbon and Mineral

Mars, J. C., Rowan, L. C. (2010): Spectral assessment of new ASTER SWIR surface reflectance data products for spectroscopic mapping of rocks and minerals. Remote Sensing of Environment 114, 2011–2025.

Meinhold, K. D. (1983): Summary of the regional and economic geology of the Bayuda Desert, Sudan. Bull. Geol. Miner. Resour. Dept. Sudan, Khartoum.

Mohammed, A. A. B., & El Khidir, S. O. H. (2023). The use of Landsat 8 OLI image for the delineation Hydrothermal Alterations Zones in the Haiya Area, Red Sea Hills, NE Sudan. *iJournals: International Journal of Social Relevance & Concern (IJSRC)*, 11(11), 1-11.

Pour, A. B. and Hashim, M. (2012): The application of ASTER remote sensing data to porphyry copper and epithermal gold deposits. The Ore Geology Reviewers, 44, pp. 1- 9.

Pirajno, F. (2009).*Hydrothermal processes and mineral systems*. Springer.

Sabins, F. F. (1999).*Remote sensing for mineral exploration*. Ore Geology Reviews, 14(3-4). https://doi.org/10.1016/S0169-1368(99)00007-4

Schandelmeier, H., Darbyshire, D. P. E., Harms, U. and Richter, A. (1988): The East Sahara craton: evidence for pre-Pan Africa crust in NE Africa W of the Nile. In El Gaby, S., and Greiling, R.O. eds. The Pan African belts of NE Africa and adjacent areas. Braunschweig, Friedr. Vieweg and Sohn.

Schandelmeier, H., Richter, H., Harms, U. and Abdel Rahman, E. M. (1990): Lithology and structure of the Late Proterozoic Jabel Rahib fold and thrust belt. Berliner Geowiss. Abh., Berlin. Schandelmeier, H., Wipfler, E., Küster, D., Sultan, M., Becker, R., Stern, R. J., and Abdelsalam, M. G. (1994): Atmur-Delgo suture: a Neoproterozoic oceanic basin extending into the interior of NE Africa. Geology. Sciences 1, 285–294..

Antimicrobial Activity of *Cinnamon Verum*

Ethanolic Extract Against Selected Pathogenic microbes

Sahar Erowa Taha[1]*, Khalid Tayallah Elshikh[1], Mawdah Hassan Abdullah[1] , Namariq Mohammed Ali[1], Rahiq Ali Mahmoud[1], Safaa Bannga Mohammed[1], Shamsoon Kamis Kafi[1] Mohammed Yahya Ibrahim[1], Mohammed Ibrahim Saeed[2]*

1-Microbiology Department, Faculty of Medical Laboratory Science, The National Ribat University, Sudan

2-Department of Medical Laboratory Science, Faculty of Health Science, GMU, Ajman, UAE.

***Corresponding authors:**

***Sahar E. Taha; Assistant professor, Department of Microbiology, Faculty of Medical Laboratory Science and Technology, The National Ribat University, Sudan, E-mail: saharerowa222@gmail.com**

Objectives: ***Cinnamomum verum*** **(Ceylon cinnamon) is a medicinal plant of the Lauraceae family with demonstrated pharmacological properties, including antimicrobial effects. This study evaluated the antibacterial activity of its ethanolic extract against against the different clinical microbes isolates (*Escherichia coli, Staphylococcus aureus, Pseudomonas aeruginosa, klebsiella pneumonia, Proteus mirabilis, Salmonella para typhi* .B , *Enterococcus faecalis* and *Candida albicans*) by using the agar disc diffusion method.**

Methods: The ethanolic extract was prepared via maceration and tested at concentrations of 12 mg/ml, 6 mg/ml, and 3mg/ml against clinical microbial isolates (*Escherichia coli*, *Staphylococcus aureus*, *Pseudomonas aeruginosa*, *Klebsiella pneumoniae*, *Proteus mirabilis*, *Salmonella Paratyphi B*, *Enterococcus faecalis*, and *Candida albicans*) using the agar disc diffusion method. Ethical approval was obtained from the university's faculty of postgraduate studies.

Results: *Candida albicans* exhibited the highest susceptibility (30 mm inhibition zone at 12 mg/ml), followed by *Staphylococcus aureus* (16 mm at 12 mg/ml) and *Klebsiella pneumonia* (14mm at 12mg /ml) .In contrast, *Pseudomonas aeruginosa*, *Proteus mirabilis*, and *Escherichia coli* showed minimal susceptibility (9 mm at 12 mg/ml). *Salmonella Paratyphi B* and *Enterococcus faecalis* were resistant to all tested concentrations.

Conclusion: The findings suggest that *Cinnamomum verum* ethanolic extract holds potential as an alternative antimicrobial agent against pathogenic

microbes and some resistant pathogens, warranting further investigation for therapeutic applications.

Keywords: Antimicrobial activity,*Cinnamomum verum, Candida albicans,* Ethanolic extract.

Introduction

Herbs and spices have been used since ancient times, not only as antioxidants and flavoring agents but also for their antimicrobial activity against degradation induced by food-borne pathogens and food spoilage bacteria. Many plants used in traditional medicine represent rich sources of natural bio active substances with health-promoting effects and no side effects. Nowadays, over 65% of the world population relies on traditional medicine for health care (Alinezhad *et al*. 2013).

The *Cinnamomum Verum* plant is a 15-20 m evergreen plant. Leaves of plants are oval lanceolate, rough textured and short. The greenish flowers on the plant have a characteristic odour whereas the fruit is the one-seeded berry of 1 cm in size. *Cinnamomum.Verum* is obtained in the form of quills (single or double) with longitudinal striations. Externally Cinnamomum bark is yellowish brown while the inner surface is darker. The length of Cinnamomum quills is variable whereas the diameter of quills is around 6-10 mm. Good quality Cinnamomum is usually not more than 0.5 mm in thickness. The aromatic odour is warm, sweet and fragrant (Trease and Evans *et al*. 1983; Kokate *et al*. 2009).

Cinnamomum Verum consists of a variety of resinous compounds, including cinnamaldehyde, cinnamate, cinnamic acid, and numerous essential oils, (Senanayake *et al*. 1978). Singh *et al* reported that the spicy taste and fragrance are due to the presence of cinnamaldehyde and occur due to the absorption of oxygen. As plant ages, it darkens in colour, improving the resinous compounds, (Singh *et al.* 2007). Sangal reported various physiochemical properties of cinnamomum. The presence of a wide range of essential oils, such as trans-cinnamaldehyde, cinnamyl acetate, eugenol, L-borneol, caryophyllene oxide, b-caryophyllene, L-bornyl acetate, E-nerolidol,α-cubebene, α-terpineol, terpinolene, and α-thujene, has been reported, (Tung *et al.* 2008, 2010).

The term Cinnamomum commonly refers to the dried bark of *Cinnamomum. zeylanicum* and C. aromatic, (Jakseti *et al.* 2010) are used for the preparation of

different types of chocolate, beverages, spicy candies and liquors. Cinnamomum is used as a spice and flavoring agent, Cinnamomum is also added to flavour chewing gums due to its mouth-refreshing effects and ability to remove bad breath, (Jakseti *et al.* 2010). Cinnamomum can also improve the health of the colon, thereby reducing the risk of colon cancer, (Wondrak *et al*. 2010).

Cinnamomum.verum is anti coagulant and prevents bleeding, (Hussein *et al*. 2013). This plant plays a vital role as a spice, but it's essential oils and other constituents also have important activities, including antimicrobial, (Gender et al. 2008), antifungal,(Wang and Yang *et al*. 2013), antioxidant, (Mancini-Filho *et al.* 1998), and antidiabetic, (Kim *et al*. 2006).

Cinnamomum verum has been used as an anti-inflammatory, (Chao *et al.* 2005), anti-termite, (Jakseti *et al.* 2010), nematicidal,(Kong *et al.* 2007), insecticidal,(Cheng et al. 2008), antimycotic, (Bandera et al. 2012) and anticancer agent, (Lu *et al.* 2010; Koppikaret al. 2010).

Cinnamomum has also been traditionally used as toothpaste and to treat toothaches, dental problems, oral microbiota, and bad breath (Gupta *et al*. 2011).

Since ancient times, naturally occurring plants have played an important role in the discovery of new therapeutic agents, therefore newer herbal antibacterial compounds from plants and their semisynthetic derivatives to overcome the resistance are under investigation. According to the importance of *Cinnamomum verum* in traditional medicine to treat many diseases the objective of this study is to assess the anti-microbial activity of *Cinnamomum verum* ethanolic extract against some microbes isolates.

Recent evidence further supports the antimicrobial potential of *Cinnamomum verum*. Al-Mijalli *et al*. (2023) reported broad-spectrum antibacterial and antifungal activity of *Cinnamomum verum* essential oil against Gram-positive and Gram-negative bacteria and Candida species, with MIC, MBC and MFC values demonstrating measurable activity. Similarly, Al-Garadi *et al*. (2023) found that ethanolic and aqueous *Cinnamomum verum* bark extracts inhibited selected Gram-positive and Gram-negative bacteria and fungal strains, highlighting the influence of extraction solvent. Erkmen (2024) reported antibacterial activity of *Cinnamomum verum* essential oil against *Staphylococcus. aureus* and *Enterococcus. faecalis* and

linked bactericidal activity to increased cytoplasmic membrane permeability. Irshad *et al*. (2025) reported antibacterial activity of organic crude *Cinnamomum verum* extracts against pathogenic bacteria.

Materials and methods

Preparation of plant: *Cinnamomum verum* was obtained from a local market in Khartoum, authenticated by the scientists of the Aromatic and Medicinal Plants Research Institute and brought to the Medical Laboratory College, Microbiology Department, and The National Ribat University. The plant was cleaned with water and ground by a mechanical grinder.

Extraction method: Extraction was done by maceration method by weighing 300 grams of *Cinnamomum verum* powder and then soaking in 250 ml absolute ethanol in a conical flask and incubating at room temperature for 24 hr and then filtered by filter paper, then drying by rotary evaporator.

Preparation of tested organisms: The confirmation of clinical microbe isolates was done by culturing these isolates in suitable media and then indirect gram stain technique and suitable biochemical test for each isolate.

Preparation of McFarland standard: A 0.5 McFarland standard was prepared by mixing 0.05 ml of 1.175% barium chloride dihydrate ($BaCl_2$) with 9.95 ml of 1% sulfuric acid (H_2SO4).

Preparation of suspension of tested organisms: The identified and confirmed pure bacteria isolate from an overnight incubation were emulsified in peptone water in a test tube using a sterile wire loop and then compared with 0.5 McFarland's standard.

Preparation of Discs for the Disc Diffusion Assay

Sterile discs were prepared from Whatman No. 1 filter paper using a sterile paper punch to obtain discs measuring 6 mm in diameter. The discs were sterilized by autoclaving at 121 °C for 15 minutes. Following sterilization, each disc was impregnated with 40 µL of *Cinnamomum verum* ethanolic extract at concentrations of 12, 6, and 3 mg/mL. The impregnated discs were placed in sterile Petri dishes and allowed to dry overnight at 40 °C. The dried discs were subsequently used in

the Kirby–Bauer disc diffusion assay to evaluate the antibacterial activity of the *Cinnamomum verum* ethanolic extract against the selected bacterial strains.

Antimicrobial susceptibility test (diffusion method): Sterile swabs were used to inoculate the standardized inoculums of the test organisms onto the surface of sterile Mueller and Hinton agar. Then sterile forceps were used to place the sensitivity discs impregnated with different concentrations of ethanolic extracts of *Cinnamomum verum* on the surface of the culture media plates. All inoculated plates were incubated at 37°C for 24 h and the diameter zones of inhibition were measured.

Statistical Analysis of Antimicrobial Activity: This investigation employed Friedman rank tests to analyze concentration-dependent antimicrobial effects, as measured by inhibition zone diameters. The results demonstrated statistically significant dose-response relationships for *Candida albicans* and *Staphylococcus aureus* (*p* = 0.049), confirming the extract's potent efficacy against these pathogens. In contrast, *Pseudomonas aeruginosa* and *Escherichia coli* exhibited non-significant susceptibility trends (*p* = 0.135), suggesting limited activity at tested concentrations or potential resistance mechanisms in Gram-negative species. These findings validate the extract's selective antimicrobial properties and highlight distinct sensitivity patterns correlated with concentration gradients.

Results:

The antimicrobial effects of *Cinnamomum verum* ethanol extract showed clear concentration-response relationships, with *Candida albicans* displaying the strongest sensitivity. Inhibition zones progressively declined from 30.0 mm diameter at 12 mg/ml to 10.0 mm at 3 mg/ml treatment concentrations.

Among Gram-negative bacteria, distinct sensitivity cutoffs emerged - *Klebsiella pneumoniae* and *Proteus mirabilis* lost all susceptibility below 6 mg/ml, whereas *Pseudomonas aeruginosa* and *Escherichia coli* remained partially susceptible at 6 mg/ml but resistant at 3 mg/ml.

The most resistant organisms, *Salmonella Paratyphi* B and *Enterococcus faecalis*, showed no zone of inhibition at any concentration tested, indicating possible inherent resistance mechanisms against the extract's active compounds. These variable response patterns demonstrate both the potential antimicrobial agent

promise and current constraints of *Cinnamomum verum* derivatives for combating pathogenic microorganisms. (Table:1)

Table-1: The diameter of the inhibition zone of different concentrations of *Cinnamon verum* against different microbial isolates

Antimicrobial Susceptibility Pattern(zone diameter Mean=mm)			
Organism	12mg/ml	6mg/ml	3mg/ml
Candida albicans	30.0	15.0	10.0
Staphylococcus aureus	16.0	10.0	8.0
Klebsiella pneumonia	14.0	R(0)	R(0)
Pseudomonas aeruginosa	9.0	8.0	R(0)
Proteus mirabilis	9.0	R(0)	R(0)
Escherichia coli	9.0	7.0	R(0)
Salmonella paratyphi B	R(0)	R(0)	R(0)
Enterococcus faecalis	R(0)	R(0)	R(0)

Note: R(0) = Resistant, (zone = 0mm)

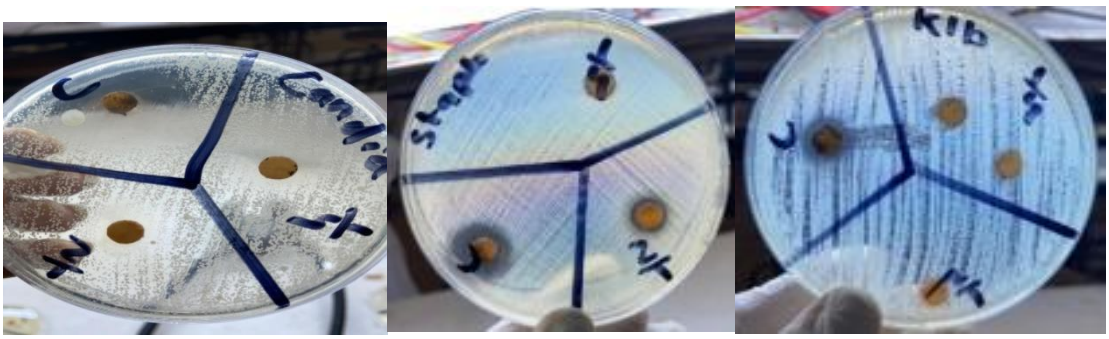


Figure (1): left: Antimicrobial sensitivity of ethanolic extract of C*innamon verum* against *Candida albicans.***Middl:** *Staphylococcus aureus.* **Right:** *Klebsiella*

Discussion:

The antimicrobial activity of *Cinnamomum verum* has been documented in many reports for Gram-positive and Gram-negative bacteria including *Staphylococcus aureus, Escherichia coli, Pseudomonas aeruginosa and Helicopter pylori*. This research is one of the few numbers of works that focus on the antimicrobial activity of Cinnamomum of this species specifically.

In this study, *Candida albicans* showed the highest sensitivity to tested concentrations of *Cinnamomum verum* ethanolic extracts with larger inhibition zones compared to other tested organisms.

The findings of this study are consistent with previous research demonstrating the antimicrobial potential of *Cinnamomum verum*. Notably, our results align with those reported by Ibtisam et al. (2011) , Mojtaba *et al.* (2022) and Al-Mijalli *et a*l (2023) as well as Al-Garadi *et al.* (2023), who documented broad-spectrum antifungal activity of *Cinnamomum verum* against various fungal species, including *Aspergillus spp.*

The observed sensitivity of *Staphylococcus aureus* and *Escherichia coli* to *Cinnamomum verum* ethanolic extract further corroborates earlier findings by *Salma et al.* (2019), Krina *et a*l. (2022), and Al-Garadi *et al.* (2023). However, while *Klebsiella pneumoniae* and *Proteus mirabilis* exhibited sensitivity only at higher extract concentrations, *Enterococcus faecali*s and *Salmonella Paratyphi B* remained resistant across all tested concentrations.

Interestingly, the antimicrobial activity of *Cinnamomum verum* against *Pseudomonas aeruginosa* in this study supports the findings of Salma *et al*. (2020) AND, but contrasts with those of Krina *et al*. (2022) and Ibtisam *et al*. (2011). This discrepancy may be attributed to variations in extract preparation methods or strain-specific differences. Additionally, studies investigating C. verum essential oils, such as those by Anandhi *et al*. (2022) and Lidaiane *et al*. (2022), have reported promising efficacy against *Pseudomonas. aeruginosa, S. aureus,* and *E. coli,* highlighting its potential as an alternative therapeutic agent for infections caused by multidrug-resistant pathogens.

More recent work has demonstrated activity against *Candida. albicans* and other Candida species, including investigations of *Cinnamomum verum* preparations alone and in combination with conventional antifungal agents (Nedea *et al.,* 2026). These findings support continued investigation of *Cinnamomum verum* ethanolic extracts against clinical isolates.

Collectively, these findings underscore the variable but significant antimicrobial potential of *Cinnamomum verum* , particularly against resistant strains such as *Pseudomonas. aeruginosa,* warranting further investigation into its clinical applications

Conclusion:

This study demonstrates that the ethanolic extract of *Cinnamomum verum* exhibits antimicrobial activity against various microorganisms, including *Candida albicans, Klebsiella pneumoniae*, and *Staphylococcus aureus, with* clear dose-response relationship in *C.albicans* and *S.aureus.*

The findings align with previous research confirming the plant's broad-spectrum efficacy against both fungal and bacterial pathogens. Notably, while the extract showed strong activity against *S. aureus* and *Escherichia coli,* higher concentrations were required to inhibit *Klebsiella pneumoniae* and *Proteus mirabilis,* with *Enterococcus faecalis* and *Salmonella Paratyphi B* being completely resistant.

The observed activity against *Pseudomonas aeruginosa* supports the findings of Salma *et al*. (2020), though contrasting results from other studies indicate potential strain-specific or methodological variations. Supporting evidence from studies on *Cinnamomum verum* essential oils further underscores its potential against multidrug-resistant pathogens, particularly *Pseudomonas. aeruginosa.*

These collective findings highlight *Cinnamomum verum's* significant potential as a source for developing novel antimicrobial agents, offering promising alternatives for treating infections caused by resistant pathogens. Future research should focus on standardizing extraction protocols, identifying active compounds, and elucidating precise mechanisms of action to facilitate therapeutic applications.

Acknowledgements:

The authors express sincere gratitude to the Microbiology Department of National Ribat University for granting access to their research laboratories and offering valuable technical assistance throughout this investigation. We are equally thankful to the Faculty of Postgraduate Studies for reviewing and approving the ethical aspects of this study.

Conflict of interest: all authors contributed equally in the research and declared no conflict of interest.

References:

Al-Garadi, M.A., Qaid, M.M., Alqhtani, A.H., Alhajj, M.S., Al-Abdullatif, A.A. and Al-Mufarrej, S.I. (2023) ‘In vitro antimicrobial efficacy assessment of ethanolic

and aqueous extracts of cinnamon (Cinnamomum verum) bark against selected microbes', *Brazilian Journal of Poultry Science*, 25(1), eRBCA-2022-1682. doi:10.1590/1806-9061-2022-1682.

Al-Mijalli, S.H., Mrabti, H.N., El Hachlafi, N., El Kamili, T., Elbouzidi, A., Abdallah, E.M., Flouchi, R., Assaggaf, H., Qasem, A., Zengin, G., Bouyahya, A. and Ouazzani Chahdi, F. (2023) 'Integrated analysis of antimicrobial, antioxidant, and phytochemical properties of Cinnamomum verum: A comprehensive in vitro and in silico study', Biochemical Systematics and Ecology, 110, 104700. doi:10.1016/j.bse.2023.104700.

Anandhi, P., Tharani, M., Rajeshkumar, S. and Lakshmi, T. (2022) 'Antibacterial activity of cinnamon and clove oil against wound pathogens', Journal *of Population Therapeutics and Clinical Pharmacology,* 28(2), pp. 41–46. doi:10.47750/jptcp.2022.871.

Bandera, T., Uluwaduge, I. and Jams, E.R. (2012) 'Bioactivity of cinnamon with special emphasis on diabetes mellitus: a review', International Journal of Food Sciences and Nutrition, 63(3), pp. 380–386. doi:10.3109/09637486.2011.627849.

Chao, L.K., Hua, K.F., Hsu, H.Y., Cheng, S.S., Liu, J.Y. and Chang, S.T. (2005) 'Study on the anti-inflammatory activity of essential oil from leaves of Cinnamomum osmophloeum', *Journal of Agricultural and Food Chemistry*, 53(18), pp. 7274–7278. doi:10.1021/jf051151u.

Cheng, S.S., Liu, J.K., Huang, C.G., Hsueh, Y.R., Chen, W.K. and Chang, S.T. (2009) 'Insecticidal activities of leaf essential oils from *Cinnamomum osmophloeum* against three mosquito species', Bioresource Technology, 100(1), pp. 457–464. doi:10.1016/j.biortech.2008.02.030.

Erkmen, O. (2024) 'Antimicrobial effects of *Cinnamomum verum* essential oil against Enterococcus faecalis and Staphylococcus aureus in mulberry and carrot juices', *International Journal of Food Science & Technology*, 59(4), pp. 2297–2304. doi:10.1111/ijfs.16957.

Gupta, C., Kumar, A., Gag, P., Catanzaro, R. and Marotta, F. (2011) 'Comparative study of cinnamon oil and clove oil on some oral microbiota', Acta Bio-Medica: Atenei Parmensis, 82(3), pp. 197–199.

Hussein, N., Zahra, Z., Abolfazl, M., Mahdi, S. and Ali, K. (2013) 'Effect of Cinnamon zeylanicum essence and distillate on the clotting time', *Journal of Medicinal Plants Research,* 7(19), pp. 1339–1343. doi:10.5897/JMPR12.1198.

Ibtisam, M.A. (2011) 'Antimicrobial activity of ethanolic extracts from some medicinal plant', *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 5(11), pp. 678–683.

Irshad, A., Jawad, R., Mushtaq, Q., Spalletta, A., Martin, P. and Ishtiaq, U. (2025) 'Determination of antibacterial and antioxidant potential of organic crude extracts from Malus domestica, *Cinnamomum verum* and Trachyspermum ammi', Scientific Reports, 15, 976. doi:10.1038/s41598-024-83506-0.

Jaksetic, V., Patel, R., Khatri, P., Ahuja, N., Gag, S., Pandey, A. and Sharma, S. (2010) 'Cinnamon: a pharmacological review', *Journal of Advanced Scientific Research*, 1(2), pp. 19–23.

Kim, S.H., Hyun, S.H. and Choung, S.Y. (2006) 'Anti-diabetic effect of cinnamon extract on blood glucose in db/db mice', *Journal of Ethnopharmacology*, 104(1–2), pp. 119–123. doi:10.1016/j.jep.2005.08.059.

Kong, J.O., Lee, S.M., Moon, Y.S., Lee, S.G. and An, Y.J. (2007) 'Nematicidal activity of cassia and cinnamon oil compounds and related compounds toward Bursaphelenchus xylophilus', *Journal of Nematology*, 39(1), pp. 31–36.

Krina, M.P., Bhavdip, B.P., Kamlesh, A. and Shailesh, K. (2022) 'Assessment of in vitro antibacterial activity and MIC of cinnamon bark powder ethanolic and aqueous extracts against bacteria', *Journal of Pharmacognosy and Phytochemistry*, 11(5), pp. 324–329. doi:10.31254/phyto.2022.11502.

Lidaiane, M.F., Karina, H.S., Otávio, A.S., Elina, B.C., César, A.L., Celso, V.N., Elisângela, A.A. and Cristiane, M.F. (2022) 'Antimicrobial activity of cinnamon (Cinnamomum verum) essential oil and cinnamaldehyde against Staphylococcus aureus', Research, Society and Development, 11(13), e560111335844. doi:10.33448/rsd-v11i13.35844.

Lu, J., Zhang, K., Nam, S., Anderson, R.A., Jove, R. and Wen, W. (2010) 'Novel angiogenesis inhibitory activity in cinnamon extract blocks VEGFR2 kinase and

downstream signalling', Carcinogenesis, 31(3), pp. 481–488. doi:10.1093/carcin/bgp292.

Mancini-Filho, J., van-Kooiij, A., Mancini, D.P.A., Cozzolino, F.F. and Torres, R.P. (1998) 'Antioxidant activity of cinnamon (Cinnamomum zeylanicum, Breyn.) extracts', Bollettino Chimico Farmaceutico, 137(11), pp. 443–447.

Mojtaba, D., Zahra, C., Seidamir, P., Shabnam, R. and Aref, S. (2022) 'Cinnamomum: the new therapeutic agents for inhibition of bacterial and fungal biofilm-associated infection', Frontiers in Cellular and Infection Microbiology, 12, 930624. doi:10.3389/fcimb.2022.930624.

Nedea, M.I., Velicu, S.-Ș., Marinaș, I.C., Buleandră, M., Arsene, A.L., Velescu, B.Ș., Chifiriuc, M.C. and Gheorghe-Barbu, I. (2026) 'In vitro and in vivo antifungal effects of fluconazole in combination with Cinnamomum verum essential oil against Candida spp.', Frontiers in Pharmacology, 17, 1864146. doi:10.3389/fphar.2026.1864146.

Salma, U., Saha, S.K., Sultana, S., Ahmed, S.M., Haque, S.D. and Mostagim, S. (2019) 'Evaluation of the in vitro antimicrobial activity of the ethanolic extract of Cinnamomum verum against two foodborne pathogens Staphylococcus aureus and Escherichia coli', Mymensingh *Medical Journal*, 28(4), pp. 767–772.

Salma, U.M., Sultana, S., Saha, S.K., Ahmed, S.M., Nahar, K. and Ahmed, M. (2020) 'In vitro antibacterial activity of the ethanolic extract of Cinnamomum verum against Pseudomonas aeruginosa', *Mymensingh Medical Journal,* 29(2), pp. 248–253.

Senanayake, U., Lee, T.H. and Wills, R.P.H. (1978) 'Volatile constituents of cinnamon (Cinnamomum zeylanicum) oils', *Journal of Agricultural and Food Chemistry*, 26(4) , pp. 822–824. doi:10.1021/jf60218a031.

Singh, G., Maurya, S., de Lampasona, M.P. and Catalan, C.A.N. (2007) 'A comparison of chemical, antioxidant and antimicrobial studies of cinnamon leaf and bark volatile oils, oleoresins and their constituents', Food and Chemical Toxicology, 45(9), pp. 1650–1661. doi:10.1016/j.fct.2007.02.031.

Trease, G.E. and Evans, W.C. (1983) Trease and Evans' Pharmacognosy. 12th edn. London: Baillière Tindall.

Tung, Y.T., Chua, M.T., Wang, S.Y. and Chang, S.T. (2008) 'Anti-inflammation activities of essential oil and its constituents from indigenous cinnamon (Cinnamomum osmophloeum) twigs', Bioresource Technology, 99(9), pp. 3908–3913. doi:10.1016/j.biortech.2007.07.050.

Tung, Y.T., Yen, P.L., Lin, C.Y. and Chang, S.T. (2010) 'Anti-inflammatory activities of essential oils and their constituents from different provenances of indigenous cinnamon (Cinnamomum osmophloeum) leaves', Pharmaceutical Biology, 48(10), pp. 1130–1136. doi:10.3109/13880200903527728.

Wang, R. and Yang, B. (2009) 'Extraction of essential oils from five cinnamon leaves and identification of their volatile compound compositions', Innovative Food Science & Emerging Technologies, 10(2), pp. 289–292. doi:10.1016/j.ifset.2008.12.002.

Wondrak, G.T., Villeneuve, N.F., Lamore, S.D., Bause, A.S., Jiang, T.T. and Zhang, D.D. (2010) 'The cinnamon-derived dietary factor cinnamaldehyde activates the Nrf2-dependent antioxidant response in human epithelial colon cells', Molecules, 15(5), pp. 3338–3355. doi:10.3390/molecules15053338.

Teacher Encouragement of Critical Thinking in Higher Education: Instructional Practices and Their Relationship with Perceived Student Academic Outcomes

Dr. Khadimallah Ali Mohamed Al-Fahal Assistant Professor Email: bitalfahal@gmail.com

Abstract

Critical thinking is increasingly recognized as a fundamental objective of higher education, enabling students to analyze information, evaluate evidence, solve problems, justify decisions, and engage in reflective learning. University instructors play a central role in creating classroom environments that provide students with opportunities to develop and practice these skills. This study investigated university instructors' reported use of critical-thinking-oriented instructional strategies and examined the relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance. A descriptive-correlational research design was employed with a purposive sample of 30 university instructors and educational experts with experience in EFL/ESL education. Data were collected through a 10-item semi-structured questionnaire addressing the use of critical-thinking strategies and instructors' perceptions of related academic and educational outcomes. Descriptive statistics, including frequencies and percentages, were used to identify the most and least frequently reported instructional practices, while Pearson's product-moment correlation coefficient was employed to examine the relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance. The findings showed that reflective questioning was the most frequently reported strategy (83.3%), followed by open-ended discussions (76.7%), whereas case-study analysis (40.0%) and problem-based tasks (30.0%) were less frequently reported. A strong positive and statistically significant relationship was found between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance ($r = .78$, $p < .01$), supporting the study's alternative hypothesis. Participants also reported perceived benefits in deeper content comprehension (86.7%), learner autonomy (76.7%), classroom motivation (70.0%), and professional readiness (63.3%). The findings suggest that critical-thinking-oriented instruction is associated with favorable perceptions of students' academic and learning-related outcomes. However, given the small purposive

sample, reliance on self-reported perceptions, and correlational design, the findings cannot establish causal relationships. The study recommends greater integration of critical-thinking activities, authentic problem-based learning, dialogic teaching, higher-order assessment, and faculty development within higher education curricula.

Keywords: critical thinking, higher education, university instructors, instructional strategies, academic performance, EFL/ESL, teacher encouragement

المستخلص

يُنظر إلى التفكير النقدي بصورة متزايدة بوصفه هدفًا أساسيًا من أهداف التعليم العالي، لما يتيحه للطلاب من القدرة على تحليل المعلومات، وتقييم الأدلة، وحل المشكلات، وتبرير القرارات، والانخراط في التعلم التأملي. ويؤدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات دورًا محوريًا في تهيئة بيئات صفية توفر للطلاب فرصًا لتطوير هذه المهارات وممارستها. هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس الجامعي لاستراتيجيات تدريس موجهة نحو تنمية التفكير النقدي، وفحص العلاقة بين تشجيع المعلمين على التفكير النقدي والأداء الأكاديمي المدرك للطلاب. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، من خلال عينة قصدية مكونة من 30 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس الجامعي والخبراء التربويين ذوي الخبرة في تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية/لغة ثانية (EFL/ESL). جُمعت البيانات باستخدام استبانة شبه مقننة مكونة من 10 فقرات تناولت استخدام استراتيجيات التفكير النقدي، وتصورات المشاركين بشأن النتائج الأكاديمية والتعليمية المرتبطة بها. واستخدمت الإحصاءات الوصفية، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية، لتحديد الممارسات التدريسية الأكثر والأقل استخدامًا، في حين استُخدم معامل ارتباط بيرسون لحظة-الضرب (Pearson's product-moment correlation coefficient)لفحص العلاقة بين تشجيع المعلم على التفكير النقدي والأداء الأكاديمي المدرك للطلاب.

أظهرت النتائج أن الأسئلة التأملية كانت الاستراتيجية الأكثر استخدامًا، بنسبة 83.3%، تلتها المناقشات المفتوحة بنسبة 76.7%، في حين كان تحليل دراسات الحالة بنسبة 40.0% والمهام القائمة على حل المشكلات بنسبة 30.0% أقل استخدامًا. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين تشجيع المعلم على التفكير النقدي والأداء الأكاديمي المدرك للطلاب($r = .78, p < .01$) ، مما يدعم الفرضية البديلة للدراسة. كذلك أشار المشاركون إلى مجموعة من الفوائد المتصورة، تمثلت في تعميق فهم المحتوى بنسبة 86.7%، وتعزيز استقلالية المتعلم بنسبة 76.7%، وزيادة الدافعية داخل الصف بنسبة 70.0%، وتعزيز الاستعداد المهني بنسبة 63.3%.

وتشير النتائج إلى أن التدريس الموجه نحو تنمية التفكير النقدي يرتبط بتصورات إيجابية بشأن النتائج الأكاديمية والتعليمية المرتبطة بتعلم الطلاب. ومع ذلك، ونظرًا إلى صغر حجم العينة القصدية، والاعتماد على التصورات المبلغ عنها ذاتيًا، واعتماد الدراسة على التصميم الارتباطي، فإنه لا يمكن لهذه النتائج إثبات وجود علاقات سببية. وتوصي الدراسة بمزيد من دمج أنشطة التفكير النقدي، والتعلم

الأصيل القائم على حل المشكلات، والتدريس الحواري، وأساليب التقويم التي تستهدف مهارات التفكير العليا، وبرامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس ضمن مناهج التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التفكير النقدي، التعليم العالي، أعضاء هيئة التدريس الجامعي، استراتيجيات التدريس، الأداء الأكاديمي، تعليم الإنجليزية كلغة أجنبية/لغة ثانية(EFL/ESL) ، تشجيع المعلم.

Introduction

Critical thinking has become an increasingly important objective of higher education because contemporary graduates are expected to evaluate information, distinguish evidence from unsupported claims, solve unfamiliar problems, and make reasoned decisions. Rather than being limited to the acquisition of disciplinary knowledge, university education is increasingly expected to develop students' capacity to use knowledge critically and independently.

Critical thinking is commonly understood as purposeful and self-regulatory thinking involving processes such as interpretation, analysis, evaluation, inference, explanation, and self-regulation (Abrami et al., 2015; Ennis, 1987). These processes are particularly important in higher education, where students encounter complex disciplinary concepts, competing interpretations, and problems that cannot always be addressed through memorization alone.

The development of critical thinking is also closely associated with the instructional environment created by university teachers. Instructors can encourage students to question assumptions, justify their conclusions, compare alternative explanations, evaluate evidence, and reflect on their reasoning. Such practices transform students from passive recipients of information into more active participants in the learning process. Research synthesizing evidence from higher education and other educational contexts indicates that instructional approaches involving dialogue, authentic problems, and explicit opportunities to practice critical thinking can contribute positively to students' critical-thinking development (Abrami et al., 2015).

The role of active and interactive instruction is particularly relevant to higher education. A large-scale meta-analysis of undergraduate STEM education, for example, found that active-learning approaches were associated with improved examination performance compared with traditional lecture-based instruction (Freeman et al., 2014). Although active learning and critical thinking are not

synonymous, the findings provide support for instructional environments in which students are required to participate, discuss, apply concepts, and engage with problems rather than simply receive information.

Within EFL/ESL contexts, critical thinking is especially significant because language learning involves more than grammatical accuracy and vocabulary development. Students need opportunities to interpret texts, evaluate arguments, express opinions, defend positions, participate in discussions, and communicate ideas effectively. Consequently, teachers' classroom practices can influence not only students' language development but also their ability to engage in analytical and reflective learning.

Problem Statement

Despite the recognized importance of critical thinking in higher education, its systematic integration into classroom instruction remains challenging. University instructors may acknowledge the value of critical thinking while relying predominantly on conventional practices that emphasize information transmission, recall, and teacher-led explanation.

The present study therefore addresses the need to examine the extent to which university instructors report using instructional practices that encourage critical thinking and to determine whether teacher encouragement is associated with perceived academic outcomes. The original study identifies reflective questioning and open-ended discussion as relatively common practices, while case-study analysis and problem-based tasks appear to be less frequently implemented.

Research Objectives

The study aims to:

- examine university instructors' reported use of instructional strategies designed to promote critical thinking;
- identify the most and least frequently reported critical-thinking-oriented classroom practices;
- examine the relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance; and

- investigate instructors' perceptions of the broader instructional benefits associated with critical-thinking-oriented teaching.

Research Hypothesis

The study tests the following alternative hypothesis:

H_1: There is a statistically significant positive relationship between teachers' encouragement of critical thinking and perceived student academic performance in higher education.

Literature Review

Conceptualizing Critical Thinking

Critical thinking has been defined from several complementary perspectives. Ennis (1987) conceptualized critical thinking as reflective and reasonable thinking directed toward deciding what to believe or do. This conceptualization emphasizes both reasoning and the application of judgment to practical decisions.

Later conceptualizations have placed greater emphasis on the cognitive processes involved in critical thinking. Paul and Elder (2006) associate critical thinking with disciplined thinking guided by intellectual standards such as clarity, accuracy, relevance, depth, breadth, and fairness. Similarly, contemporary research synthesizing major conceptual frameworks identifies interpretation, analysis, evaluation, inference, explanation, and self-regulation as central cognitive processes (Abrami et al., 2015).

These perspectives suggest that critical thinking should not be treated as a single isolated skill. Rather, it represents a complex set of cognitive and metacognitive processes that enable learners to examine information systematically and make justified judgments.

Teacher Role in Developing Critical Thinking

Teachers occupy a central position in creating opportunities for students to practice critical thinking. Instructional practices such as questioning, discussion, debate, problem-based learning, case analysis, and reflective activities require students to move beyond recall and engage in interpretation, analysis, evaluation, and justification.

A major meta-analysis by Abrami et al. (2015), based on 341 effect sizes, found evidence that instructional interventions can improve critical-thinking skills and dispositions. Importantly, opportunities for dialogue, exposure to authentic or situated problems, and mentoring were among the instructional features associated with positive effects.

This evidence is consistent with the argument that critical thinking is more likely to develop when students are given repeated opportunities to use it. Merely telling students to "think critically" is unlikely to be sufficient; teachers need to design tasks that require students to demonstrate critical-thinking processes.

Critical Thinking and Academic Outcomes

Critical-thinking instruction may also contribute to broader educational outcomes because students who are required to justify ideas, evaluate evidence, and solve problems engage more actively with course content. However, the relationship between critical-thinking instruction and academic achievement should be interpreted carefully.

Niu et al. (2013), in a meta-analysis of instructional interventions designed to improve college students' critical thinking, reported statistically significant but relatively small average effects, with variation according to factors such as academic discipline and treatment duration. This suggests that the effectiveness of critical-thinking instruction may depend on how interventions are designed and implemented.

Similarly, Freeman et al. (2014) found that active learning was associated with improved performance in undergraduate STEM courses. These findings reinforce the value of student participation and cognitively demanding classroom activities, although they do not establish that every active-learning strategy necessarily produces the same critical-thinking outcomes.

Methodology

The study employed a descriptive-correlational research design. The descriptive component was used to identify the frequency with which instructors reported using selected critical-thinking-oriented instructional strategies. The correlational

component was used to examine the statistical relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance.

A correlational design is appropriate because the study examines naturally occurring perceptions and reported practices rather than manipulating an independent variable or randomly assigning participants to experimental conditions. Consequently, the findings indicate relationships among variables rather than causal effects.

Participants and Sampling

The participants comprised 30 university instructors and educational experts with experience in English as a Foreign/Second Language (EFL/ESL) education. A purposive sampling procedure was used to select participants on the basis of their relevant academic and professional experience. The original study identifies the participants as experienced university educators and specialists in English language teaching.

Because the sample was purposively selected and relatively small, the findings should be generalized cautiously beyond the participating instructors and educational context.

Research Instrument

Data were collected using a 10-item semi-structured questionnaire. The instrument addressed three broad dimensions:

1. the frequency with which instructors employed critical-thinking-oriented instructional strategies;
2. instructors' perceptions of improvements in students' academic performance; and
3. instructors' perceptions of outcomes including learner autonomy, motivation, comprehension, and professional readiness.

The original study reports that the questionnaire was reviewed by senior academic experts to establish content validity and that a preliminary pilot study was conducted before the main administration.

For greater methodological transparency in a future version of the study, the questionnaire should report the number of items assigned to each construct, the

response scale, the pilot-sample size, and the reliability coefficient (e.g., Cronbach's alpha).

Data Collection Procedure

The questionnaire was administered to the selected participants after the purpose of the study had been explained. Participants provided information concerning their classroom practices and their perceptions of students' academic and learning-related outcomes.

Data Analysis

The quantitative data were analyzed using IBM SPSS Statistics. Frequencies and percentages were calculated to describe the reported use of critical-thinking-oriented instructional strategies and perceived instructional outcomes.

Pearson's product-moment correlation coefficient was used to examine the relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance. Statistical significance was evaluated at the .01 level.

Because the available study reports a correlation coefficient but does not provide confidence intervals, sample-size-adjusted effect estimates, or a full regression model, the correlation should be interpreted as evidence of association rather than evidence of causality.

Results and Discussion

Reported Use of Critical-Thinking-Oriented Instructional Strategies

The findings demonstrate variation in the extent to which instructors reported using different critical-thinking-oriented strategies.

Instructional Strategy	Frequency (n)	Percentage
Reflective questioning	25	83.3%
Open-ended discussions	23	76.7%
Structured debates	15	50.0%
Case-study analysis	12	40.0%
Problem-based tasks	9	30.0%

Note. N = 30.

Reflective questioning was the most frequently reported strategy, with 25 participants (83.3%) indicating its use. Open-ended discussion followed, with 23 participants (76.7%). By comparison, structured debates were reported by 50.0% of participants, case-study analysis by 40.0%, and problem-based tasks by only 30.0%.

These findings suggest that instructors may find questioning and discussion more feasible to incorporate into routine classroom interaction than more structurally demanding strategies such as case analysis and problem-based learning. The pattern is consistent with research emphasizing dialogue and authentic problem contexts as useful conditions for the development of critical thinking (Abrami et al., 2015).

At the same time, the relatively lower use of case studies and problem-based tasks may indicate an area for professional development. Such approaches require teachers to design authentic problems, organize collaborative activities, allocate sufficient classroom time, and develop assessment criteria that evaluate reasoning rather than simple recall.

Relationship Between Teacher Encouragement and Perceived Academic Performance

Pearson's correlation analysis produced a strong positive association between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance:

$r = .78, \quad p < .01$

The magnitude of the coefficient indicates a strong positive relationship between the two variables within this sample. In other words, instructors who reported stronger encouragement of critical-thinking practices also tended to report higher levels of perceived student academic performance.

The finding is compatible with previous research suggesting that instructional approaches designed to promote critical thinking can have positive educational outcomes (Abrami et al., 2015; Niu et al., 2013). It is also broadly consistent with evidence supporting active, participatory learning environments in higher education (Freeman et al., 2014).

However, the result should not be interpreted as demonstrating that teacher encouragement caused higher academic performance. Since the present study used

a non-experimental design and relied on instructor perceptions, alternative explanations cannot be excluded. For example, instructors who are more likely to use interactive teaching methods may also work in contexts with stronger institutional support, more motivated students, or more favorable classroom conditions.

Therefore, the most appropriate interpretation is that the study identified a statistically significant positive association between teacher encouragement of critical thinking and perceived academic performance.

Perceived Instructional Benefits

Participants also reported several perceived benefits associated with critical-thinking-oriented instruction.

Perceived Outcome	Agreement (n)	Percentage
Deeper content comprehension	26	86.7%
Enhanced learner autonomy	23	76.7%
Higher classroom motivation	21	70.0%
Better professional readiness	19	63.3%

Note. N = 30.

Deeper content comprehension received the highest level of agreement, with 26 participants (86.7%) reporting this outcome. This suggests that instructors perceived critical-thinking activities as supporting students' understanding of course content beyond memorization.

Enhanced learner autonomy was reported by 23 participants (76.7%). This finding is pedagogically significant because critical-thinking-oriented activities often require learners to formulate questions, evaluate alternatives, justify decisions, and monitor their own reasoning.

Similarly, 70.0% of participants reported higher classroom motivation, while 63.3% perceived improved professional readiness. These results are encouraging but should again be regarded as instructor perceptions rather than independently measured student outcomes.

The findings are broadly consistent with the literature indicating that learning environments emphasizing dialogue, active participation, and authentic problem solving can support higher-order cognitive development (Abrami et al., 2015). They

also complement evidence from active-learning research showing that participatory instructional approaches can improve student performance in higher education (Freeman et al., 2014).

Discussion

The findings provide three important insights into the role of university instructors in promoting critical thinking.

First, the results demonstrate that instructors report using a range of critical-thinking-oriented strategies, although their implementation varies considerably. Reflective questioning and open-ended discussions appear to be the most accessible strategies, whereas problem-based tasks and case-study analysis are less frequently used. This may reflect differences in perceived complexity, preparation time, class size, assessment practices, or teachers' professional preparation.

Second, the strong positive correlation between teacher encouragement and perceived academic performance suggests that critical-thinking-oriented instruction is associated with favorable perceptions of student achievement. This finding corresponds with previous evidence indicating that structured opportunities to practice critical thinking can produce positive educational effects (Abrami et al., 2015; Niu et al., 2013).

Third, participants reported benefits extending beyond academic performance, particularly deeper content comprehension and learner autonomy. These outcomes are theoretically plausible because critical-thinking activities require students to engage actively with information rather than simply reproduce it.

Nevertheless, the methodological limitations of the study are important. The sample consisted of only 30 purposively selected participants, and the dependent outcomes were based on instructor perceptions rather than direct measures of student achievement or critical-thinking performance. Therefore, the results should be considered preliminary evidence that can inform further research rather than definitive evidence of causal impact.

Future research should employ larger and more diverse samples and incorporate direct measures of students' critical-thinking skills and academic achievement. Quasi-experimental or longitudinal designs could also provide stronger evidence

concerning whether systematic teacher training and critical-thinking-oriented instruction produce measurable changes in student outcomes.

Recommendations

Based on the findings and the methodological considerations discussed above, the following recommendations are proposed:

1. **Integrate critical-thinking instruction into curriculum design:** Critical thinking should be treated as an explicit learning outcome rather than an incidental product of instruction.
2. **Increase the use of authentic problem-based activities:** Faculty development programs should support instructors in designing case studies, real-world problems, and inquiry-based tasks.
3. **Strengthen dialogic teaching:** Reflective questioning, structured discussion, and debate should be systematically incorporated into classroom activities.
4. **Align assessment with higher-order thinking:** Assessment should include tasks requiring analysis, evaluation, synthesis, justification, and problem solving rather than relying predominantly on factual recall.
5. **Provide faculty development:** Universities should offer professional-development programs that train instructors to design, facilitate, and assess critical-thinking activities.
6. **Develop students' academic source-evaluation skills:** Students should be explicitly taught how to evaluate evidence, identify unsupported claims, recognize bias, and distinguish credible academic sources from unreliable information.
7. **Create supportive classroom environments:** Students should be encouraged to express alternative viewpoints, question assumptions, and defend their positions respectfully.
8. **Conduct further empirical research:** Future studies should include larger samples, direct student assessments, and experimental or quasi-experimental designs to establish whether critical-thinking instruction produces measurable improvements in academic achievement.

Limitations of the Study

Several limitations should be acknowledged.

First, the sample consisted of only 30 instructors and educational experts selected through purposive sampling. The relatively small, non-probability sample limits the generalizability of the findings.

Second, the study relied substantially on self-reported instructor perceptions. Such responses may be influenced by social desirability or differences in participants' interpretations of critical-thinking practices.

Third, student academic performance was not measured directly through standardized achievement tests, course grades, or validated critical-thinking assessments. Consequently, the reported relationship represents an association between teacher-reported variables.

Finally, the cross-sectional design does not permit causal conclusions. Although the correlation between teacher encouragement and perceived academic performance was statistically significant, longitudinal or experimental research is required to determine whether increased teacher encouragement actually produces improvements in student achievement.

Conclusion

This study examined university instructors' reported use of critical-thinking-oriented instructional strategies and the relationship between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic outcomes. The findings indicate that reflective questioning and open-ended discussion were the most frequently reported strategies, while case-study analysis and problem-based tasks were less commonly employed.

A strong positive correlation was identified between teacher encouragement of critical thinking and perceived student academic performance ($r = .78$, $p < .01$). Participants also reported positive perceived outcomes in relation to content comprehension, learner autonomy, classroom motivation, and professional readiness.

The findings support the importance of creating instructional environments in which students are given regular opportunities to question, analyze, evaluate, discuss, and justify ideas. They are also consistent with broader research demonstrating that

appropriately designed instructional interventions can support critical-thinking development and that active participation can improve learning outcomes.

Nevertheless, the findings should be interpreted within the limitations of the study's small purposive sample, self-reported data, and correlational design. The study therefore provides evidence of a strong association rather than proof of a causal effect. Future research should employ larger samples, direct measures of student learning, and experimental or longitudinal designs to determine more conclusively the extent to which systematic teacher encouragement of critical thinking contributes to students' academic achievement.

References

- Abrami, P. C., Bernard, R. M., Borokhovski, E., Waddington, D. I., Wade, C. A., & Persson, T. (2015). Strategies for teaching students to think critically: A meta-analysis. *Review of Educational Research*, 85(2), 275–314. https://doi.org/10.3102/0034654314551063
- Ennis, R. H. (1987). A taxonomy of critical thinking dispositions and abilities. In J. B. Baron & R. J. Sternberg (Eds.), *Teaching thinking skills: Theory and practice* (pp. 9–26). W. H. Freeman.
- Freeman, S., Eddy, S. L., McDonough, M., Smith, M. K., Okoroafor, N., Jordt, H., & Wenderoth, M. P. (2014). Active learning increases student performance in science, engineering, and mathematics. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 111(23), 8410–8415. https://doi.org/10.1073/pnas.1319030111
- Lipman, M. (1991). *Thinking in education*. Cambridge University Press.
- Niu, L., Behar-Horenstein, L. S., & Garvan, C. W. (2013). Do instructional interventions influence college students' critical thinking skills? A meta-analysis. *Educational Research Review*, 9, 114–128. https://doi.org/10.1016/j.edurev.2012.12.002
- Paul, R., & Elder, L. (2006). *Critical thinking: Learn the tools the best thinkers use*. Pearson Prentice Hall.
- Paul, R., & Elder, L. (2019). *The miniature guide to critical thinking concepts and tools* (8th ed.). Foundation for Critical Thinking.

ضوابط النشر

1. تقديم بحث أصلي وجديد يمثل إضافة علمية مميزة في مجال الاختصاص المقدم به البحث، وأن يكون موضوع وفكرة البحث متوافقة مع اختصاص المجلة.

2. الأمانة العلمية وتجنب الاقتباس المشبوه وعمليات السرقة والانتحال.

3. تقديم البحث بشكل حصري للمجلة، وألا يقوم الباحث بنشره في مجلة أخرى أو جهة ثانية مع تقديم تعهد للمجلة بهذا الخصوص.

4. كتابة البحث بطريقة علمية مع الالتزام بسلامة اللغة وضرورة التدقيق اللغوي.

5. الالتزام بالأصول المتعارف عليها في عملية إعداد البحوث والدراسات العلمية والمنهجية المتبعة من كتابة العنوان المناسب ومقدمة مميزة وتحديد أهداف البحث وتنسيق أقسامه وإعداد الجداول المناسبة والرسوم البيانية الدالة بطريقة واضحة وتدوين النتائج التي توصل إليها الباحث والفرضيات التي اعتمد عليها والبراهين التي خرج بها وكتابة خاتمة مميزة تلخص عملية الدراسة والتوصيات.

6. الالتزام بأخلاقيات النشر وعدم تهميش دور أحد المساهمين في البحث العلمي أو تدوين أسماء أشخاص لم يقدموا مساهمة أو أي دور.

7. كتابة البحث باللغة أو اللغات التي تحددها المجلة مع ضمان جودة اللغة والابتعاد عن عملية الترجمة الحرفية أو ترجمة المواقع الإلكترونية غير الصحيحة.

8. كتابة المستخلص بصورة علمية وافية وشاملة لأهداف البحث ومنهجيته وأداته والتحليل العلمي مع النتائج والتوصيات باللغات المطلوبة.

9. تدوين عنوان البحث واسم الباحث وبياناته الشخصية من عناوين الاتصال والبريد الإلكتروني على الصفحة الأولى للورقة البحثية المقدمة مع ضرورة ذكر أسماء المشرفين والمؤسسة الداعمة لعملية البحث العلمي.

10. على الباحث دعم أوراقه البحثية بعدد من الكلمات المفتاحية والتي تستخدم دلالات في خدمات البحث في المواقع الإلكترونية مع توثيق بحثه بأحد إصدارات أنظمة التوثيق المعتمدة مثل نظام التوثيق المشهور APA (American Psychological Association).

11. بالنسبة للأبحاث المقدمة من الطلاب يجب ألا يكون البحث هو رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه نفسها.

ردمد : ISSN : 1858 – 7216

مجلة الأفق العلمية المحكمة

طريقك نحو المجد

رؤيتنا

أن تكون مجلة الأفق العلمية المحكمة منبراً رائداً للبحث العلمي والمعرفة في الوطن العربي وأفريقيا.

رسالتنا

نشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة وفق معايير الجودة والتميز الأكاديمي، ودعم الباحثين والمجتمع العلمي محلياً وإقليمياً.



أهداف المجلة

- النشر العلمي المتميز في مختلف التخصصات.
- تعزيز البحث العلمي والابتكار.
- بناء جسور التعاون بين الجامعات والباحثين.
- المساهمة في خدمة المجتمع والتنمية.

امسح الرمز للوصول إلى موقع المجلة

تصدر عن:
كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا - السودان

البريد الإلكتروني:
alofougjournal@alofoug.edu.sd

الموقع الإلكتروني:
http://www.alofoug.edu.sd

ردمد : ISSN : 1858 – 7216

تنويه

إن الإثراء المعرفي للبحوث المنشورة يعبِّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا يعبِّر بالضرورة عن رأي مجلة الأفق العلمية المحكمة أو كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا.